مُحَمَّدُ بنُ مُسلِمِ الطَّائفي رحمه الله

مُحيي السُّنّةِ النَّبَويَّةِ

دراسة موضوعيّة حول شخصيّته

ونقد الروايات الذامّة له

الشيخ محمّد محسن الطبسي

مُحَمَّدُ بنُ مُسلِمِ الطائفي رحمه الله

مُحيي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

دراسة موضوعيّة حول شخصيّته ونقد الروايات الذامّة له



الشيخ محمّدمحسن الطبسي

▼
محمد بن مسلم الطائفي
(محيي السنة النبوية)
الشيخ محمد محسن الطبسي
منشورات دليل‌ما
الطبعة الاولى : ١٤٣٤ هـ ق ـ ١٣٩١ هـ.ش.
طبع في ١٠٠٠ نسخه
المطبعة : نگارش
ردمك : ١ ـ ٨١٨ ـ ٣٩٧ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ ISBN
هاتف وفكس: ٧٧٣٣٤١٣، ٧٧٤٤٩٨٨ (٩٨٢٥١+)
ايران، قم، صندوق البريد: ١١٥٣ ـ ٣٧١٣٥
WWW.Dalilema.com
Dalilema@yahoo.com
السعر مُجلّداً: ٥٠٠٠ توماناً

انتشارات دليل ما

مراكز التوزيع:
١) طهران، شارع إنقلاب، شارع الفخر الرازي، رقم ٦١، هاتف ٦٦٤٦٤١٤١
٢) مشهد، شارع الشهداء، شمالي حديقة نادري، زقاق خوراكيان، بناية گنجينه الكتاب، الطابق الأول، منشورات دليل‌ما، هاتف ٥ ـ ٢٢٣٧١١٣
٣) النجف‌الأشرف، سوق‌الحويش، مقابل جامع‌الهندي، مكتبة‌الامام باقرالعلوم عليه السلام، هاتف ٠٧٨٠١٢٦٣٥٧٩
٤) كربلاء المقدسة، شارع قبلة الإمام‌الحسين عليه السلام، مكتبة ابن‌فهد الحلي، هاتف ٠٧٨٠١٥٨٨٧٠٧ - ٠٧٨٠١٥٥٨٩٤٢

سرشناسه : طبسی، محمد محسن، ١٣٦٠ -
عنوان و پديدآور : محمد بن مسلم الطائفی، محيي السنة النبوية: دراسة موضوعية حول شخصية... / محمد محسن الطبسي
مشخصات نشر : قم: دليل ما، ١٣٩١.
مشخصات ظاهری : ١٧٢ ج.
شابک : 1 - 818 - 397 - 964 - 978
وضعيت‌فهرست‌نويسی : فيپا
يادداشت : عربی.
يادداشت : كتابنامه: ص. [١٥١] - ١٦٨؛ همچنين به صورت زيرنويس.
موضوع : محمدبن مسلم، ٨٠؟ - ١٥٠ ق.
رده بندی كنگره : ١٣٩١ ٢ ط ٣٣ م / BP ١١٦
رده بندی ديويی : ٢٩٧/ ٢٩٢
شماره كتابخانه ملی : ٢٨٥٩٢٦٠


بسم الله الرحمن الرحيم

قالَ الإمام الصَّادِق عليه السلام :

« بَشِّــر المُــخْبِتين بــالجنّة ؛ بُــرَيد بــن مـعاوية العِـجْلي ، وأبوبصير لَيْث بن البُـخْتري المـرادي ، ومـحمَّد بـن مُسـلم ، وزُرارة ، أربعة نُجَباء أُمناء الله عـلى حـلاله وحـرامـه ، لولا هؤلاء اِنْقَطَعَت آثار النبوة واندَرَسَتْ » .

اختيار معرفة الرجال، ص ١٧٠، الرقم ٢٨٦

الحديث صحيح

تقريظ بقلم الأُستاذ المحقّق
الشيخ نجم‌الدين الطبسي (حفظه الله)

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد، والصلاة والسلام على حبيبه وخير خلقه محمّد المصطفىٰ نبينا وشفيع ذنوبنا، وعلى أهل بيته الأنجبين الأطهار، سيّما المهديّ المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف.

و بعد: فقد جاء عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «اِعرِفوا مَنازِلَ شيعَتِنا بِقَدرِ ما يُحسِنونَ مِن رِواياتِهِم عَنّا».[1]

وممّن بلغ المنزلة العظيمة، وحاز الرتبة العالية من هذه الدرجات والمنازل العلية، هو المحدّث الكبير والفقيه العارف محمّدبن مسلم بن رياح الطّحان، كيف وهو الراوي عن الصادقَين عليهما السلام أكثر مِنْ أَلْفين ومئتي رواية وردت في الكتب الأربعة بالخصوص، وقد عمّت رواياته عن الأئمّة الطاهرين عليهم السلام الكتب الفقهيه بشتّىٰ ابوابها.

نعم، إنّ من وصف بـ«وجه أصحابنا بالكوفة»، وعرف بالفقه

---

١. اختيار معرفة الرجال: ٣، ح ١.

و الورع، جدير بأن يكون من أوثق الناس، كيف وهو حسنة من حَسَنَات الباقرَين ﷺ، وثمرة من أشجار بساتين تلك الذرية الطاهرة؛ أعني الأئمّة من أهل بيت الرسول ﷺ.

إنّ من صحب الإمامين ﷺ وكان من أروىٰ الناس عنهم ـ كما عن الشيخ الطوسي ـ حقيق بأن يكون من الفقهاء الأعلام والرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، والذين لا يطعن عليهم ولا طريق إلىٰ ذمّ واحدٍ منهم.[١]

كيف لا، وهو ممّن اجتمعت العصابة علىٰ تصديقهم وانقيادهم له بالفقه، كما عن الكشّي، وهذا ما تشهد له الكتب الروائية والرجالية والفقهية و... وقد كان مرجعاً يرجع إليه العامّ والخاصّ.

إنّ من يسأل الباقر ﷺ ثلاثين ألف حديث، ويسأل الصادقَ ستّة عشر ألف حديث؛ لحقيق أن يكون من الفقه والمعرفة بعلوم أهل البيت ﷺ بأعلى المستويات. وكيف لا يكون كذلك وقد نوّه الصادق ﷺ بسموّ مرتبته بقوله: «**ما أجِدُ أحَداً أحيىٰ ذِكرَنا وأحاديثَ أبي إلّا ... ومُحَمَّدُ بنُ مُسلِمٍ... ولو لا هٰؤُلاءِ ما كانَ أحَدٌ يَستَنبِطُ هٰذا، هٰؤُلاءِ حُفّاظُ الدّين، وأُمَناءُ أبي عَلىٰ حَلالِ اللهِ وحَرامِهِ، وهُمُ السّابِقونَ إلَينا فِي الدُّنيا، والسّابقونَ فِي الآخِرَةِ...**».

وكيف لا يكون كذلك وهو ممّن بَشَّره صادق أهل البيت بالجنّة قائلا: «**بَشِّرِ المُخبِتينِ بِالجَنَّةِ، لَو لا هٰؤُلاءِ انقَطَعَت آثارُ النُّبُوَّةِ وَاندَرَسَت**».

فهل يصغىٰ ـ بعد هذا الحجم الكبير من المدح والثناء عليه ـ إلى ما

---

١. كما ورد عن الشيخ المفيد (انظر سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد ٩: ٢٥).

روي مِنْ بعض النصوص مما يدل على ذمّه والقدح فيه؟! بل إنّ هذه الروايات ـ الثلاث ـ قد رواها جبرئيل بن أحمد، وهو ممّن ضعفّه علماء الرجال.

وعلى فرض صحّة الإسناد فهي معارَضة بالروايات المستفيضة الدالّة على جلالته وعدالته وعلّو منزلته، وطاعته وانقياده للصادقين عليهما السلام.

ولكن مع هذاكلّه فإنّ الموضوع يستدعي البحث والدراسة ومناقشة الروايات ـ المعارضة ـ وسدّ الثغرات بما يناسب المقام.

و قد قام بأعباء هذه المهمة مشمّراً عن ساعدَيه ولدُنا العزيز «**الشيخ محمّد محسن الطبسي**» فعالج الروايات المعارضة بأُسلوب علمي شيّق، و قد طالعْتُ هذه الرسالة «**محمّدبن مسلم الطائفي محيي السنّة النبويّة**»، فوجدْتُها غريزة المادة،مليئة بالتحقيق والتتبّع، مع مراجعة عشرات المصادر، والوقوف علىٰ الآراء والأنظار، بُغْية الوصول إلى الحَلّ ورفع التعارض؛ دفاعاً عن هذا المحدّث الكبير.

فشكر الله هذه الجهود المباركة وأيدّه الله تعالى لخدمة الدّين الحنيف ونشر مذهب أهل البيت عليهم السلام.

كما نتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى اللّجنة الثقافيّة التابعة للمركز الفقهي للأئمّة الأطهار عليهم السلام، الذي أسّسه ـ وبكلّ صدق وإخلاص ـ أُستاذنا الكبير ومعلّمنا الجليل الفقيد السعيد آية الله العظمى الشيخ محمّد الفاضل اللنكراني قدس سره، حيث أتاح للطلّاب وفضلاء الحوزة العلميّة المباركة الفرصة للتحقيق من خلال تأسيس مكتبة عامرة و تأهيل دورات تخصّصية بإشراف علماء وأساتذة من أصحاب الكفاءة والقدرة لتربية كوادر وعلماء في مجال الفقه وسائر العلوم الإسلامية.

و لْيُعْلم أنّ هذه الدراسة *«محمّد بن مسلم الطائفي محيي السنة النبويّة»* ثمرة من تلك الشجرة التي غرسها شيخنا الأُستاذ الفقيد وأشرف عليها، و لا زال ساعياً في إزدهارها يوماً فيوماً ولدُه البارّ صديقُنا العزيز العالم الفاضل المحقّق المدقّق الأُستاذ حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ محمّد جواد الفاضل اللنكراني ـ دامت بركاته ـ فهو نِعْم الخلف من خير سَلف.

و ليُعْلَم أيضاً أنّ إصدار هذه الدراسة من هذا المركز لم تكن البادرة الأُولىٰ ولا النتاج الأخير، بل يليها إنشاءالله عشرات التحقيقات والدراسات؛ التي بعضها قيدَ التحقيق والبعض الآخر جاهز للطبع.

فشكر الله مساعي شيخنا الأُستاذ الفقيد اللنكراني، وشكر الله مساعي وَلده البارّ، والمركز المبارك، والمؤلّف لهذه الرسالة القيمة، الشيخ محمّدمحسن الطبسي، وكذلك سعادة الدكتور الشيخ حبيبي تبار الذي صرف قصارىٰ جُهْده لإعلاء هذا المركز ونشاطات اللّجْنة، فبارك الله بصفقة يمينه.

نسأل المولىٰ العليّ القدير أن يُديم هذه النشاطات ويطيل عمر سماحة العلّامة الفاضل المُشْرِف علىٰ هذا المركز للاستمرار في هذه المساعي والجهود المباركة.

والسلام

قم ـ نجم الدين الطبسي

٦ / ٩ / ١٣٨٦هـ. ش

١٦ / ذي القعده / ١٤٢٨هـ. ق

المقدمة :

تعرّضت السنّة النبويّة بعد وفاة الرسول الأعظم ﷺ للتغيير والتحريف عبر الأيادي الأثيمة، ممّا أدّىٰ الىٰ خطر إمحاء السنّة النبويّة من المجتمع الإسلامي ومن هنا يُعْرَف دور أئمّة أهل البيت عليهم السلام في مواجهة هذا التيّار الخَطِر، ومدىٰ مواجهتهم وبكلّ ما يملكون هذه المؤامرة الخبيثة بشتّىٰ الوسائل والطُرُق وكان عصر الإمامَيْن الهُمامَيْن الباقر والصادق عليهما السلام في قمّة هذا الدور الرهيب، وقد بذلا قصارى جهودهم في سبيل إحياء السنّة النبويّة وازْدهارها ونَشْرها.

و قد ربّىٰ الإمامان عليهما السلام جيلاً يَحمل هذا العلم وهذه الثقافة، ويَبذل كلّ ما بوسْعه في سبيل نشرها، وفي طليعة هؤلاء «**محمّدبن مسلم الطائفي**» الذي عُرِف في الروايات بـ «**محيي السنّة النبويّة**».

تميّز محمّد بن مسلم بالفقه علىٰ ضوء مذهب أهل البيت عليهم السلام، ولَعِبَ دوراً بارزاً في تحقيق مقاصد وأهداف الإمامين الصادقين عليهما السلام؛ وهي «**إحياء السنّة النبويّة**» وقد شَهِدَ له العامّة والخاصّة بالفقه والتبحّر في الحديث، وكان مشاراً إليه بالبَنان، وكان الكثير من محدّثي وفقهاء

المذاهب الأُخرىٰ عِيالاً عليه، وتنعّموا مِنْ مائدة فقهه وعِلْمه وحديثه الذي استقاه مِنْ بحر علم أهل البيت عليهم السلام، وهذا ما شَهِدَ له به الموافق والمخالف، واعترفوا له بالفقه وسُمُوّ مقامه العلمي.

لكنّنا نرىٰ في بعض الكتب رواياتٍ قادحةً وذامّةً له ممّا لعلّها تثير الشبهة والشكّ في جلالة قدره، ولذلك كان ولا بدّ مَنْ دراستها سَنَداً ودلالةً كي يعرف مدىٰ قيمتها واعتبارها مع الأخذ بنظر الاعتبار الروايات الكثيرة المادحة، والمواصفات التي تُبيّن مكانته وعلوّ منزلته عند الإمام المعصوم عليه السلام. فهذا هو الغرض من تأليف هذه الرسالة المتواضعة.

و بالختام أوَدُّ أن أتقدّم بالشكر الجزيل للقسم الثقافي التابع للمركز الفقهي الذي أسّسه الفقيه الراحل آيةالله العظمىٰ الشيخ محمّد الفاضل اللنكراني قدس سره الذي يُتابع مسيرته والإشراف الحالي عليه نجْلُهُ العلّامة الفاضل آيةالله الشيخ محمّد جواد الفاضل اللنكراني حفظه الله؛ نشكرهم على ما أتاحوا لنا هذه الأجواء مِنْ خلال تمهيد دورات تحقيقية تحت إشراف الأُستاذ الوالد المحقّق العلامّة الشيخ نجم الدين الطبسي حفظه الله وحقّاً أقول؛ لقد استفدنا مِنْ هذه الدورات خير فائدة وأجزلها.

كما لا أنسى الدور الأبوي لسماحة العلّامة المفضال المحقّق الشيخ محمّد هادي اليوسفي الغروي حفظه الله، حيث طالع الكتاب بدقّة بالغة وأبدىٰ ملاحظاتٍ علميّة قيّمة، فأشكره على ما أبداه.

وأُقدّم الشكر أيضاً للأخ حسنين الدباغ الذي قام بمهمّة المراجعة اللغويّة وتقويم النصّ لهذه الرسالة. وكذلك أخصّ بالشكر الشيخ الدكتور حبيبي تبار الذي كان يَحْمل هموم هذه الدورات، بلْ هو

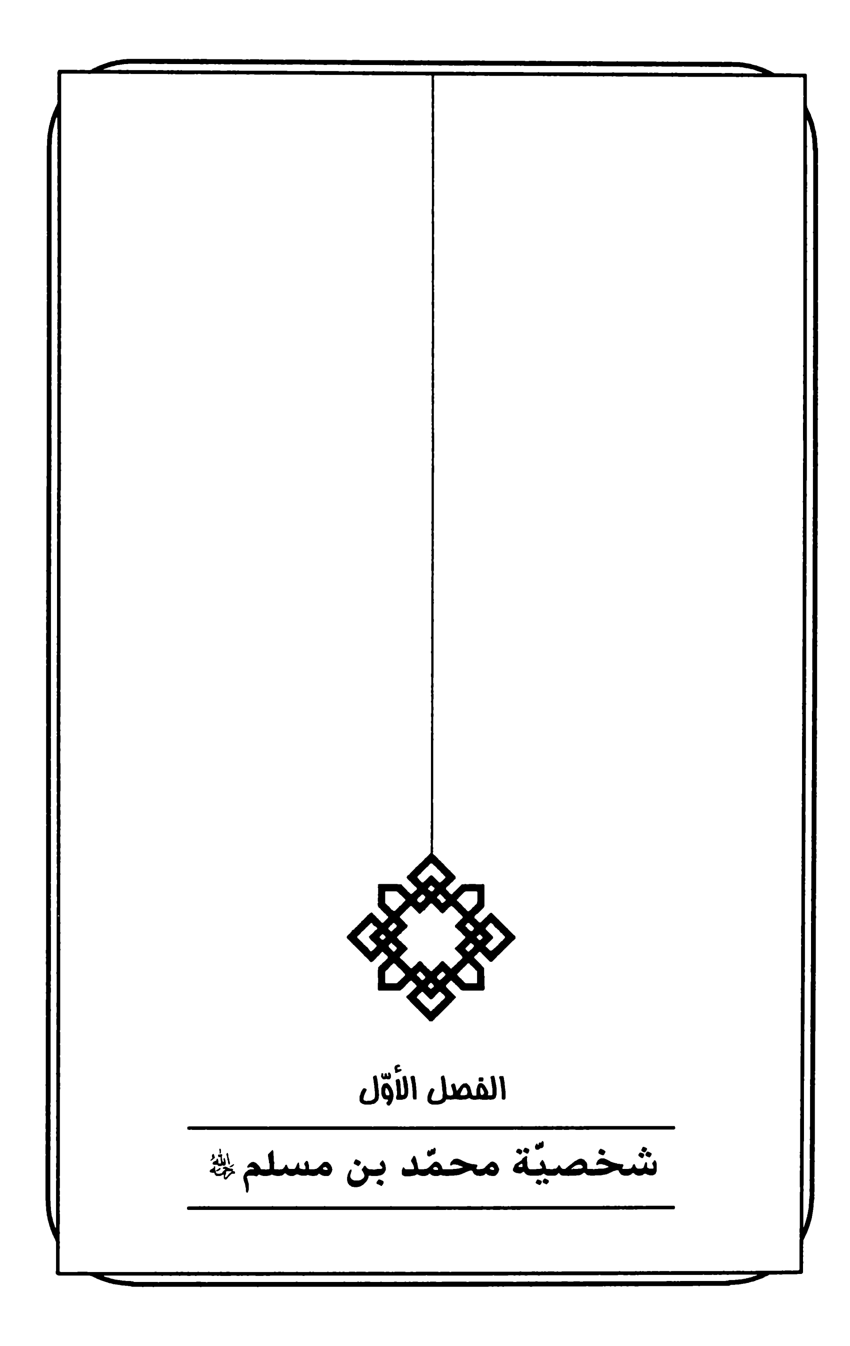
المسؤول الأوّل عن القسم الثقافي الذي تربّىٰ فيه وخلال سنوات قصيرة كوادر جيّدة في التحقيق والتبليغ.

ولتكن هذه خطوة وبادرة مباركة لتربية أجيال في الفقه والحديث وسائر العلوم الإسلامية ونشْرها إن شاء الله.

والحمد لله ربّ العالمين

قم المقدسة ـ محمّد محسن الطبسي

١٣٨٦هـ. ش / ١٤٢٨هـ. ق



الفصل الأوّل

شخصيّة محمّد بن مسلم ﵀

لمحة حول شخصيّته رحمه الله

محمّد بن مسلم بن رياح[1] أو رَباح، أبو جعفر، الأوقص، الأعور، الطحّان، السمّان، الثقفي، الكوفي، الطائفي[2] مولى ثقيف، له كتاب يسمّىٰ *«الأربعمئة في أبواب الحلال والحرام»*.[3]

طبقته:

من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام[4]، وقيل: من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام.[5] مات سنة ١٥٠ هـ. ق[6] وله نحو من سبعين سنة.[7]

---

١. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٢٥١، رقم ٨٥٨؛ معجم رجال الحديث ١٧: ٢٤٧، رقم ١١٧٧٩.

٢. رجال النجاشي: ٣٢٣، رقم ٨٨٢؛ رجال الطوسي: ٣٠٠، رقم ٣١٧؛ مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٣٢٤، رقم ١٤٤٩٤.

٣. رجال النجاشي: ٣٢٤، رقم ٨٨٢.

٤. رجال النجاشي: ٣٢٣ و٣٢٤، رقم ٨٨٢؛ رجال الطوسي: ١٣٥، رقم ١ و٣٠٠، رقم ٣١٧.

٥. رجال الطوسي: ٣٥٨، رقم ١؛ مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٣٢٤، رقم ١٤٤٩٤.

٦. رجال النجاشي: ٣٢٤، رقم ٨٨٢؛ راجع: مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٣٢٧، رقم ١٤٤٩٤.

٧. رجال النجاشي: ٣٢٤، رقم ٨٨٢؛ مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٣٢٧، رقم ١٤٤٩٤.

رواياته:

وقع اسم محمّد بن مسلم في أسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين ومئتين وستّة وسبعين مورداً.[١]

روى عن: أبي جعفر، وأبي عبد الله ﵉، وأبي حمزة الثمالي، وأبي الصباح، وحُمران، وزرارة، وكامل، ومحمّد بن مسلم الطائي.

روى عنه: أبو أيّوب الخزّاز، وأبو جعفر الصائغ، وأبو جميلة، وأبوالصباح بن عبد الحميد، وأبو المغراء، وابن أبي عُمَير، وابن أبي ليلى، وابن أُذَينة، وابن مُسكان، وأبان، وأبان الأحمر، وأبان بن عثمان، وإبراهيم بن عثمان الخزّاز أبو أيّوب، وإبراهيم بن عمر، وإبراهيم بن ميمون، وإبراهيم الحذّاء، وأحمد بن الحسن، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، وأحمد بن يزيد، وإسماعيل بن أبي زياد، وإسماعيل بن سهل، وبُرَيد بن معاوية العِجلي، وثعلبة بن ميمون، وجعفر بن بشير، وجَميل بن درّاج، وجَميل بن صالح، وحَريز بن عبد الله، والحسن بن راشد، والحسن بن زياد، والحسين الأحسمي والحسين بن زرارة، والحسين بن موسى، وحفص بن البُختري، وحمّاد بن عثمان، وحمّاد بن عيسىٰ، وحمزة بن حمران، وخضر، وخلف بن حمّاد، ورِبعي بن عبد الله، ورِفاعة بن موسىٰ، وزرارة، وزيد الشحّام أبو أسامة، وسعد بن أبي خلف، وسعيد بن عمرو الجُعفي، وسُلَيم الفرّاء، وسليمان بن طريف، وسليمان الفرّاء، وسماعة، وسُوَيْد

---

١. معجم رجال الحديث ١٧: ٢٣٣، رقم ١١٧٧٦.

القلاّء (يقال سُوَيْد مولى محمّد بن مسلم[١]) وشُعيب الحدّاد، وصبّاح الأزرق، وصفوان، وصفوان بن يحيىٰ، وعاصم بن حميد، وعبد الحميد بن عواض الطائي، وعبد الحميد الطائي، وعبد الرحمٰن بن أبي عبد الله، وعبد الرحمن بن الحجّاج، وعبد الكريم بن عمرو، وعبد الله بن بُكَير، وعبد الله بن سنان، وعبد الله بن مُسكان، والعلاء بن رَزين القلاّء، وعليّ ابن أبي حمزة، وعليّ بن أبي نوار، وعليّ جعفر، وعليّ بن رئاب، وعليّ ابن عُقبة، وعمر بن أبان الكلبيّ وعمر بن أُذَينة وعمر بن يزيد، وعيسى الفَرّاء، والقاسم بن بُرَيد، ومالك بن عطيّة، ومُثنّى بن الوليد، ومُثنّى الحنّاط، ومحمّد أخو عرّام، ومحمّد بن حكيم، ومحمّد بن حكم الخَثعمي، ومحمّد بن حُمران، ومحمّد بن عبد الله بن هلال، ومحمّد بن عذافر، والمفضّل بن صالح، وأبو جميلة، ومنصور بن يونس، وموسى ابن أكيل النميرى، وهارون بن الجهم، وهارون بن خارجة، وهشام بن سالم، ويعقوب الأحمر، ويعقوب بن سالم، ويونس بن عبد الرحمٰن، والأحول، والحضرمي، والكاهلي، وكرّام بن عمرو.[٢]

وأروى الناس عنه: العلاء بن رزين القلاّء.[٣]

ومفاد الروايات في حقّه أنّه: كان قصيراً، وموسراً صاحب مال كثير، وكان من أُمَناء أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام ووُجَهائهم، ومن السابقين إلى أهل البيت في الدنيا والآخرة، وكان صاحبَ ومستودَعَ

---

١. جامع الرواة ١: ٣٩٢.

٢. معجم رجال الحديث ١٧: ٢٣٣ و ٢٣٤.

٣. رجال الطوسي: ٣٠٠، رقم ٣١٧؛ رجال ابن داود: ١٨٤، القسم الأوّل، رقم ١٥٠٤.

أسرارِ الإمامين الصادقين عليهما السلام، وكان من حواريّيهما، وزينة أصحابهما.

كان من أوتاد الأرض وأعلام الدّين، وكان من الصالحين، عارفاً بأحكام الله، وكان من المخبتين المبشَّرين بالجنّة، وكان مِنْ حفّاظ الدّين ومحيي السُّنة والآثار النبويّة ومحيي أحاديث أهل البيت عليهم السلام، وهو من نجوم الشيعة، وببركته صرف الله عن أهل الأرض السوء، ومع أنّه كان موسراً صاحب مال كثير، فقد أطاع أمرَ الإمام الباقر عليه السلام وتواضَعَ وذَهَب إلى السوق وباع التمر... إلى آخر القصّة، وقد كان مطيعاً لأوامر الأئمّة عليهم السلام وذابّاً عن ولايتهم.

كان كثير الرواية؛ سأل الإمامَ الباقرَ عليه السلام ثلاثين ألف حديث، وسأل الإمام الصادق عليه السلام ستّة عشر ألف حديث، وما سُئِل عنه إلاّ أجاب: قال أبو جعفر فيها كذا وكذا، وقال أبو عبد الله فيها كذا وكذا.

كان مرجعاً وملاذاً في العلم للموافق والمخالف: مثل ابن أبي ليلى القاضي، وأبي حنيفة، وشريك بن عبد الله القاضي؛ حيث كانوا يأتون في عديدٍ من المسائل الشرعية ـ القضائية وغيرها ـ إلى محمّد بن مسلم ويحلّون مسائلهم المشكلة عنده....

هذه لمحةٌ مختصرة حول شخصيّة «*محمّد بن مسلم الطائفي*» وجلالة قدره؛ استفدناها من الروايات، والتي سوف نذكرها عن قريب.

الروايات المادحة له رحمه الله

الرّوايات حول جلالة شأن محمّد بن مسلم وعِظَم مقامه متظافرة مستفيضة، وقد صرّح بذلك العلماء، وسنذكر هنا نبذةً من أقوالهم حول تلك الروايات:

كلمات العلماء حول الروايات:

قال التفرشي:

«و روىٰ الكشّي أيضاً روايات كثيرة تدلّ على جلالة قدره وعلوّ مرتبته».[1]

وقال الشيخ عبّاس القمي:

«و قد وَرَدَتْ روايات كثيرة في مدحه ...».[2]

---

١. نقدالرجال ٤: ٣٢٤، رقم ٥٠٧٦.

٢. الكنىٰ والألقاب ٢: ٤٤٦.

وقال السيّد ابوالقاسم الخوئي:

«... والروايات في مدح محمّد بن مسلم وجلالة شأنه وعظم مقامه متظافرة مستفيضة، تقدّمت هذه الروايات في ترجمة بُرَيْد بن معاوية وزرارة بن أعين وليث بن البختري ومحمّد بن علي بن النعمان الأحول وفيها الصحاح..».

ثمّ أشار إلى بعض الروايات الصحاح.[1]

وقال الشيخ النمازي:

«والروايات الواردة في مدحه وجلالته كثيرة تقرب من عشرين، رواها الكشّي وغيره...».[2]

وإليك تلك النصوص:

محمّد بن مسلم عند الأئمّة عليهم السلام

أوّلاً: مكانته عند الإمام الباقر عليه السلام

١) كان محمّد بن مسلم يدخل على الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام، فقال فيه أبوجعفر عليه السلام: بشّر المُخْبِتين.

● كشّي: حدّثني محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عبد الله بن محمّد ابن خالد الطيالسي، عن أبيه، قال:

«كان محمّد بن مسلم من أهل الكوفة، يدخل على

---

١. معجم رجال الحديث ١٧: ٢٥٤، رقم ١١٧٧٩.

٢. مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٣٢٤، رقم ١٤٤٩٤، مستطرفات المعالي: ٣١٣، رقم ٧٠١.

أبي جعفر عليه السلام، فقال أبو جعفر عليه السلام: بَشِّر المخبتين...».[١]

٢) شفاء محمّد بن مسلم من مرضٍ ببركة الإمام الباقر عليه السلام، وإخبار الإمام عليه السلام بأنّه من أوليائه وأهل مودّته.

● كشّي: حدّثني محمّد بن مسعود قال: حدثني جعفر بن أحمد، قال: حدّثني العمركي بن عليّ، قال: أخبرني محمّد بن حبيب الأزديّ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصمّ، عن ذريح، عن محمّد بن مسلم، قال:

«خرجْتُ إلى المدينة وأنا وَجِعٌ ثقيل، فقيل له: محمّد بن مسلم وَجِعٌ، فأرسل إليّ أبو جعفر عليه السلام بشرابٍ مع الغلام مغطّى بمنديل، فناولنيه الغلام وقال لي: اشربه فإنّه قد أمرني ألاّ أرجع حتّىٰ تشربه، فتناولته فإذا رائحة المسك منه، وإذا شرابٌ طيّب الطعم بارد. فلمّا شربتُه قال لي الغلام: يقول لك: إذا شربتَ فتعال! ففكّرْتُ فيما قال لي ولا أقدر على النهوض قبل ذلك على رجلي، فلمّا استقرّ الشراب في جوفي كأنّما نَشَطْتُ من عقال، فأتيتُ بابه فاستأذنت عليه، فصوّت بي: صحّ الجسم، أُدْخُلْ، أُدْخُل! فدخلْتُ وأنا باكٍ، فسلّمْتُ عليه وقبّلت يده ورأسه، فقال لي: وما يبكيك يا محمّد؟ فقلت: جعلت فداك، أبكي

---

١. اختيار معرفة الرجال ١٦٤ و١٦٥، رقم ٢٧٨.

رواه المفيد ﷺ بسنده: «.. وذكر أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن خالد البرقي أنّه كان مشهوراً في العبادة وكان من العبّاد في زمانه»، الاختصاص: ٥١، وراجع: بحار الأنوار ٤٧: ٣٨٩ و٣٩٠.

علىٰ اغترابي وبُعْد الشقّة[1] وقلّة المقدرة على المقام عندك والنظر إليك، فقال لي: أمّا قلّة المقدرة: فكذلك جعل الله أولياءنا وأهل مودّتنا وجعل البلاء إليهم سريعاً. وأمّا ما ذكرت من الغُرْبة: فلك بأبي عبد الله عليه السلام أُسوة بأرضٍ ناء عنّا بالفرات. وأمّا ما ذكرتَ من بُعد الشقَّة: فإنّ المؤمن في هذه الدار غريب، وفي هذا الخلق المنكوس حتّى يخرج من هذه الدار إلى رحمة الله. وأمّا ما ذكرت من حبّك قربنا والنظر إلينا و أنّك لا تقدر على ذلك: فالله يعلم ما في قلبك وجزاؤك عليه».[2]

٣) سؤاله من الإمام عليه السلام مسألةً، وقول الإمام له بعد ثلاثة أيّام: إنك لأهل للجواب.

● الشيخ الصدوق: حدّثنا عليّ بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جدّه أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ، عن أبيه محمّد بن خالد، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم، قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: جُعلتُ فداك، أخبرني بركود الشمس، قال: ويحك يا محمّد، ما أصغر جثّتك وأعضل

---

١. المسافة التي يشقّها السائر.

٢. اختيار معرفة الرجال: ١٦٧ و ١٦٨، رقم ٢٨١.

رواه المفيد بسنده، الاختصاص: ٥٢ و٥٣. و رواه ابن شهرآشوب، مناقب آل ابي طالب ٤: ١٨١ و ١٨٢؛ ورواه المجلسي عن ابن شهر آشوب، بحارالأنوار ٤٦: ٢٥٧.

مسألتك، ثُمّ سكت عنّي ثلاثة أيّام، ثم قال لي في اليوم الرابع: إنّك لأهل للجواب ...».[١]

٤)كان مطيعاً للإمام عليه السلام حيث قال له الإمام: « تواضَعْ » فأخذ قوصرة تمر فوضعها على باب المسجد وجعل يبيع التمر ... القصّة.

● كشّي: حدّثني محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عبد الله بن محمّد ابن خالد الطيالسي، عن أبيه، قال:

«كان محمّد بن مسلم من أهل الكوفة، يدخل على أبي جعفر عليه السلام، فقال أبوجعفر عليه السلام: بَشِّر المخبتين. وكان محمّدبن مسلم رجلاً موسراً جليلاً، فقال أبوجعفر عليه السلام: تواضَعْ! قال: فأَخَذَ قوصرة تمر فوضعها علىٰ باب المسجد وجعل يبيع التمر، فجاء قومُه فقالوا: فَضَحتَنا! فقال: أمَرني مولاي بشيء فلا أبْرَح حتّىٰ أبيعَ هذه القوصرة، فقالوا: أمّا إذا أبَيْتَ إلاّ هذا فاقْعُد في الطحّانين، ثمّ سلّموا إليه رحىً، فقعد على بابه وجعل يطحن».

قال أبوالنصر: سألت عبد الله بن محمّد بن خالد عن محمّد بن

---

١. من لا يحضره الفقيه ١: ١٤٥، رقم الحديث ٦٧٤. وراجع: روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه ٢: ٨٠.

رواه المفيد بسنده عن جعفر بن الحسين عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن عليّ بن حسّان، عن عليّ بن عطية الزّيات الملقّب بالبوّاب، عن محمّد بن مسلم، الاختصاص: ٢٠١؛ ورواه المجلسي عن المفيد، بحارالأنوار ٤٦: ٣٢٨.

مسلم؟ فقال:

«كان رجلاً شريفاً موسراً، فقال له أبوجعفر عليه السلام، تواضع يا محمّد! فلمّا انصرف إلىٰ الكوفة أخذ قوصرة من تمر مع الميزان وجلس على باب المسجد الجامع، وجعل ينادي عليه، فأتاه قومُه فقالوا له: فَضَحْتَنا، فقال: اِنّ مولاي أمَرَني بأمر فَلَنْ اُخالِفَه ولَنْ اَبْرَحَ حتّىٰ أفرغ من بيع باقي هذه القوصرة. فقال له قومه، إذ أبَيْتَ إلاّ لتشتغل ببيع وشراء، فاقْعُد في الطحّانين! فهيّأ رحىً وجملاً وجَعَل يطحن. وقيل: إنّه كان من العبّاد في زمانه». [١]

ثانياً: مكانته عند الإمام الصادق عليه السلام

١)كان من الذين هم أحبّ الناس إلى الإمام عليه السلام احياءً وأمواتاً.

● كشّي: حدثني حمدويه بن نصير، عن يعقوب بن يزيد، عن القاسم بن عروة، عن أبي العبّاس الفضل بن عبد الملك، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«أحَبُّ الناس إليَّ أحياءً أربعةٌ: بُريد بن معاوية العجلي،

---

١. اختيار معرفة الرجال: ١٦٤ و ١٦٥، رقم ٢٧٨.

رواه المفيد رحمه الله بسنده: «.. وذكر أبومحمّد عبد الله بن محمّد بن خالد البرقي: إنّه كان مشهوراً في العبادة وكان من العبّاد في زمانه» الاختصاص: ٥١؛ وراجع: بحارالانوار ٤٧: ٣٨٩ و ٣٩٠.

و زُرارة، و محمّد بن مسلم، و الأحول؛ وهم أحبّ الناس إليّ أحياءً وأمواتاً».[١]

● كشّي: حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن النضر بن شعيب عن أبان بن عثمان، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«زُرارة وبُرَيد بن معاوية ومحمّد بن مسلم والأحول، أحبّ الناس إليّ أحياءً وأمواتاً، ولكنّهم يجيئوني فيقولون لي فلا أجد بُدّاً من أنْ أقول».[٢]

● كشّي: عليّ بن محمّد، قال: حدّثني محمّد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عُمير، عن أبي العبّاس البقباق، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال:

«أربعةٌ أحبُّ النّاس إليّ أحياءً وأمواتاً: بُرَيد العجلي، وزُرارة، و محمّد بن مسلم، والأحول».[٣]

● كشّي؛ حمدويه قال: حدّثنا محمّد بن عيسىٰ، عن أبي محمّد القاسم بن عروة، عن أبي العبّاس البَقْباق، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

«زُرارة بن أعين ومحمّد بن مسلم وبُرَيد بن معاوية

---

١. اختيار معرفة الرجال: ١٣٥، رقم ٢١٥.

٢. المصدر السابق: ١٨٥، رقم ٣٢٥؛ الحديث صحيح، راجع: حاوي الأقوال ٢: ٢٨٠، رقم ٦٤٤.

٣. المصدر السابق: ٢٤٠، رقم ٤٣٨.

والأحول، أحبّ الناس إليّ أحياءً وأمواتاً، ولكنّ الناس يُكْثِرون عليّ فيهم، فلا أجدُ بدّاً من متابعتهم. قال: فلمّا كان من قابل، قال: أنت الذي تروي عليَّ ما تروي في زُرارة وبُرَيد ومحمّد بن مسلم والأحول؟ قال: قلت: نعم، فكذبْت عليك؟ قال: إنّما ذلك إذا كانوا صالحين، قلت: هم صالحون». [1]

● كشّي؛ حَمْدويه قال: حدّثني محمّد بن عيسى بن عبيد ويعقوب ابن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي العبّاس البَقْباق، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال:

«أربعة أحبّ الناس إليّ أحياءً وأمواتاً: بُرَيد بن معاوية العجلي، وزُرارة بن أعين، ومحمّد بن مسلم، وأبوجعفر الأحول، أحبّ الناس إليّ أحياءً وأمواتاً». [2]

٢) هو من الذين قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿ **وَ السّٰابِقُونَ السّٰابِقُونَ * أُولٰـئِكَ الْمُقَـرَّبُـونَ** ﴾.

● كشّي: حدّثني الحسين بن بُنْدار القمي، قال: حدّثني سعد بن عبدالله بن أبي خلف القمي، قال: حدّثنا عليّ بن سليمان بن داود الرازي، قال: حدّثني محمّد بن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن

---

١. المصدر السابق: ٢٣٩، رقم ٤٣٤.

٢. المصدر السابق: ١٨٥، رقم ٣٢٦؛ الحديث صحيح، راجع: حاوي الأقوال ٢: ٢٨٠، رقم ٦٤٤؛ معجم رجال الحديث ١٧: ٢٥٥.

أبي عبيدة الحذّاء قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول :

«زُرارة وأبو بصير ومحمّد بن مسلم وبُرَيد من الذين قال الله تعالىٰ : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ ».[١]

٣) محيي أحاديث الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام ، وكان من حفّاظ الدين ، وأُمناء الإمام الباقر عليه السلام علىٰ حلال الله وحرامه ، ومن السابقين إلى أهل البيت في الدنيا وفي الآخرة .

● كشّي : حدّثني حمدويه ، قال : حدّثني يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد الأقطع ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول :

« ما أحد أحيىٰ ذكرَنا وأحاديثَ أبي عليه السلام إلاّ زرارة وأبو بصير ليثٌ المراديّ ومحمّد بن مسلم وبُرَيْد بن معاوية العجلي، ولولا هؤلاء ما كان أحدٌ يستنبط هذا، هؤلاء حفّاظ الدين، وأُمَناء أبي عليه السلام على حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا والسابقون إلينا في الآخرة».[٢]

٤) كان من أُمناء الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام على حلال الله وحرامه وعيبة علمهما ، وهو مستودع سرّ أصحاب الإمام الباقر عليه السلام ،

---

١ . المصدر السابق : ١٣٦ ، رقم ٢١٨ .

٢ . المصدر السابق : ١٣٦ و ١٣٧ ، رقم ٢١٩ ؛ الحديث صحيح ، راجع : سماء المقال ١ : ٣٦١ ، معجم رجال الحديث ١٧ : ٢٥٤ ، مستدركات علم رجال الحديث ٧ : ٣٢٧ . رواه المفيد بسند آخر ، الاختصاص : ٦٦ ؛ و راجع : بحار الأنوار ٤٧ : ٣٩٠ .

ومن الذين يصرف الله بهم السوء عن أهل الأرض، وهو من نجوم شيعة الإمام الصادق ﵇ حيّاً وميّتاً، ومحيي ذكر الإمام الباقر ﵇، ومن الذين يكشف الله بهم كلّ بدعة.

● كشي: حدّثني محمّد بن قولويه والحسين بن الحسن، قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله المَسْمَعيّ، قال: حدّثني عليّ بن حديد المدائني، عن جميل بن درّاج، قال:

«دخلتُ على أبي عبد الله ﵇ قال لي: لقيتَ الرجل الخارج من عندي؟ فقلت: بلىٰ، هو رجلٌ من أصحابنا من أهل الكوفة، فقال: لا قدّس الله روحه و لا قدّس مثله، إنّه ذكر أقواماً كان أبي ﵇ ائتمنهم على حلال الله وحرامه وكانوا عيبة علمه، وكذلك اليوم هم عندي، هم مستودع سرّي أصحاب أبي ﵇ حقّاً، إذا أراد الله بأهل الأرض سوءاً صرف بهم عنهم السوء، هم نجوم شيعتي أحياءً وأمواتاً، يحيون ذكر أبي ﵇، بهم يكشف الله كلّ بدعة، ينفون عن هذا الدين انتحال المبطلين وتأوّل الغالين.

ثمّ بكىٰ، فقلت: مَنْ هم؟ فقال: مَنْ عليهم صلوات الله ورحمته أحياءً وأمواتاً: بُرَيد العجلي، وزُرارة، وأبوبصير، ومحمّد بن مسلم، أما إنّه ـ يا جميل ـ سُيبيّن لك أمر هذا الرجل إلى قريب.

قال جميل: فوالله ماكان إلاّ قليلاً حتى رأيتُ ذلك الرجل ينسب إلى آل أبي الخطّاب [إلى أصحاب] قلتُ: الله يعلم

حيث يجعل رسالته. قال جميل: وكنّا نعرف أصحاب أبي الخطّاب ببغض هؤلاء رحمة الله عليهم».[١]

٥)كان وجيهاً عند الإمام الباقر عليه السلام.

● كشّي: حدّثني محمّد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمّي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن عبد الله بن محمّد الحجّال، عن العلاء بن رَزين، عن عبد الله بن أبي يعفور، قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّه ليس كلّ ساعة الْقاك ولا يمكن القدوم، ويجيء الرجل من أصحابنا فيسألني وليس عندي كلّما يسألني عنه! قال: فما يمنعك من محمّد بن مسلم الثقفي! فإنّه قد سمع من أبي وكان عنده وجيهاً».[٢]

٦)كان من المخبتين المبشّرين بالجنّة، ومن اُمناء الله على حلاله وحرامه، ومن الذين قيل فيهم: لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست.

● كشّي: حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«بشّر المخبتين بالجنّة: بُرَيد بن معاوية العجلي،

---

١. اختيار معرفة الرّجال: ١٣٧ و ١٣٨، رقم ٢٢٠.

٢. المصدر السابق: ١٦١ و ١٦٢، رقم ٢٧٣، الحديث صحيح، راجع: مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٣٢٥.

رواه المفيد أيضاً من طريق آخر، الاختصاص: ٢٠١، وروىٰ المجلسي طريق الكشي والمفيد؛ راجع: بحار الأنوار ٤٦: ٣٢٨ و ٢: ٢٤٩.

وأبو بصير ليث بن البختري المرادي، ومحمّد بن مسلم، وزُرارة؛ أربعة نجباء أُمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندَرَسَتْ».[١]

٧) كان زينَ أصحابِ الإمام الباقر عليه السلام حيّاً وميّتاً، ومن القوّامين بالقسط ومن السابقين المقرّبين.

● كشّي؛ حدّثني محمّد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله القمّي، عن محمّد بن عبد الله المَسْمَعيّ، عن عليّ بن أسباط، عن محمّد ابن سنان، عن داود بن سَرْحان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«إنّي لأُحدّثُ الرجلَ بالحديث وأنهاهُ عن الجدال والمِراءِ في دين اللهِ، وأنهاهُ عن القياس، فيخرجُ من عندي فيتأوّلُ حديثي علىٰ غيرِ تأويله، إنّي أمَرْتُ قوماً أنْ يتكلّموا ونهيتُ قوماً، فكلٌّ تأوّلَ لنفسه يريدُ المَعصية لله ولرسولِهِ، فلو سمعوا وأطاعوا لأوْدَعتُهم ما أوْدَعَ أبي أصحابَه، إنّ أصحابَ أبي كانوا زيناً أحياءً وأمواتاً؛ أعني زُرارةَ ومحمّدَ بن مسلمٍ، ومنهم ليثٌ المراديُّ وبُرَيدٌ العِجليُّ، هؤلاء القوّامونَ بالقسطِ، وهؤلاء السّابقونَ السّابقون أُولٰئك المُقَرَّبونَ».[٢]

---

١. اختيار معرفة الرجال: ١٧٠، رقم ٢٨٦؛ الحديث صحيح، راجع: التحرير الطاووسي: ١١٦؛ حاوي الأقوال ٢: ٢٨٠، رقم ٦٤٤؛ سماء المقال ١: ٣٦١ و٣٦٠؛ معجم رجال الحديث ١٧: ٢٥٥ و ٢٥٤.

٢. اختيار معرفة الرجال: ١٧٠، رقم ٢٨٧؛ الحديث معتبر راجع: سماء المقال ١: ٣٦١.

● كشّي؛ حدّثنا الحسين بن الحسن بن بُنْدار القمي، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمّي، قال: حدّثني محمّد بن عبد الله المَسْمَعي، عن عليّ بن أسباط، عن محمّد بن سنان، عن داود بن سَرْحان قال: سمعت أبا عبد الله ﵇ يقول:

«إنّي لأُحّدث الرّجلَ بحديثٍ وأنهاه عن الجدال والمِراء في دين الله تعالىٰ، وأنهاه عن القياس، فيخرجُ من عندي فيتأوّلُ حديثي علىٰ غيرِ تأويله! إنّي أمرتُ قوماً أن يتكلّموا ونهيتُ قوماً، فكُلٌّ يتأوّلُ لنفسه يريدُ المعصية للهِ تعالىٰ ولرسوله، فلو سمعوا وأطاعوا لأودعتُهم ما أودعَ أبي ﵇ أصحابه، إنّ أصحاب أبي ﵇ كانوا زيناً أحياءً وأمواتاً؛ أعني زُرارةَ ومحمّدَ بن مسلمٍ، ومنهم ليثُ المراديُّ وبُريدُ العِجليُّ، هؤلاء القوّامون بالقسط، هؤلاء القوّالون بالصدق، هٰؤلاء السّابقون السّابقون أولٰئكَ المُقرّبونَ».[١]

٨)كان من أوتاد الأرض وأعلام الدين.

● كشّي؛ حدّثنا الحسين بن الحسن بن بُنْدار القمي، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمّي، قال: حدّثني محمّد بن عبد الله المَسْمَعي، قال: حدّثني عليّ بن حديد وعليّ بن أسباط، عن جميل بن درّاج، قال: سمعت أبا عبد الله ﵇ يقول:

«أوتادُ الأرض وأعلام الدين أربعةٌ: محمّدُ بن مسلمٍ،

---

١. المصدر السابق: ٢٣٨ و ٢٣٩، رقم ٤٣٣.

وبُرَيدُ بن معاويةَ، وليثُ بنُ البختريِّ المراديُّ، وزُرارةُ ابنُ أعيَنَ».[١]

٩) دافع الإمام الصادق ﷺ بصورة غير مباشرة عن شخصيّة محمّد بن مسلم في مواضع كثيرة؛ نحو قضيّة ابن أبي ليلىٰ القاضي، وشريك القاضي، وردّ شهادة محمّد بن مسلم.

● كشّي: حدّثنا محمّد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله القمّي، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن الحسين بن فضّال، عن أبي كَهْمَس، قال:

«شهد أبوكُرَيْبة الأَزْديّ ومحمّد بن مسلم الثقفيّ عند شريك بشهادةٍ وهو قاضٍ، فنظر في وجوههما مليّاً ثمّ قال: جعفريّان فاطميّان! فبكيا، فقال لهما: ما يبكيكُما؟ قالا له: نسبتنا إلى أقوامٍ لا يرضون بأمثالنا أن يكونوا من إخوانهم لما يَرون من سُخفِ وَرَعِنا، ونَسَبتنا إلى رجلٍ لا يرضىٰ بأمثالنا أن يكونوا من شيعته، فإن تفضّل وقَبِلَنَا فله المنّ علينا والفضل. فتبسّمَ شريكٌ، ثمّ قال: إذا كانت الرجال فَلْتَكُن أمثالَكم، يا وليد أجِزْهما هذه المرّة... قال: فحججنا فخبّرنا أبا عبد الله ﷺ بالقصّة فقال: ما لشريك؟! شركه الله يوم القيامة بشراكين من نار».[٢]

---

١. المصدر السابق: ٢٣٨، رقم ٤٣٢.

٢. المصدر السابق: ١٦٢، رقم ٢٧٤. رواه المفيد أيضاً من طريق آخر، الاختصاص: ٢٠٢؛ وراجع: بحارالأنوار ٤٧: ٣٩٣.

● كشّي : حدّثني حمدويه بن نصير ، قال : حدّثني محمّد بن عيسىٰ ، عن الحسن بن عليّ بن فضّال ، عن عبد الله بن بكير ، عن زرارة ، قال :

«دخلتُ علىٰ أبي عبدالله عليه السلام فقال لي: شَهِدَ محمّد بن مسلم الثقفيّ القصير عند ابنِ أبي‌ليلىٰ بشهادة فردّ شهادته؟ فقلت: نعم، فقال: إذا صِرْتَ إلىٰ الكوفة فأتيتَ ابنَ أبي ليلىٰ، فَقُلْ له: أسألُك عن ثلاث مسائل، لا تفتيني فيها بالقياس، ولا تقول: قال أصحابنا، ثم سَلْه عن الرجل يشكّ في الركعتين الأُوليين من الفريضة، وعن الرجل يُصيبُ جسده أو ثيابه البول كيف يغسله؟ و عن الرجل يرمي الجمار بسبع حصيّات فتسقط منه واحدة كيف يصنع، فإذا لم يكن عنده منها شيء فقُلْ له: يقول لك جعفر بن محمّد: ما حملك على أنْ رَدَدْتَ شهادة رجل أعْرف بأحكام الله منك، وأعْلَم بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله منك؟!

قال أبوكَهْمَس: فلمّا قدمتُ أتيتُ ابنَ أبي ليلىٰ قبل أن أصير إلى منزلي، فقلت له: أسألك عن ثلاث مسائل لا تفتيني فيها بالقياس، ولا تقول: قال أصحابنا، قال: هات! قال: قلت: ما تقول فى رجلٍ شكّ في الركعتين الأُوليين من الفريضة؟

فأطْرَق، ثمّ رفع رأسه إليّ فقال: قال أصحابنا، فقلت: هذا شَرطي عليك ألاّ تقول: قال أصحابنا! فقال: ما عندي فيها شيء.

فقلت له: ما تقول في الرجل يصيب جسده أو ثيابه البول كيف يغسله؟

فَأَطْرَق، ثمّ رفع رأسه فقال: قال أصحابنا، فقلت له: هذا شَرطي عليك! فقال: ما عندي فيها شيء.

فقلت: رجل رمى الجمار بسبع حَصَيات فسقَطَتْ منه حصاة كيف يصنع؟

فطأطأ رأسه ثمّ رفعه فقال: قال أصحابنا، فقلت: أصلحك الله، هذا شرطي عليك! فقال: ليس عندي فيها شيء.

فقلت: يقول لك جعفر بن محمّد: ماحملك أنْ رددت شهادة رجل أعْرَف منك بأحكام الله وأعْرَف بسنَّة رسول الله ﷺ منك؟! فقال لي: ومن هو؟ فقلتُ: محمّد بن مسلم الطائفي القصير، قال: فقال: والله، إنّ جعفر بن محمّد قال لك هذا؟ قال، فقلت: والله إنّه قال لي جعفر هذا، فأرسل إلى محمّد بن مسلم فدعاه فشهد عنده بتلك الشهادة، فأجاز شهادته».[١]

ثالثاً: مكانته عند الإمام الكاظم عليه السلام

عبّر عنه الإمام الكاظم عليه السلام بأنّه من حواريّ الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام.

---

١. اختيار معرفة الرجال: ١٦٣ و ١٦٤، رقم ٢٧٧. رواه المفيد أيضاً بسنده، الاختصاص: ٢٠٢ و ٢٠٣ وابن شهرآشوب، مناقب آل أبي طالب ٤: ٢٦٨ و ٢٦٩: وروى المجلسي طريق الكشّي والمفيد، راجع: بحارالأنوار ٤٧: ٤٠٢ و ٤٠٣.

● كشّي: محمّد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف، قال: حدّثني عليّ بن سليمان بن داود الرازي، قال: حدّثنا عليّ بن أسباط، عن أبيه أسباط بن سالم، قال: قال أبوالحسن موسىٰ بن جعفر عليهما السلام:

«إذا كان يوم القيامة نادىٰ منادٍ: أين حواريّ محمّد بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله الذين لم ينقضوا العهد ومضوا عليه؟ فيقوم سلمان والمقداد وأبو ذرّ، ثمّ ينادي منادٍ: أين حواريّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام وصيّ محمّد بن عبد الله رسول الله؟ فيقوم عمرو بن الحَمِق الخزاعي ومحمّد بن أبي بكر و ميثم بن يحيى التمّار مولىٰ بني أسد وأُويس القرني، قال: ثمّ ينادي: أين حواريّ الحسن بن عليّ بن فاطمة بنت محمّد بن عبد الله رسول الله عليهما السلام؟ فيقوم سفيان بن أبي ليلىٰ الهمداني وحذيفة بن أُسيد الغفاريّ، قال: ثمّ ينادي: أين حواريّ الحسين بن علي عليه السلام؟ فيقوم كلّ من استشهد معه ولم يتخلّف عنه، قال: ثمّ ينادي: أين حواريّ عليّ بن الحسين عليه السلام؟ فيقوم جُبَير بن مطعم ويحيى بن أُمّ الطويل وأبوخالد الكابلي وسعيد بن المُسيَّب، ثمّ ينادي: أين حواريّ محمّد بن عليّ وحواريّ جعفر بن محمّد عليهما السلام؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامري وزُرارة بن أعين وبُرَيد بن معاوية العِجلي ومحمّد بن مسلم و أبوبصير ليث بن البُختري المرادي و عبدالله بن أبي يعفور وعامر بن عبد الله بن جُذاعة وحجر بن زائدة

وحمران بن أعين، ثمّ ينادي سائر الشيعة مع سائر الأئمة عليهم السلام يوم القيامة، فهؤلاء أوّل السابقين وأوّل المقرّبين وأوّل المتحوّرين من التابعين».[١]

محمّد بن مسلم يحدّث عن نفسه

● كشّي: حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا محمّد بن عيسىٰ، عن ياسين الضرير البصري، عن حريز، عن محمّد بن مسلم، قال:

«ما شَجَر في رأيي شيء قطّ إلاّ سألت عنه أباجعفر عليه السلام، حتىٰ سألتُه عن ثلاثين ألف حديث، وسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ستّة عشر ألف حديث».[٢]

● كشّي: قال محمّد بن مسعود: حدّثني علي بن محمّد قال: حدّثني محمّد بن أحمد عن عبد الله بن أحمد الرازي عن بَكْر بن صالح عن ابن أبي عُمَيْر عن هشام بن سالم، قال:

«أقام محمّد بن مسلم بالمدينة أربع سنين يدخل على

---

١. اختيار معرفة الرجال: ٩ و ١٠، رقم ٢٠. لا شبهة في كون لفظة «الحواري والحواريون» من ألفاظ المدح إنْ لم نقل التوثيق، بل فوق العدالة، لكن ناقش الشهيد الثاني في سند هذه الرواية (بعد أنْ اعتمدها العلّامة في الخلاصة) بأنّ في الطريق عليّ بن سليمان وأسباط بن أسلم وهما مجهولا العدالة، ووافقه سبطه، إلّا أنّ المحقّق الكاظمي في التكملة دافع عن العلّامة، راجع: مستدركات مقباس الهداية ٦: ١٥٤ و ١٥٥؛التحرير الطاووسي: ١١٦.

٢. اختيار معرفة الرجال: ١٦٣، رقم ٢٧٦. رواه الشيخ المفيد من طريق آخر، الاختصاص: ٢٠١؛ وروىٰ المجلسي طريق الكشي والمفيد، راجع: بحارالأنوار: ٤٦: ٢٩٢ و ٣٢٨.

أبي جعفر عليه السلام يسأله، ثمّ كان يدخل على جعفر بن محمّد يسأله، قال أبو أحمد[1]: فسمعت عبد الرحمن بن الحجّاج وحمّاد بن عثمان يقولان: ما كان أحد من الشيعة أفْقَه من محمّد بن مسلم، قال، فقال محمّد بن مسلم: سمعت من أبي جعفر عليه السلام ثلاثين ألف حديث ثمّ لقيت جعفراً ابنه فسمِعْت منه ـ أو قال: سألته عن ـ ستّة عشر ألف حديث، أو قال: مسألة».[2]

---

١. كنية ابن أبي عُمَير.

٢. اختيار معرفة الرجال: ١٦٧، رقم ٢٨٠. رواه المفيد بطريق آخر، الاختصاص: ٢٠٣. راجع: بحارالأنوار ٤٧: ٣٩٣ و ٣٩٤.

مرجعيّته للموافق والمخالف

هشام بن سالم (القرن ٢ هـ.ق):

«ما اخْتلفتُ أنا وزرارة قطّ فأتينا محمّد بن مسلم فسألناه عن ذلك إلاّ قال لنا: قال أبوجعفر عليه السلام فيها كذا وكذا، وقال أبو عبد الله عليه السلام فيها كذا كذا».[1]

محمّد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلىٰ القاضي (١٤٨ هـ. ق)[2]:

● ثقة الإسلام الكليني، عن حسين بن محمّد، عن السيّاري قال:

«رُوِيَ عن ابن أبي ليلىٰ أنّه قدّم إليه رجلٌ خصماً له

---

١. الاختصاص: ٥٣. راجع: بحارالأنوار ٤٧: ٣٨٩.

٢. محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ يسار بن بلال بن بُلَيل بن أُحَيْحة بن الجُلاح بن الحَريش ابن جَحْجبا بن كلفة بن عوف بن عَمرو بن عوف بن مالك بن الأوس الأنصاري الأُويسي، أبو عبد الرحمن الكوفي الفقيه قاضي الكوفة (تهذيب الكمال ١٦: ٤٩٦، رقم ٥٩٩٥

←

→ و ١١: ٣٥١، رقم ٣٩٢٥)

لكنّ القاضي ابن شُبرمة وغيره يدفعونه عن هذا النسب (المعارف: ٤٩٤؛ الفهرست لابن نديم: ٢٨٥؛ تاريخ الثقات للعجلي: ٤٠٨، رقم ١٤٧٦).

كان من كبار أتباع التابعين (تقريب التهذيب ٢: ١٨٤، رقم ٤٦٠ و ١: ٦).

وكان أبوه من أصحاب أميرالمؤمنين ﷺ، شهد مع أمير المؤمنين ﷺ، عربيٌ، كوفيٌ، ضربه الحجّاج حتّى اسْوَدَّ كتفاه علىٰ عدم سبّ أمير المؤمنين ﷺ (رجال الشيخ: ٤٨، رقم ٢٨؛ رجال البرقي: ٥٧، رقم ٧٢؛ خلاصة الأقوال: ٢٠٤، رقم ٦٤٧ و ٣٠٩، رقم ١١٩٨؛ رجال الكشي: ١٠١، رقم ١٦٠؛ تذكرة الحفّاظ ١: ٥٨، رقم ٤٢)

ولكن ابنه محمّد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلىٰ كان معاصراً للإمامَين الباقر والصادق ﷺ، وكان من اصحاب الرأي، وتولّى القضاء بالكوفة، وأقام حاكماً ثلاثاً وثلاثين سنة (المعارف: ٤٩٤؛ وفيات الأعيان ٤: ١٧٩ و ١٨٠).

ولي القضاء لبني أُميّة في سنة ١٢٦ من الهجرة، وأوّل من استقضاه علىٰ الكوفة يوسف بن عمر الثقفي عامل لبني أميّة، وكان يرزقه في كلّ شهر مئة درهم، وفي سنة ١٣٢ للهجرة ولي القضاء لبني العباس (الطبقات الكبرىٰ ٦: ٣٥٨؛ المعرفة والتاريخ ٣: ١٧١؛ تاريخ الأُمم والملوك ٤: ٢٧٥ و ٣٦٥؛ الكامل في التاريخ ٣: ٤٣١ و ٥١٢؛ مرآة الجنان ١: ٢٤٠ تهذيب الكمال ١٦: ٤٩٨).

وكان قد تولّى القضاء على الكوفة بعد تولّي ثلاثة عشر قاضياً (الجامع العلل ومعرفة الرجال ٢: ٢٠ و ٢١، رقم ١٤٣).

وُلِدَ سنة ٧٤ للهجرة، ومات في شهر رمضان سنة ١٤٨ للهجرة بالكوفة وهو باقٍ علىٰ القضاء، فجعل أبو جعفر المنصور ابن أخيه مكانه، وكان عمره ٧٢ سنة.

(المعارف: ٤٩٤؛ الطبقات خليفة الخياط: ١٦٧؛ تاريخ خليفة بن خياط: ٢٧٨؛ تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ٢٩٧، رقم ٥٢٠؛ المعرفة والتاريخ ١: ١٣٣؛ طبقات الفقهاء: ٨٥؛ وفيات الأعيان ٤: ١٨٠؛ العِبَر، ١: ١٦٢؛ شذرات الذهب، ١: ٢٢٤).

←

← روىٰ عن الشعبي وسلمة بن كُهيل وحكم بن عُتيبة وعطاء بن أبي رياح ومنهال بن عمرونافع موسىٰ عبد الله بن عمرو... وروى عنه سفيان بن عُيينة وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله القاضي شعبة ابن الحجاج ووكيع بن الجرّاح وفضيل بن دُكَين و... وأورده أصحاب السنن في كتبهم: أبو داود السجستاني والنَسائي وابن ماجة القزويني والترمذي.

(تهذيب الكمال ١٦: ٤٩٦، سير أعلام النبلاء ٦: ٣١٠؛ تهذيب التهذيب ٩: ٢٦٨).

قال المؤرّخون: كانت بين القاضي ابن أبي ليلىٰ وبين أبي حنيفة وحشة: تنافر واختلاف شديد وقصّته مشهورة (تاريخ الثقات: ٤٠٨؛ وفيات الأعيان ٤: ١٨٠؛ الوافي بالوفيات ٣: ٢٢٢ و ٢٢٣؛ تتمة المنتهىٰ في تاريخ الخلفاء: ١٧٦؛ سفينة البحار ٧: ٦٢٦؛ مستدرك سفينة البحار ٩: ٢٩٩).

و أمّا شخصيّته؛ فبالنسبة إلى شخصيّته الفقهية فقد قالوا حوله: «العلّامة، إمام، مفتي الكوفة و قاضيها... وكان نظيراً للإمام أبي حنيفة في الفقة...» «قاضي الكوفة وفقيهها وعالمها و مقرئها في زمانه» «كان أفقه أهل الدنيا» (مرآة الجنان ١: ٢٤٠؛ سير أعلام النبلاء ٦: ٣١٠ و ٣١١؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٤١ ـ ١٦٠ هـ): ٢٧٥ و ٢٧٦؛ دُوَل الإسلام: ٩١؛ تذكرة الحفّاظ ١: ١٧١، رقم ١٦٥؛ تذهيب تهذيب الكمال ٨: ١٨٦ و ١٨٧، رقم ٦١٣٨؛ الكاشف ٢: ١٩٣، رقم ٥٠٠٠؛ تاريخ الثقات: ٤٠٨؛ المعرفة والتاريخ ٣: ٣٨٠؛ الجامع في العلل ومعرفة الرجال ١: ١٥٧، رقم ٨٣٣؛ تهذيب الكمال ١٦: ٤٩٨؛ تهذيب التهذيب ٩: ٢٦٩، رقم ٥٠٣؛ طبقات الحفّاظ: ٨١و ٨٢، رقم ١٥٨؛ تاريخ الخلفاء: ٢٧١).

و أمّا بالنسبة إلى شخصيّته الروائيّة والحديثّية فقد طعن فيه جدّاً كبار وأئمّة أهل السنّة وجمهورهم، نحو شعبة بن حجّاج ويحيى بن سعيد القطّان وزائدة بن قدامة ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل والنَسائي والدار قطني الشافعي وابن حبّان البُستي الشافعي وأبو حاتم الرازي الشافعي وأبوزرعة الدمشقي الحنبلي والساجي وابن جرير الطبري وعلي بن المديني وابن خزيمة الشافعي ويعقوب بن سفيان الفسوي الحنبلي وأبو أحمد الحاكم وابن حجر العسقلاني الشافعي، ويعبرّون عنه: بـ«سيء الحفظ، ينقل أحاديث مقلوبة، متروك

←

← الحديث، مضطرب الحديث، لا يُحتجّ به، رديء الحفظ، كثير الوهم، عامّة أحاديثه مقلوبة، ليس بالقويّ بالحديث، واهي الحديث، في الحديث لم يكن حجّة، ليس بالحافظ، فاحش الخطأ، رديء الحفظ» (الجامع في العلل ومعرفة الرجال ١: ١٥٧؛ المعرفة والتاريخ ٣: ٣٨٠؛ كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي: ٢١٤، رقم ٥٥٠؛ سؤالات السُلَمي للدار قطني: ٢٢٧، رقم ٢٤٨؛ كتاب المجروحين ٢: ٢٤٤؛ الجرح والتعديل ٧: ٣٢٢، رقم ١٧٣٩؛ كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٣: ٧٦، رقم ٣٠٧٢؛ أحوال الرجال: ٧٢ و ٧١، رقم ٨٦؛ كتاب الضعفاء الكبير ٤: ٩٨، رقم ١٦٥٣؛ المغني في الضعفاء ٢: ٣٣٣، رقم ٥٧٢٦؛ ديوان الضعفاء والمتروكين ٢: ٣١٣، رقم ٣٨٢١؛ الكامل في ضعفاء الرجال ٦: ١٨٣، رقم ١٦٦٣؛ تهذيب الكمال ١٦: ٤٩٨؛ سير أعلام النبلاء ٦: ٣١٢؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٤١ ـ ١٦٠ هـ): ٢٧٦؛ تهذيب التهذيب ٩: ٢٦٩؛ تقريب التهذيب ٢: ١٨٤، رقم ٤٦٠؛ ميزان الاعتدال ٣: ٦١٤).

و قال أبو حاتم الرازي الشافعي في سبب حفظه السيء: «كان سَيِّئَ الحفظ، شُغِلَ بالقضاء فساء حفظه» (الجرح والتعديل ٧: ٣٢٢).

و أمّا عند الشيعة فهو مختلفٌ فيه. وعدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق ﷺ وقال: «محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري القاضي الكوفي» (رجال الطوسي: ٢٩٣، رقم ٢١٠).

و قد مدحه بعض علمائنا ووثّقه؛ كابن داود الحلّي والعلّامة الحلّي والعلّامة المجلسي والوحيد البهبهاني والمحدّث النوري والسيّد صدر الدين العاملي والمحقّق الداماد والمولىٰ صالح المازندراني والميرزا أبو الحسن الشعراني وظاهر عبارتي النمازي الشاهرودي والشيخ عبدالنبي الكاظمي. (رجال ابن داود: ١٧٧، رقم ١٤٤٢؛ خلاصة الأقوال: ٢٧١، رقم ٩٨٣؛ رجال المجلسي: ٣٠٥، رقم ١٦٨٦؛ تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٠٢؛ خاتمة المستدرك ٩: ٦٢، رقم ٢٥٧٠؛ سفينة البحار ٧: ٦٢٧؛ التعليقة على كتاب الكافي للمحقّق الداماد: ٩٨؛ شرح أُصول الكافي ٢: ١٨١، الطبعة القديمة ٢: ١٥٤، شرح الأصول الكافي

←

فقال : إنّ هذا باعني هذه الجارية فلم أجد على رَكبها حين كشفتُها شعراً، وزعَمَت أنّه لم يكن لها قطّ، قال: فقال له ابن أبي ليلىٰ: إنّ الناس ليحتالون لهذا بالحيل حتّى يذهبوا به، فما الذي كرهتَ؟! قال: أيّها القاضي إن كان عيباً فاقضِ لي به، قال: حتّى أخْرُج إليك فإنّي أجدُ أذىً في بطني، ثمّ دخل وخرج من باب آخر فأتىٰ محمّد بن مسلم الثقفي فقال له: أيّ شيءٍ تروون عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة لا يكون على ركبها شعر، أيكون ذلك عيباً؟ فقال له محمّد بن مسلم: أمّا هذا نصّاً

← مع تعاليق الميرزا أبو الحسن الشعراني ٢: ١٨١ و ١٨٢، طبعة المكتبة الإسلامية؛ مستدركات علم رجال الحديث ٧: ١٥٥، رقم ١٣٦١٨؛ مستدرك سفينة البحار ٩: ٢١٩؛ تكملة الرجال ٢: ٤١٤).

و أورده بعض العلماء في الضعاف، ويعتقدون أنّه ناصبيٌّ ونصبه أشهر من كفر إبليس؛ كالشهيد الثاني والميرزا محمّد بن عليّ الأسترآبادي والشيخ عبد النبي الجزائري وأبي علي الحائري والملّا علي العلياري التبريزي والعلّامة المامقاني (منهج المقال: ٣٠٢؛ حاوي الأقوال ٤: ٢٧٠، رقم ٢٠٩٥؛ منتهى المقال ٦: ٨٩و ٩٠، رقم ٢٦٩٥؛ بهجة الآمال ٦: ٤٦٧؛ تنقيح المقال ٣: ١٣٧ و ١٣٨).

و يعتقد بعض العلماء ـ كالسيّد ابوالقاسم الخوئي ـ بعدم وثاقته وأنّه لا شكّ في كونه من المنحرفين عن أهل بيت عليهم السلام، ولكن حول نصبه يقول: «والصحيح أنّ الرجل لم يظهر فيه ما يوجب لنصبه» (معجم رجال الحديث ١٦: ٢١٥ و ٢١٧، رقم ١١٠٣٩).

و يعتقد بعض العلماء بضعفه؛ كالمولىٰ عناية الله القهبائي والمحقّق التستري، وأنّه عامّي المذهب، وسكتوا عن نَصْبه (مجمع الرجال ٥: ٢٥٢ و ٦: ٤٨؛ قاموس الرجال ٩: ٣٥٧، رقم ٦٨٧٧).

فلا أعرفه، ولكن حدّثني أبوجعفر عن أبيه عن آبائه ﷺ عن النبي ﷺ أنّه قال: كلّ ما كان في أصل الخلقه فزاد أو نقص فهو عيبٌ. فقال له ابن أبي ليلى: حسبُك، ثمّ رجع إلى القوم فقضىٰ له بالعيب».[1]

● الصدوق ﷺ: حدّثنا أبي ﷺ قال: حدّثنا أحمد بن إدريس قال: حدّثنا محمّد بن أحمد قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد الرازي، عن بكر بن صالح، عن ابن أبي عمير، عن ابن عيينة البصري قال:

«كنت شاهداً عند ابن أبي ليلىٰ وقضىٰ في رجلٍ جَعَل لبعض قرابته غلّة دار ولم يوقّت لهم وقتاً، فمات الرّجل فحضر ورثته ابنَ أبي ليلىٰ وحضر قريبه الذي جعل له الدّار، فقال ابن أبي ليلىٰ: أرىٰ أنْ اَدَعها علىٰ ما تركها صاحبها، فقال له محمّد بن مسلم الثقفي: أما إنّ عليّ بن أبي طالب (صلوات الله عليه) قضىٰ في هذا المسجد بخلاف ما قضيت، قال: وما عِلْمُك؟ قال: سمعت أبا جعفر ﷺ يقول: قضىٰ عليّ بن أبي طالب (صلوات الله عليه) بِرَدّ الحبيس[2] وإنفاذ المواريث، فقال ابن أبي ليلىٰ: هو عندك في كتاب؟ قال: نعم، قال: فأرسل إليه فائتني

---

١. الكافي ٥: ٢١٥ و ٢١٦؛ وراجع: مرآة العقول ١٩: ٢٤٦ و ٢٤٧، بحارالأنوار ٤٧: ٤١١ و ٤١٢.

٢. قال الصدوق ﷺ: «الحبيس هو كلّ وقف إلى وقت غير معلوم هو مردود على الورثة»، معاني الأخبار: ٢٢٠.

به، فقال محمّد بن مسلم: على ألّا تنظر من الكتاب إلاّ في ذلك الحديث، قال: لك ذلك، قال: فأراه الحديث عن أبي جعفر عليه السلام في الكتاب، فردّ قضيّته».[١]

و رواه شيخ الطائفة بسندٍ آخر باختلاف يسير.[٢]

أبوحنيفة (١٥٠ هـ. ق)[٣]:

● كشّي: حدّثني حمدويه قال: حدّثنا محمّد بن عيسى، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن محمّد بن مسلم، قال:

«إنّي لنائمٌ ذاتَ ليلة على السطح إذ طرق البابَ طارقٌ،

---

١. معاني الأخبار: ٢١٩ و ٢٢٠؛ راجع: بحارالأنوار ١٠٠: ١٨٦ و ١٨٧. ومن المحتمل أن يكون هذا الكتاب الذي جاء به محمّد بن مسلم هو كتابه المسمّىٰ بـ«الأربعمئة» المفقود.

٢. تهذيب الأحكام ٦: ٢٩١، رقم الحديث ٨٠٦؛ راجع: ملاذ الأخيار ١٠: ١٨٨ و ١٨٩ رقم الحديث ١٣.

٣. هو نعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه التميمي، أبو حنيفة الكوفي، مولىٰ بني تيم الله بن ثعلبة. هو من أبناء فارس، وأصلُه من كابل. و كان حفيد أبي حنيفة يقول: أنا من أبناء فارس الأحرار (تهذيب الكمال ١٩: ١٠٢ و ١٠٥، رقم ٧٠٣٣؛ سير أعلام النبلاء ٦: ٣٩٠، رقم ١٦٣؛ تقريب التهذيب ٢: ٣٠٣، رقم ١٠٨؛ تاريخ الثقات: ٤٥٠، رقم ١٦٩٤؛ الفهرست لابن نديم: ٢٨٤؛ وفيات الأعيان ٥: ٤٠٥، رقم ٧٦٥).

كان والدُ أبي حنيفة مملوكاً لرجلٍ مِنْ بني ربيعة من تيم الله مِنْ نَجْد، يقال لهم: بنو قُفْل، فأعتق أبوه وكان خبّازاً لعبد الله بن قُفْل (وفيات الأعيان ٥: ٤٠٥؛ كتاب المجروحين ٣: ٦٣).

قال الذهبي الشافعي: «وُلِدَ أبو حنيفة سنة ٨٠ للهجرة في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك

←

← لمّا قدم عليهم بالكوفة، ولم يثبت له حرفٌ عن أحدٍ منهم» (سير أعلام النبلاء ٦: ٣٩١).

و قال ابن خلّكان الشافعي: «أدرك أبو حنيفة أربعةً من الصحابة؛ وهم: أنس بن مالك، وعبد الله بن أُبيّ بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطُفَيْل عامر بن واثلة بمكّة، ولم يلقَ أحداً منهم ولا أخذ عنه» (وفيات الأعيان ٥: ٤٠٦).

و قال الدار قطني الشافعي: «لا يصحّ سماعه عن أنس، ولا عن أحدٍ من الصحابة، ولا تصحّ له رؤية أنس ولا رؤية أحدٍ من الصحابة» (سؤالات السُلَمي للدار قطني: ٣١٧، رقم ٣٩٨).

و مع ذلك فقد روىٰ عن خلقٍ كثير، منهم: أبو جعفر الباقر محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ﷺ، وأبو عبد الله الصادق جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ﷺ، وسلمة بن كُهيل، وعامر الشعبي، وعطاء بن أبي رباح، وعطيّة العوفي، وقَتادة بن دِعامة، ومحمّد بن سائب الكلبي، ومحمّد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومحمّد بن مُنكدر، ونافع مولىٰ ابن عمر، وعبد الله بن دينار، وعِكرمة مولىٰ ابن عبّاس، وعمرو بن دينار...

و روىٰ عنه خلقٌ كثير منهم: إبراهيم بن طهمان، وحمّاد بن أبي حنيفة، وعبد الله بن مبارك، وعبد الرزّاق بن همّام، وعبد العزيز بن خالد الترمذي، وأبو نُعيم بن دُكين، ووكيع بن الجرّاح، والقاضي أبو يوسف...

لكن لم يروِ عنه البخاري ومسلم وسائر الصحاح والسنن إلّا الترمذي والنسائي روايةً واحدةً (تهذيب الكمال ١٩: ١٠٢ ـ ١٠٤، ٣: ٤١٩؛ سير أعلام النبلاء ٦: ٣٩١؛ تهذيب التهذيب ١٠: ٤٠١، رقم ٨١٩).

المعروف أنّ أبا حنيفة كان خزّازاً يبيع الخزّ (المعارف: ٤٩٥ و ٥٧٧؛ وفيات الأعيان ٥: ٤٠٥؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٤١ ـ ١٦٠ من الهجرة): ٣١١؛ تهذيب الكمال ١٩: ١٠٦) ولكن قال الدَميري الشافعي: «أبو حنيفة صاحب الرأي والقياس كان جزّاراً» (حياة الحيوان الكبرىٰ ١: ٢٧٥ و ٢٧٦).

و لقد ضربه ابن هَبيرة أمير العراقين على القضاء فأبىٰ أن يكون قاضياً، فضربه مئة سوط وعشرة أسواط ـ كلّ يوم عشرة أسواط وهو على الامتناع، فلمّا رأىٰ ذلك خلّىٰ سبيله، وقال ←

← بعضهم أنّ سبب وفاته هي هذه الأسواط، وتوفّي في السجن (وفيات الأعيان ٥: ٤٠٧ و ٤١٤؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة ١٤١ ـ ١٦٠ من للهجرة: ٣١١).

و كانت بينه وبين محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ منافرةً شديدةً كما مرّ (تاريخ الثقات: ٤٠٨؛ وفيات الأعيان ٤: ١٨٠؛ الوافي بالوفيات ٣: ٢٢٢ و ٢٢٣؛ تتمة المنتهىٰ في تاريخ الخلفاء: ١٧٦؛ سفينة البحار ٧: ٦٢٦؛ مستدرك سفينة البحار ٩: ٢٩٩).

وُلِدَ في سنة ٨٠ للهجرة وقيل ٦١ للهجرة، وتوفّي في رجب وقيل في شعبان سنة ١٥٠ للهجرة، وقيل لإحدىٰ عشرة ليلة خلت من جمادىٰ الأُولىٰ من السنة، وقيل سنة ١٥١ للهجرة، وقيل ١٥٣ للهجرة، والأوّل مشهور، وكانت وفاته ببغداد في السجن لِيلي القضاء فلم يفعل، ودُفِنَ بمقبرة الخيزران في بغداد (وفيات الأعيان ٥: ٤١٤).

و له سبعون سنة (التاريخ الأوسط، ٣: ٥٠٢، رقم ٧٥٠؛ تقريب التهذيب، ٢: ٣٠٣).

هو أحد أئمّة المذاهب الأربعة الفقهيّة عند أهل السنّة، وإمام أصحاب الرأي، وهو الذي يقول بالإرجاء، ولذا يقولون: «أبوحنيفة رأس الإرجاء».

قال أبو حنيفة: «لو أدركني النبيُّ وأدركتُه لأخذ بكثير من قولي، وهل الدين الّا الرأي الحسن»!

وقال أيضاً: «إيمان أبي بكر الصدّيق وإيمان إبليس واحد، قال إبليس: يا ربّ، وقال أبو بكر: يا ربّ»!

ولهذا قال أبو داود السجستاني يوماً لأصحابه: «ما تقولون في مسألة اتّفق عليها مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا له: يا أبا بكر، لا تكون مسألة أصحّ من هذه، فقال: هؤلاء كلّهم اتّفقوا علىٰ تضليل أبي حنيفة» (تاريخ بغداد ١٣: ٣٩٥).

قال ابن حبّان البُستي الشافعي: «كان أبو حنيفة رجلاً جَدِلاً ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدّث بمئةٍ وثلاثين حديثاً مسانيد ما لَه حديث في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مئةٍ وعشرين حديثاً؛ إمّا أن يكون أقْلبَ إسناده أو غَيّر متنه من حيث لا يعلم، فلمّا غلب خطؤه علىٰ صوابه استحقّ ترك الاحتجاج به في الأخبار. ومن جهة أُخرىٰ لا يجوز الاحتجاج به

←

← لأنّه كان داعياً إلى الإرجاء، والداعية إلى البدع لا يجوز أنْ يُحتجّ به عند أئمّتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافاً علىٰ أنّ أئمّة المسلمين وأهل الورع في الدين في جميع الأمصار وسائر الأقطار جرحوه وأطلقوا عليه القدح، إلّا الواحد بعد الواحد...» (كتاب المجروحين ٣: ٦٣ و ٦٤).

ابن عدي الجرجاني الشافعي قال: سمعت ابن أبي داود يقول: «الوقيعة في أبي حنيفة إجماعة من العلماء، لأنّ إمام البصرة أيّوب السختياني وقد تكلّم فيه، وإمام الكوفة الثوري وقد تكلّم فيه، وإمام الحجاز مالك وقد تكلّم فيه، وإمام مصر الليث بن سعد وقد تكلّم فيه، وإمام الشام الأوزاعي وقد تكلّم فيه وامام خراسان عبد الله بن مبارك وقد تكلّم فيه، فالوقيعة فيه إجماع من العلماء في جميع الآفاق...» (الكامل في ضعفاء الرجال ٧: ١٠، رقم ١٩٥٤).

أبوالفرج ابن الجوزي الحنبلي قال: «فاتّفق الكلّ على الطعن فيه (أبي حنيفة) ثمّ انقسموا علىٰ ثلاثة أقسام؛ فقوم طعنوا فيه لما يرجع إلى العقائد والكلام في الأُصول، وقوم طعنوا في روايته وقلّة حفظه وضبطه، وقوم طعنوا فيه لقوله بالرأي فيما يخالف الأحاديث الصحاح».

و بعد نقل عقائده الغريبة قال: «فهذا من مشهور المسائل والمتروك أضعافه، ولكونه خالف مثل هذه الأحاديث الصحاح سعوا بالألسن في حقّه، فلم يبقَ معتبر من الأئمة الّا تكلّم فيه...» (المنتظم ٥: ١٨٩).

و أورده أيضاً في كتابه المسمىٰ بـ«الضعفاء والمتروكين» (كتاب الضعفاء والمتروكين ٣: ١٦٤).

قال أبو حامد محمّد بن محمّد الغزالي الشافعي: «فأمّا أبو حنيفة فقد قلب الشريعة ظهراً لبطن، وشوّش مسلكها، وغيّر نظامها، وأردف جميع قواعد الشرع بأصلٍ هدم به شرع محمّد المصطفىٰ ﷺ، ومن فَعَلَ شيئاً من هذا مستحلّاً كفر، ومن فَعَلَه غير مستحلّ فسق» ثم أطال الكلام في طعنه وتفسيقه (المنخول من تعليقات الأُصول: ٥٠٠ و ٥٠٣).

و قد ضعّفه وطعن في فقهه وحديثه أئمّةُ المذاهب الفقهية ومعاصريه وجمهور العلماء والمحدثين، وعدّوا فقهه ضدّ السنّة النبوية، وطَعْنُ وجرحُ أبي‌حنيفة مسألةٌ إجماعيّة، وإليك

←

فقلت: من هذا؟ فقال شريك يرحمك الله، فأشرفْتُ فـإذا امرأة فقالت: لي بنت (عروس) ضربها الطَّلق فما زالت تطلق حتى ماتت، والولد يـتحرّك فـي بـطنها ويـذهب

← أسماء الجارحين: حمّاد بن أبي سليمان، سفيان الثوري، أيوّب السختياني، ليث بن سعد، الأوزاعي، عبد الله بن مبارك، سفيان بن عُينية، أبو داود السجستاني، يوسف بـن أسـباط، محمّد بن مَسْلَمة، يوسف بن عثمان، مالك بن أنس، أحمد بن حنبل، الشافعي، عبد الرحمن بن مهدي، شريك بن عبد الله القاضي، حمّاد بن زيد، سليمان بن حرب، مزاحـم بـن زفـر، أبوبكر بن أبي عيّاش، علي بن عثام، يزيد بن هارون، عـبد الله بـن إدريس، إبـراهـيم بـن طهمان، حُميدى، محمّدبن جابر اليمامي، أبو عبد الرحمن المقري، يحيى بن معين، نضربن شُميل، عليّ بن المديني، أبو حفص عمرو بن عليّ العجلي، أبو قطن، العُـقيلى، أبـو نـعيم الإصفهاني الشافعي، ابن شاهين، الدار قطني الشافعي، الذهبي الشافعي، ابن حبّان البستي الشافعي، يعقوب بن شيبة، أبوبكر بن أبي داود، أبـو حـاتم الرازى الشـافعي، ابـن عـدي الجرجاني الشافعي، أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي، أبو حـامد مـحمّد الغـزالي الشـافعي، الجصّاص، الجوزجاني، البخاري محمّد بن إسماعيل صاحب الصحيح، مسلم بـن حـجّاج صاحب الصحيح، النَّسائي وخلق كثير (تاريخ بغداد ١٣: ٣٨٤ ـ ٤٥١؛ الجامع فـي العـلل ومعرفة الرجال ٢: ٥١، رقم ٤٢٨: ٥٢: رقم ٤٣٠ و٤٣٢، ١٤١: رقـم ١٢٩٠، ١٩٠: رقـم ١٧٧٥ و ١٧٧٦، ١٤٤: رقم ١٣٢٣، ١٧٣: رقم ١٦٠٩، ١٧٤: رقم ١٦٢٢؛ المنتظم ٥: ١٨٨ ـ ١٩٢؛ التاريخ الأوسط ٣: ٣٨٣، رقم ٥٨١، ٥٠٣: رقم ٧٥١؛ الجرح والتعديل ٨: ٤٥٠، تاريخ أسماء الضعفاء والكذّابين لابن شاهين: ١٨٤ رقم ٦٤٥؛ كتاب الضعفاء والمـتروكين لابن الجوزي الحنبلي ٣: ١٦٤، رقم ٣٥٣٩؛ كتاب الضعفاء لأبي نعيم الإصفهاني الشـافعى: ١٥٤، رقم ٢٥٥؛ ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبى الشافعي، ٢: ٤٠٤، رقم ٤٣٨٩؛ كتاب الضعفاء للعقيلي ٤: ٢٦٨، رقم ١٨٧٦؛ كتاب المجروحين ٣: ٦٣ ـ ٧٣؛ الكامل في ضعفاء الرجال ٧: ٥ ـ ١٢، رقم ١٩٥٤؛ ميزان الاعتدال فـي نـقد الرجـال ٤: ٢٦٥، رقـم ٩٠٩٢؛ تهذيب التهذيب ١٠: ٤٠١ ـ ٤٠٣، رقم ٨١٩؛ المنخول من تعليقات الأُصول: ٥٠٠ ـ ٥٠٣؛ أحوال الرجال: ٥٧، رقم ٩٥).

و يجيء، فما أصنع؟ فقلت: يا أمة الله، سُئل محمّد بن عليّ بن الحسين الباقر عليه السلام عن مثل ذلك، فقال: يُشَقّ بطن الميّت ويستخرج الولد، يا أمة الله اِفعلي مثل ذلك! أنا يا أمة الله رجلٌ في ستر، مَنْ وجّهك إليّ؟ قال: قالت لي: رحمك الله، جئتُ إلىٰ أبي حنيفة صاحبِ الرأي فقال: ما عندي فيها شيء، ولكن عليك بمحمّد بن مسلم الثقفي فإنّه يخبر، فمهما أفتاكِ به من شيء، فعودي إليّ فأعْلمينيه! فقلت لها: اِمضي بسلام. فلمّا كان الغد خرجت إلى المسجد وأبوحنيفة يسأل عنها أصحابه فتنحنحْتُ، فقال: اللّهمّ غفراً دَعْنا نعيش».[1]

شَريك بن عبد الله القاضي (١٧٥ هـ. ق)[2]:

● كشّي: حدّثني أبو الحسن علي بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثني

١. المصدر السابق: ١٦٢ و ١٦٣، رقم ٢٧٥. رواه المفيد بسنده، الاختصاص: ٢٠٣ و ٢٠٤؛ ورواه ابن شهر آشوب، ٤: ٢٠٠؛ وروى المجلسي طريق الكشي والمفيد وابن شهرآشوب راجع: بحار الأنوار، ٤٧: ٤١٠.

٢. هو شَريك بن عبد الله بن سنان بن أنس، أبو عبد الله النخعي، جَدّه قاتل الحسين عليه السلام على ما قيل.
أدرك شريكٌ عمر بن عبدالعزيز (تهذيب الكمال، ج ٨: ٣٣٤، رقم ٢٧٢٠؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٧١ ـ ١٨٠ هـ): ١٦٨؛ تاريخ بغداد ٩: ٢٩٣).
وكان مولده سنة ٩٥ للهجرة بخراسان، وكان يقول: وُلِدتُ ببخارىٰ (كتاب الثقات ٦: ٤٤٤؛ الطبقات الكبرىٰ ٦: ٣٧٨؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة ١٧١ ـ ١٨٠ هـ: ١٦٨؛ المعارف: ٥٠٨؛

←

← وفيات الأعيان ٢: ٤٦٨؛ تاريخ بغداد ٩: ٢٨٠، رقم ٤٨٣٨).

ولي القضاء سنة ١٥٠ للهجرة، وكان قد تولّىٰ القضاء علىٰ الكوفة بعد تولّي ستّة عشر قاضياً، ثم ولي الكوفة بعد ذلك (الجامع في العلل ومعرفة الرجال ٢: ٢٠ و ٢١، رقم ١٤٣؛ كتاب الثقات ٦: ٤٤٤).

ثمّ تولّى القضاء بالأهواز، وبعد مدّةٍ هرب واختفىٰ (سير أعلام النبلاء ٨: ٢٠٧).

توفّي يوم السبت مستهلّ ذي القعدة سنة ١٧٥ للهجرة بالكوفة، وقال البعض: مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (وفيات الأعيان ٢: ٤٦٨، شذرات الذهب ١: ٢٨٧؛ طبقات خليفة بن خياط: ١٦٩).

و كان هارون الرشيد بالحيرة فقصده ليصلّي عليه، فوجدهم قد صلّوا عليه فرجع (وفيات الأعيان ٢: ٤٦٨).

و كان في عهد الإمام الصادق والكاظم عليهما السلام، وكان قاضياً مِنْ قِبل بني العبّاس، وكان شديداً على أهل الريب والبِدَع، وكان شديد التحامل علىٰ معاوية وأبي حنيفة (وفيات الأعيان ٢٧: ٤٦٥؛ سير أعلام النبلاء ٨: ٢٠٩؛ تهذيب الكمال ٨: ٣٣٦؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة ١٧١ ـ ١٨٠ هـ. ق: ١٧٦).

و كان يروي أحاديث في فضل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام (ميزان الاعتدال ٢: ٢٧١ و ٢٧٢).

روىٰ عن خلق كثير منهم: سليمان بن مهران الأعمش وهشام بن عروة وعمّار الدُهني وعبد الله بن شبْرمة و... وروىٰ عنه أيضاً خلق كثير منهم: أبان بن تغلب ومحمّد إسحاق ـ وهما من شيوخه ـ وعبّاد بن يعقوب الرّواجني وشعبة بن الحجّاج وسفيان والليث بن سعد وعبد الله بن المبارك وأبو داود الطيالسي وإسحاق بن يوسف الأزرق، ويقال: إنّ إسحاق الأزْرَق أخذ عنه تسعة آلاف حديث. استشهد به البخاري في «الجامع» وروىٰ له في رفع اليدين في الصلاة وغيره؛ وروىٰ له مسلم في «المتابعات» واحتّج النَسائي والترمذي وأبو داود السجستاني وابن ماجة القزويني (تهذيب الكمال ٨: ٣٣٤ ـ ٣٤٢؛ سير أعلام

←

← النبلاء ٨: ٢٠٠ و ٢٠١؛ تهذيب التهذيب ٤: ٢٩٤ و ٢٩٥، رقم ٥٨٦؛ تاريخ بغداد ٩: ٢٧٩ و ٢٨٠، رقم ٤٨٣٨؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة ١٧١ ـ ١٨٠ هـ ق: ١٦٥ ـ ١٦٧؛ رجال صحيح مسلم ١: ٣٠٩، رقم ٦٦٩؛ شذرات الذهب ١: ٢٨٧).

و أمّا شخصيتّه:

قال الذهبي الشافعي: «العلّامة، الحافظ، القاضي، أبو عبد الله النخعي أحدُ الأعلام، علىٰ لين ما في حديثه توقّف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده» (سير أعلام النبلاء ٨: ٢٠٠).

قال ابن سعد: «كان شريك ثقةً مأموناً كثير الحديث، وكان يغلط كثيراً» (الطبقات الكبرىٰ ٦: ٣٧٩؛ تهذيب التهذيب ٤: ٢٩٥).

أكثر علماء أهل السّنة طعنوا في حديثه وحفظه حيث قالوا فيه: «ثقة يخطئ، ليس بالقوي، ليس بالمتين، سَيِّئ الحفظ، كثير الوهم، مضطرب الحديث، كان مشهوراً بالتدليس، روىٰ المناكير»، وأيضاً اتّهموه بالتشيّع! (الجرح والتعديل ٤: ٣٦٥ ـ ٣٦٧، رقم ١٦٠٢؛ شذرات الذهب ١: ٢٨٧؛ كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢: ٣٩، رقم ١٦٢٣؛ ديوان الضعفاء المتروكين ١: ٣٧٨، رقم ١٨٧٨؛ المغني في الضعفاء ١: ٤٦٨، رقم ٢٧٦٤؛ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢: ٢٧٠ ـ ٢٧٤، رقم ٣٦٩٧؛ الكامل في ضعفاء الرجال ٤: ٦ ـ ٢٣، رقم ٨٨٨؛ أحوال الرجال: ٩٢، رقم ١٣٤؛ الضعفاء الكبير ٢: ١٩٣ ـ ١٩٥، رقم ٧١٨؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة ١٧١ ـ ١٨٠ هـ ق: ١٦٨، سير أعلام النبلاء ٨: ٢٠٠؛ تهذيب التهذيب ٤: ٢٩٥ و ٢٩٦؛ تهذيب الكمال ٨: ٣٣٨ ـ ٣٤٠؛ المعارف: ٦٢٤).

و امّا عند الشيعة:

شريك بن عبد الله بن سنان بن أنس النخعي، القاضي في الكوفة أيّام المهدي، مات سنة ١٧٥ هجريّة وله مئة سنة (مستدركات علم رجال الحديث ٤: ٢١١، رقم ٦٨٥٥).

اسمه ليس بمذكور في رجال النجاشي، ورجال الطوسي وابن داود الحلّي والبرقي والعلّامة الحلّي، وأمّا بين المعاصرين فمختلفٌ فيه:

قال العلّامة المجلسي: مجهول (رجال المجلسي: ٢٢٥، رقم ٨٩٤).

←

الفضل بن شاذان، قال: حدَّثنا أبي، عن غير واحدٍ من أصحابنا، عن محمّد بن حكيم وصاحب له، قال أبومحمّد: قد كان درس[١] اسمه في كتاب أبي قالا:

«رأينا شريكاً واقفاً في حايط من حيطان فلان ـ قد كان درس اسمه أيضاً في الكتاب ـ قال أحدنا لصاحبه: هل لك في خلوة من شريك؟ فأتيناه فسلّمنا عليه، فردّ علينا السلام، فقلنا: يا أبا عبد الله، مسألة! قال: في أيّ شيءٍ؟ فقلنا في الصَّلاة، قال: سَلُوا عمّا بدا لكم؟ فقلنا: لا نريد أن تقول: قال فلان وقال فلان، إنّما نريد أنْ تسنده إلىٰ النبي ﷺ، فقال أليس في الصلاة؟ فقلنا بلىٰ، فقال سلوا

← قال الشيخ عبّاس القمي: «و شريك وانْ لم يكن شيعيّاً فلم يكن كذلك معانداً للشيعة وللأئمّة عليهم السلام، نعم ورد فيه ذمّ كما عن مولانا الصادق عليه السلام في حديث «ما لشريك شركه الله يوم القيامة بشراك من نار» (تتمة المنتهىٰ في تاريخ الخلفاء: ٢٣٦).

قال السيّد ابوالقاسم الخوئي: «شريك كان قاضياً معاصراً للصادق عليه السلام...» وروىٰ روايات ذامّه في حقّه، ونقل كلمات أهل السنة في حقّه، وردّ من قال بتعدّد شريك عند الشيعة فممدوحٌ وشريك القاضي السوء فهو رجل آخر، واعتقد باتّحادهما، وظاهره سوء الرجل وأنّه ليس أماميّاً (معجم رجال الحديث ٩: ٢٥ و ٢١، رقم ٥٧١١ و ٥٧١٥).

لكنّ المحقّق التستري ردّ كلام المامقاني قائلاً: «ليس شريك القاضي إلّا واحداً، وهو لم يكن إماميّاً قائلاً بأئمّتنا عليهم السلام، بل شيعيّاً قائلاً بأفضلية أمير المؤمنين عليه السلام»، وضعفّه وعدّه من العامّة (قاموس الرجال ٥: ٤١٩ و ٤٢٠، رقم ٣٥٦١).

روىٰ القهبائي روايات ذامّه في حقّه وقال: «فيه ما يظهر منه إنصافه واعترافه بحقيقة جعفر الصادق عليه السلام» (مجمع الرجال ٣: ١٩١).

و لهذا توقّف النمازي في شريك (مستدركات علم رجال الحديث ٤: ٢١١).

١. اي انمحىٰ وعفا اسم صاحب حكيم في كتاب شاذان.

عمّا بدا لكم؟ قلنا: في كم يجب التقصير؟ قال: كان ابن مسعود يقول: لا يغرّنكم سوادنا هذا، وكان يقول فلان، قال: قلت: إنّا استثنينا عليك ألّا تحدّثنا إلاّ عن نبيّ الله ﷺ، قال: والله إنّه لقبيحٌ بشيخٍ يُسألُ عن مسألة في الصلاة عن النبي ﷺ، لايكون عنده فيها شيء، وأقْبَح مِنْ ذلك أنْ أكذبَ على رسول الله ﷺ.

قلنا: فمسألة أُخرى! فقال: أليس في الصلاة؟ قلنا: بلى، قال: فسلوا عمّا بدا لكم، قلنا: علىٰ مَنْ تجب الجمعة؟ قال: عادت المسألة جذعة، ما عندي في هذا عن رسول الله ﷺ شيء.

قال: فأردنا الانصراف، فقال: إنّكم لم تسألوا عن هذا إلاّ وعندكم منه علم، قال: قلت: نعم، أخْبَرَنا محمّد بن مسلم الثقفي، عن محمّد بن عليّ، عن أبيه، عن جدّه، عن النبي ﷺ، فقال: الثقفي الطويل اللّحية؟ فقلنا: نعم، قال: أما إنّه لقد كان مأموناً على الحديث، ولكن كانوا يقولون: إنّه خشبيّ[1]، ثمّ قال: ماذا رَوىٰ؟ قلنا رَوىٰ عن النبي ﷺ أنّ التقصير يجب في بريدين، وإذا اجتمع خمسة أحدهم الإمام فلهم أنْ يجمّعوا».[2]

---

١. يقال لضرب من الشيعة: الخشبية، قيل: لأنّهم حفظوا خشبة زيد بن علي ﷺ حين صلب. ر.ك: لسان العرب ١: ٣٥٢.

٢. اختيار معرفة الرجال: ١٦٥ ـ ١٦٧، رقم ٢٧٩. رواه المفيد بسنده، الاختصاص: ٥٢ و ٥١. راجع: بحارالأنوار ٤٧: ٤٠٣ و ٤٠٤.

كلمات العلماء حوله

علماء عصره (من الموافق والمخالف):

١. شريك بن عبد الله القاضي (١٧٧ هـ. ق):

قال: «... إنّه لقد كان مأموناً على الحديث...».[١]

٢. عبدالرحمن بن الحجّاج (القرن ٢ هـ. ق) وحمّاد بن عثمان (١٩٠ هـ. ق):

قالا: «ما كان أحد من الشيعة أفقه من محمّد بن مسلم».[٢]

٣. أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن خالد البراتي (القرن ٢ هـ. ق):

قال: «إنّه كان مشهوراً في العبادة، وكان من العبّاد في زمانه».[٣]

وقال في موضع آخر:

«كان (محمّد بن مسلم) رجلاً شريفاً موسراً».[٤]

٤. هشام بن سالم (القرن ٢ هـ. ق):

قال: «ما اخْتلفتُ أنا وزرارة قطّ فأتينا محمّد بن مسلم

---

١. إختيار معرفة الرجال: ١٦٥ ـ ١٦٧، رقم ٢٧٩؛ الإختصاص: ٥٢ ـ ٥١؛ بحارالأنوار ٤٧: ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

٢. اختيار معرفة الرجال: ١٦٧، رقم ٢٨٠؛ الاختصاص: ٢٠٣؛ بحارالأنوار ٤٧: ٣٩٣ و ٣٩٤.

٣. الاختصاص: ٥١؛ بحارالأنوار ٤٧: ٣٨٩ و ٣٩٠.

٤. المصدر السابق.

فسألناه عن ذلك إلاّ قال لنا: قال أبو جعفر عليه السلام فيها كذا وكذا، وقال أبو عبد الله عليه السلام فيها كذا كذا».[1]

٥. محمّد بن خالد الطيالسي (٢٥٩ هـ. ق):

قال: «كان محمّد بن مسلم من أهل الكوفة يدخل على أبي جعفر عليه السلام، فقال أبو جعفر عليه السلام: بَشِّر المخبتين. وكان محمّد بن مسلم رجلاً موسراً جليلاً».[2]

علماء الإمامية:

ذكره جمع كثير من علمائنا، وقد اختلفت عباراتهم في مدحه والإطراء عليه، نذكر منهم:

١. الشيخ أبو جعفر أحمد بن خالد البرقي (٢٨٠ هـ. ق أو ٢٧٤هـ. ق):

قال: «محمّد بن مسلم الثقفي الطائفي، ثمّ انتقل إلى الكوفة، عربيٌ والعامّة تروي عنه، وكان منّا، وأنس الراوي يروي عنه».[3]

٢. عليّ بن إبراهيم القمّي (القرن ٣ هـ. ق):

و ثّقه بنحو عام وقال: «و نحن ذاكرون ومخبرون بما

---

١. الاختصاص: ٥٣. راجع: بحارالأنوار ٤٧: ٣٨٩.

٢. إختيار معرفة الرجال: ١٦٤ و ١٦٥، رقم ٢٧٨.

٣. رجال البرقي: ٦٤، رقم ٤١١.

ينتهي إلينا ورواهُ مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم ...».[١]

٣. الشيخ المفيد (٤١٣ هـ. ق):

عدّه في كتاب الاختصاص من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٢]، وعدّه في كتاب آخر:

«من الفقهاء والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، الّذين لا يُطعن عليهم ولا طريقَ إلى ذمّ واحدٍ منهم ...».[٣]

٤. الكشّي (القرن ٥):

قال: قد جُعل أصحاب الإجماع على ثلاث دُرَج وطبقات ثلاث. وعدّ محمّد بن مسلم من الطبقة الأُولىٰ وهي الدرجة العليا، وقال:

«اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام وانقادوا لهم بالفقه فقالوا: أفقه الأوّلين ستّة: زُرارة ومحمّد ابن مسلم ...».[٤]

---

١. تفسير القمي ١: ٣٠.

٢. الاختصاص: ٨.

٣. سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد ٩: ٢٥ (جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية)؛ معجم رجال الحديث ١٧: ٢٤٨، رقم ١١٧٧٩.

٤. اختيار معرفة الرجال: ٢٣٨، رقم ٤٣١.

٥. النجاشي (٤٥٠ هـ. ق):

قال: «وَجهُ أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وروىٰ عنهما، وكان مِنْ أوثق الناس، مات (١٥٠ ق)».[١]

٦. الشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ. ق):

عدّه تارةً في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام[٢]، وتارةً في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٣]، وتارةً أخرى في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام[٤]. ولم يذكر الشيخ وثاقته وسكت عنها وكأنّها أمرٌ مفروغ عنه، لأنّ بناء الشيخ فى هذا الكتاب ليس على جرح وتعديل الرواة[٥]، ويدلّ على هذا الأمر كلام الشيخ في كتابه الآخر الذي عدّ فيه محمّد بن مسلم من الحفّاظ والضابطين في الرواية وقال:

«إذا كان أحد الراويين أعلم وأفقه وأضبط مِنَ الآخر فينبغي أنْ يقدّم خَبَره على خَبَر الآخر ويرجّح عليه، ولأجل ذلك قدّمت الطائفة ما يرويه زرارة ومحمّد بن مسلم و... ونظرائهم من الحفّاظ الضابطين علىٰ رواية مَنْ ليس له تلك الحال».[٦]

---

١. رجال النجاشي: ٣٢٤ و ٣٢٣، رقم ٨٨٢.

٢. رجال الطوسي: ١٣٥، رقم ١.

٣. المصدر السابق: ٣٠٠، رقم ٣١٧.

٤. المصدر السابق: ٣٥٨، رقم ١.

٥. سماء المقال ١: ٣٦٧.

٦. العُدّة في أصول الفقه ١: ١٥٢ و ١٥٣.

٧. أمين الإسلام الطبرسي (٥٤٨ هـ. ق):

كان يَعُدّه مِنْ رؤساء الشيعة في الفقه ورواية الحديث والكلام، وعدّه مِنْ مصنّفي الكتب ومُجمّعي المسائل والروايات وذوي الأتباع والتلامذة.[١]

٨. ابن شهر آشوب المازندراني (٥٨٨ هـ. ق):

عدّه من أصحاب الإمام الباقر والصادق عليهما السلام وقال:

«اجتمعت العصابة أنّ أفقه الأوّلين ستّة؛ وهم أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام وهم: زرارة بن أعين، ومعروف بن الخرّبوذ المكّي، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمّد بن مسلم الطائفي، ويزيد بن معاوية العجلي».[٢]

٩. السيّد أحمد بن طاووس (٦٧٣ هـ. ق):

قال: «رُوي أنّه من حواريّي أبي جعفر محمّد بن عليّ وابنه جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام».

ونقل روايات مادحة في جلالة محمّد بن مسلم، وناقش في أسانيد روايات ذامّة له.[٣]

---

١. إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ ٢: ٢٠٣.

٢. مناقب آل أبي طالب ٤: ٢١١.

٣. التحرير الطاووسي: ٢٣٦، رقم ٣٤٩.

١٠. المحقّق الحلّي (٦٧٦ هـ. ق):
قال في حقّ فقهاء الأوليّن:

«... من الفقهاء الأفاضل جمّ غفير كزرارة بن اعين... ومحمّد بن مسلم... وغيرهم من أعيان الفضلاء... صلوات الله عليهم».[1]

وفي موضع آخر عبرّ عنهم:

«... وهؤلاء فضلاء السلف من الإماميّة».[2]

١١. الشيخ حسن بن علي بن داود الحلّي (٧٠٧هـ. ق):
عدّه من الدرجة العليا الذين أجمع الأصحاب على تعظيمهم فقال:

«أجمعت العصابة على ثمانية عشر رجلاً، فلم يختلفوا في تعظيمهم، غير أنّهم يتفاوتون ثلاثة درج:
الدرجة العليا لستّة منهم من أصحاب أبي جعفر عليه السلام أجمعوا على تصديقهم وإنفاذ قولهم والانقياد لهم في الفقه؛ وهم: زرارة بن أعين،... محمّد بن مسلم الطائفي».[3]

و أورده أيضاً في القسم الأول وقال:

«محمّد بن مسلم بن رياح... الثقفي مولاهم أبو جعفر

---

١. المعتبر ١: ٢٦.
٢. المعتبر ٢: ٦٩٩.
٣. رجال ابن داود: ٢٠٩.

الطحّان الأعور، من أصحاب الإمام الصادق والكاظم عليهما السلام، من أروىٰ الناس عنه العلاء بن رزين، انتقل إلى الكوفة والعامّة تروي عنه...

إنّ الصادق عليه السلام قال لعبد الله بن أبي يعفور: ما يمنعك من محمّد بن مسلم، فإنّه قد سمع من أبي، وكان عنده وجيهاً. صحب الباقر والصادق عليهما السلام وروىٰ عنهما، وكان من أوثق الناس».[1]

١٢. العلاّمة الحلّي (٧٢٦هـ. ق):

قال: «وجه أصحابنا بالكوفة، وَرِعٌ فقيهٌ، صاحَبَ أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام وروىٰ عنهما، وكان من أوثق الناس».[2]

وفي كتابه الآخر وصفه بالعدالة.[3]

١٣. الشيخ المحقّق المقدّس الأردبيلي (٩٩٣هـ. ق):

في مواضع كثيرة مِنْ كتابه وصف محمّد بن مسلم وعبرّ عنه بـ«الثقة».[4]

١٤. الشيخ مولى عناية الله بن علي القهبائي (بين القرن ١٠ و١١هـ. ق)؛ نقل روايات مادحة في حقّ محمّد بن مسلم، وأقوالاً للعلماء في

---

١. رجال ابن داود: ١٨٤، القسم الأوّل، رقم ١٥٠٤.

٢. خلاصة الأقوال: ٢٥١ و٢٥٢، رقم ٨٥٨.

٣. مختلف الشيعة ١: ٣٢٠.

٤. مجمع الفائدة والبرهان ١: ٣٢٩، ٣٧٠، و٢: ٤٠، ٤٤، ١٩٤، ٢٤٧، ٣٢٥، ٣٥٩.

شأنه وجلالته، وبهذا المنهج ردّ روايات ذامّة في حقّه.[١]

١٥. الشيخ عبد النبي الجزائري (١٠٢١ هـ. ق):

أوْرده في الصحاح ونقل أقوال العلماء في عِظَم شأنه وجلالته وردّ روايات ذامّة في حقّه.[٢]

١٦. ميرزا محمّد بن عليّ الإسترآبادي (١٠٢٨ هـ. ق):

نقل روايات ما دحة في حقّه وناقش في أسانيد ودلالة الروايات الذامّة.[٣]

١٧. محمّد أمين الأسترآبادي (١٠٣٣ هـ. ق):

روىٰ روايات عديدة من الأئمّة في مدحهم (أصحاب الإجماع) واستفاد من تلك الروايات وجوب اتّباع الرواة فيما يروونه عنهم عليهم السلام من الأحكام النظريّة.[٤]

١٨. الفاضل التوني (١٠٧١ هـ. ق):

قال في حق محمّد بن مسلم:

«كان ثقة عارفاً بروايات الأئمّة ...».[٥]

١٩. المولىٰ محمّد صالح المازندراني (١٠٨١ هـ. ق):

وصف محمّد بن مسلم، بالوثاقة والعدالة.[٦]

---

١. مجمع الرجال ٦: ٤٧، الى ٥٤.

٢. حاوي الأقوال ٢: ٢٨٠، رقم ٦٤٤.

٣. منهج المقال: ٣٢٢.

٤. الفوائد المدنيّة: ٣٠٥.

٥. الوافية: ٣١٦.

٦. شرح أُصول الكافي ١: ٦٥.

٢٠. محمّد مقيم اليزدي (١٠٨٤ هـ. ق):

قال في معرض كلامٍ له:

«محمّد بن مسلم الذي أجمعَتْ العصابة علىٰ تعظيمه وعلوّ درجته...».[١]

٢١. أحمد بن عبد الرضا البصري (١٠٨٥ هـ. ق):

قال: «أبو جعفر الأرقض الطحّان الأعور، وكان وجهاً وجيهاً من وجوه أصحابنا بالكوفة، فقهياً، ورعاً، جليل القدر، شريف المنزلة، وكان من أوثق الناس....».[٢]

٢٢. المحقّق الفقيه السبزواري (١٠٩٠ هـ. ق):

قال: «محمّد بن مسلم الثقة...».[٣]

٢٣. الناقد السيّد مصطفى الحسيني التفرشي (القرن ١١ هـ. ق):

نقل كلمات القدماء والعلماء في جلالة محمّد بن مسلم، وأجاب عن روايات ذامّة في حقّه[٤]، وقال:

«روىٰ الكشّي أيضاً روايات كثيرة تدلّ على جلالة قدره وعلوّ مرتبته».[٥]

---

١. صلاة الجمعة: ٨٥.

٢. فائق المقال في الحديث والرجال: ١٥٨، رقم ٩٦٣.

٣. ذخيرة المعاد: ٣٧٥.

٤. نقد الرجال ٤: ٣٢٢، رقم ٥٠٧٦.

٥. المصدر السابق.

٢٤. المحدث الكبير الحرّ العاملي (١١٠٤هـ. ق):

قال: عَدّه من أصحاب الإجماع

«الذين وثّقهم الأئمّة ﵈ وأثنوا عليهم، وأمروا بالرجوع اليهم، والعمل برواياتهم، والذين عُرِفَتْ عدالتهم بالتواتر، فيحصلُ بوجودهم في السند قرينةٌ توجب ثبوت النقل والوثوق وإنْ رَوَوْا بواسطةٍ».[1]

وقال في موضع آخر:

«محمّد بن مسلم بن رباح، أبو جعفر الأوقص الطحّان مولىٰ ثقيف الأعور، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه وَرِعٌ صاحَبَ أبا جعفر وأبا عبد الله ﵉ وروىٰ عنهما، وكان مِنْ أوثق الناس، قاله النجاشي والعلّامة، وروىٰ الكشّي له مَدْحاً بليغاً وعدّه من أصحاب الإجماع...

و روىٰ له ذمّاً تقدّم وجهه في زرارة، وروىٰ الكشّي بإسناده عن محمّد بن مسلم قال: ما شجر في رأي شيءٌ قطّ الّا سألتُ عنه أبا جعفر ﵇ حتى سألته عن ثلاثين ألف حديث، وسألت أبا عبد الله ﵇ عن ستّة عشر ألف حديث».[2]

و في النهاية قال في روايات ذامّة وردتْ في حقّه:

---

١. المصدر السابق ٣٠: ٢٢١.

٢. وسائل الشيعة (خاتمة) ٣٠: ٤٨٦، ٢٢١، ٢٢٢.

«روىٰ أحاديث في ذمّه ينبغي حملها على التّقية، بَلْ يتعيّن».[١]

٢٥. محمّد بن عليّ الأردبيلي الغروي الحائري (ما بعد ١١٠٠هـ. ق):

نقل كلمات العلماء حول جلالته، ثمّ نقل جواب بعض العلماء حول روايات ذامّة في حقّه.[٢]

٢٦. شيخ الإسلام محمّد باقر المجلسي (١١١١هـ. ق):

قال: «محمّد بن مسلم بن رباح الثقفي، ثقة، أجمعت العصابة عليه».[٣]

٢٧. محمّد أمين الكاظمي (القرن ١٢هـ. ق):

قال: «محمّد بن مسلم بن رباح الفقيه الورع...».[٤]

٢٨. السيّد مهدي بحر العلوم الطباطبائي (١٢١٢هـ. ق):

وصف أصحاب الإجماع بالشعر وعبّر عنهم بالأمجاد والأوتاد والنجابة و الرفعة، وعَدَّ محمّد بن مسلم واحداً منهم:

قَدْ أجمع الكلّ على تصحيح ما
يصحّ عن جماعة فليعلما

---

١. المصدر السابق ٣٠: ٣٧٣ و ٤٨٦.

٢. جامع الرواة ٢: ١٩٣.

٣. رجال المجلسي: ٣١٤، رقم ١٧٨٢.

٤. هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين، المعروف بـ«مشتركات الكاظمي»: ٢٥٣.

و هـــــم أُولو نـــــجابة ورفـــــعة
أربـــــعة وخـــــمسة وســـــتّة
فـــــالستّة الأُولىٰ مـــــن الأمـــــجاد
أربـــــعة مـــــنهم مـــــن الأوتـــــاد
زرارة كـــــذا بُـــــريد قـــــد أتـــــىٰ
ثمّ محمّد [بن مسلم] وليث يا فتىٰ[1]

٢٩. أبو علي الحائري (١٢١٦ هـ. ق):

ينقل التوثيقات وكلمات العلماء حول جلالة شأن محمّد بن مسلم، و يروي روايات ذامّةٍ في حقّ محمّد بن مسلم، ثمّ ينقل كلمات العلماء حول ضعف هذه الروايات دلالة وسنداً... وعلى أيّ حال فهو يدافع عن محمّد بن مسلم.[2]

٣٠. السيّد محسن الحسيني الكاظمي (١٢٢٧ هـ. ق):

قال: «و أمّا الذين وثّقهم الأئمّة ﷺ وأمروا بـالرجـوع إليهم والعمل بأخبارهم وجعلوا منهم الوُكـلاء والأُمـناء فكثيرون أيضاً يُعرفون بالتتبّع في كتب هذا الفنّ؛ كأبان بن تغلب، ومحمّد بن مسلم و...»[3]. وفي موضع آخـر عَدّه من **«الأجلّاء»**.[4]

---

١. خاتمة مستدرك الوسائل ٨: ٦١.

٢. منتهىٰ المقال ٦: ١٩٧ الى ٢٠٢، رقم ٢٨٧٣.

٣. عُدّة الرجال ١: ٢٠٢.

٤. المصدر السابق ١: ٤٢٨.

و قال في موضع آخر :

« محمّد بن مسلم ثقة جليل، أحد الأُمناء من الستّة الأوائل ».[١]

٣١. الشيخ المحقّق القمّي (١٢٣١ هـ. ق):

عدّه من الأجلّاء.[٢]

٣٢. الشيخ مهدي الكجوري الشيرازي (١٢٩٣ هـ. ق):

قال بعد كلام الكشي حول أصحاب الإجماع :

« و هذه العبارة [أي عبارة الكشي] لولم تدلّ على التوثيق المصطلح فدلالتها على الجلالة التامة واضحةٌ ».[٣]

وقال في موضع آخر :

« يدلّ على جلالة أبي بصير الأخبار الدالّة علىٰ أنّه ومحمّد بن مسلم و... أوتاد الأرض وأعلام الدين، القوّامون بالقسط، القوّالون بالصدق، والسابقون المقرّبون، حفّاظ الدين، وأُمناء أبي جعفر الباقر عليه السلام على حلال الله وحرامه، المخبتون المبشَّرون بالجنّة، الذين لولاهم لا نقطعت آثار النبوة واندرست أعلام الدين ».[٤]

---

١. المصدر السابق ٢: ١٩٠.

٢. قوانين الأُصول: ٤٨٧.

٣. الفوائد الرجاليّة: ١٥٧.

٤. المصدر السابق: ١٤٩.

٣٣. المُحَدِّث النوري (١٣٢٠ هـ. ق):

تبعاً للكشي، عدّه من أصحاب الإجماع الذين اجتمعت العصابة على تصديقهم....[١]

٣٤. الحاج ملاّ علي العلياري التبريزي (١٣٢٧ هـ. ق):

ينقل كلمات العلماء حول جلالة محمّد بن مسلم، وينقل مناقشة العلماء حول أسناد ودلالة روايات ذامّة في حقّه.[٢]

٣٥. العلّامة الشيخ عبد الله المامقاني (١٣٥١ هـ. ق):

عدّه من أصحاب الإجماع الذين أجْمَعَتْ العصابة علىٰ تصديقهم،[٣] ونقل كلمات القدماء والعلماء حول جلالة محمّد بن مسلم، ونقل روايات مادحة في حقّه، وناقش في دلالة روايات ذامّة له.[٤]

٣٦. الشيخ أبو الهُدىٰ الكلباسي (١٣٥٦ هـ. ق):

يظهر مِنْ كلام الكلباسي الوثاقة والعدالة.[٥]

٣٧. السيّد عبد الحسين شرف الدين العاملي (١٣٧٧ هـ. ق):

> **«محمّد بن مسلم الطائفي، كان من المبرزين في أصحاب الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام ...».**

وفي موضع آخر عدّه من «**الأبطال وأعلام الهدىٰ ومصابيح الدجىٰ**»[٦] ثم

---

١. خاتمة مستدرك الوسائل ٧: ٧.

٢. بهجة الآمال في شرح زبدة المقال ٦: ٦٣٦.

٣. مقباس الهداية في علم الدراية ١: ١٣٩.

٤. تنقيح المقال ٣: ١٨٤.

٥. سماء المقال في علم الرجال ١: ٣٤٨ و ٣٤٧.

٦. المراجعات: ٢١٨ و ٢١٧.

رویٰ أحاديث الإمام الصادق عليه‌السلام في حقّه وقال:

«إلى غير ذلك من كلماته الشريفة التي أثبتت لهم من الفضل والشرف والكرامة والولاية ما لا تَسَعْ بيانه عبارة، ومع ذلك فقد رماهم أعداءُ أهل البيت بكلّ إفك مبين... وليس ذلك بقادح في سموّ مقامهم وعظيم خطرهم عند الله ورسوله والمؤمنين».[1]

٣٨. الشيخ عبّاس القمي (١٣٥٩ هـ. ق):

«أبو جعفر محمّد بن مسلم بن رباح الكوفي الثقفي، كان من فقهاء أصحاب الباقر عليه‌السلام، والأعلام والرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، الذين لا يُطعن عليهم ولا طريق إلى ذمّ واحدٍ منهم، وهم أصحاب الأُصول المدوّنة والمصنّفات المشهورة... وقد وردت روايات كثيرة في مدحه، وإنه ممّن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، وإنّه من حواريّي الباقرين عليهما‌السلام، وإنّه وبُرَيد بن معاوية وليث بن البختري وزُرارة بن أعين أوتاد الأرض وأعلام الدين، أربعة نُجَباء أُمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انْقطعت آثار النبوة واندرست...».[2]

---

١. المصدر السابق: ٦١٣.

٢. الكنىٰ والألقاب ٢: ٤٤٦.

وقال في موضع آخر:

«محمّد بن مسلم، من كبار أصحاب الباقرين عليهما السلام والمُخْبتين وحواريّي الباقرين عليهما السلام، هو من أورع الناس وأفقههم وكان وجه الكوفة، وهو ممّن اجْتمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنه وعلى تصديقه والانقياد له بالفقه؛ رُويَ أنّه أقام أربع سنين في المدينة واستفاد من الإمام الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام، وروىٰ من الإمام الباقر عليه السلام ثلاثين ألف حديثٍ ومِن الإمام الصادق عليه السلام ستّة عشر ألف حديث».[1]

وفي موضع آخر:

«و في سنة خمسين ومئة ـ أيضاً ـ توفّي الثقة الجليل القدر أبو جعفر محمّد بن مسلم بن رباح الكوفي، ومحمّد بن مسلم معروف بين أصحاب الصادقين عليهما السلام بكثرة العلم والفقه والحديث، وكان قد سمع ثلاثين ألف حديث من الإمام الباقر، وستّة عشر ألف حديث من الإمام الصادق عليه السلام، وكان مرجعاً وملاذاً لأهل العلم، يرجعون إليه في أخذ المسائل المشكلة وتعلّم الأحكام الدينيّة... وكان من أصحاب الإجماع...».[2]

---

١. منتهىٰ الآمال ٢: ٣٢٤.

٢. تتمة المنتهىٰ في تاريخ الخلفاء: ١٨٠ و ١٧٩.

و عبّر عنه في موضع آخر:

«الثقة، جليل الشأن...».[١]

و قد جمع واستقصىٰ في سفينة البحار الروايات الواردة في حقّه.[٢]

٣٩. العلّامة الشيخ عبد الحسين الأميني النجفي (١٣٩٠ هـ. ق):

وَصَفه «بالوثاقة والعدالة».[٣]

٤٠. الشيخ علي النمازي الشاهرودي (١٤٠٥ هـ. ق):

«من أصحاب الإجماع، مِنْ فقهاء أصحاب الباقر والصادق والكاظم صلوات الله عليهم، ومن الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، فقيه ورع جليل ثقةٌ بالاتفاق... وهو من حواريّي الباقِرَين صلوات الله عليهما».[٤]

و قال أيضاً في حقّه:

«أبوجعفر الأوقص الطحّان الأعور السّمان، الطائفي الكوفي الثقفي، مِنْ فقهاء أصحاب الباقر والصادق صلوات الله عليهما، والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم

---

١. هدية الأحباب: ١٣.

٢. سفينة البحار ١: ٧٦٢.

٣. الغدير ٣: ١٣٥ ـ ١٣٧.

٤. مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٣٢٤، رقم ١٤٤٩٤.

الحلال والحرام، فقيه ورع، ثقة، جليل، بلا خلاف ولا إشكال، وهو من أصحاب الإجماع، وعدّه الكاظم ﵇ من الحواريّين».[١]

٤١. المحقّق السيّد أبوالقاسم الخوئي (١٤١٣هـ. ق):

نقل كلمات العلماء والقدماء حول جلالة محمّد بن مسلم، ونقل روايات مادحة في حقّه، وناقش في أسانيد ودلالة روايات ذامّة له.[٢]

٤٢. المحقّق الشيخ محمّد تقي التستري (١٤١٥هـ. ق):

نقل كلمات العلماء والقدماء حول جلالة محمّد بن مسلم، ونقل روايات مادحة في حقّه، وناقش في روايات ذامّة له.[٣]

---

١. مستطرفات المعالي: ٣١٢، رقم ٧٠١.

٢. معجم رجال الحديث ١٧: ٢٤٧، رقم ١١٧٧٩.

٣. قاموس الرجال ٩: ٥٧٩، رقم ٧٢٧٥.

محمّد بن مسلم عند أهل السنة

أوّل مَنْ تنبّه لهذا الأمر هو الشيخ أبو جعفر أحمد بن خالد البرقي، حيث قال:

> **«محمّد بن مسلم بن رياح، ثمّ الثقفي الطائفي، ثمّ انتقل إلى الكوفة، عربيٌ، والعامّة تروي عنه، وكان مِنّا، وأنس الراوي يروي عنه».[1]**

و تابعه ابن داود الحليّ وقائلاً:

> **«... انتقل إلى الكوفة والعامّة تروي عنه ...».[2]**

و من المعاصرين، العلّامة السيّد عبد الحسين شرف الدين العاملي[3] والعلّامة الأمينى[4] والمحقّق التستري،[5] حيث تعرّضوا لهذا البحث

---

١. رجال البرقي: ٦٤، رقم ٤١١.

٢. رجال ابن داود الحلّي: ١٨٤، القسم الأول، رقم ١٥٠٤.

٣. المراجعات: ٢١٨ و ٢١٧.

٤. الغدير ٣: ١٣٥ تا ١٣٧.

٥. قاموس الرجال ٩: ٥٧٩، رقم ٧٢٧٥.

واستخرجوا بعض كلمات و توثيقات الرجاليين من أهـل السـنَّة حـول محمّد بن مسلم من كتبهم، وظاهر كلامهم أنّ محمّد بن مسلم عند أهل السنّة هو محمّد بن مسلم نفسه عند الشيعة.

إلّا أنّنا عند الرجوع إلى كتب أهل السنّة نرىٰ الاختلاف وبـعض الأُمـور التـي لا يطابق بعضها بعضاً، ممّا يوجب الشكّ في أنّ محمّد بن مسلم هذا، هل هو محمّد بن مسلم نفسه عند الشيعة ؟! أم أنّهما شخصان مشتركان في الاسم فقط ؟! وقبل الجواب عن هذه الشبهة نذكر أوّلاً ترجمة محمّد بن مسـلم عـند أهل السنّة وكلماتهم حوله، ثمّ بعد ذلك نعالجُ الشبهة المذكورة:

محمّد بن مسلم أبو عبدالله الطائفي المكّي[١]

اختلف أهلُ السنّة في اسم جدّه؛ فقال خليفة بن خيّاط:

«محمّد بن مسلم الطائفي بن حيّان مولى بني مرّة».[٢]

وقال المزّي الشافعي:

«محمّد بن مسلم بن سَوْسَن، وقيل سُوَيْس، وقيل: سيس، وقيل: سُنَين مصغّراً، وقيل: سُوير».[٣]

و قال ابن أبي حاتم الرازي الشافعي:

«ابن شوبين، ويقال: محمّد بن سُوَسْ».[٤]

---

١. سيرأعلام النبلاء ٨: ١٧٦.

٢. كتاب الطبقات، خليفة بن خياط: ٢٧٥.

٣. تهذيب الكمال ١٧: ٢١٦، رقم ٦١٩٣.

٤. الجرح والتعديل ٤: ٧٧، رقم ٣٢٢.

كان قد نزل مكّة[١]، ومات سنة ١٧٧ هـ. ق.[٢]

طبقته:

عدّه ابن حجر العسقلاني الشافعي من الطبقة الثامنة[٣]

روى عن: إبراهيم بن مَيسَرة الطائفي، وأيوب بن موسى القُرَشي، وصدقة بن يزيد، وعبد الله بن طاووس، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حُسين، وعبد الله بن أبي نَجيح، وعبد ربّه بن عبد الله الشّامي، وعبد الملك بن جُرَيح، وعثمان بن عبد الله بن أوس الثّقَفي، وعَمرو بن دينار، وعَمرو بن قَتادة.

روى عنه: أحمد بن عبد الله بن يونس، وأسد بن موسىٰ، وبِشر بن السَّري، وحبيب كاتب مالك، وحفص بن عبد الرحمن البلخي، وخلف بن هشام البَزّار، وداود بن عمرو الضَّبّي، وذؤيب بن غَمامة السَهمي، وزيد بن الحُباب، وسُرَيح بن النُعمان، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، وسعيد بن سُلَيمان الواسطي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن محمّد بن ربيعة القُدامي، وعبد الله بن مَسلمة القَعنَبي، وعبد الله بن وَهب، وعبد الله بن يوسف التِّنّيسي، وأبو مُسهِر عبد الأعلىٰ بن مُسهِر الغَسّاني، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وعبد الرزّاق بن هَمّام، وعبد الوهّاب

---

١. الطبقات الكبرىٰ ٥: ٥٢٢.

٢. كتاب الطبقات، خليفة بن خياط: ٢٧٥؛ سير أعلام النبلاء ٨: ١٧٦؛ العبر ١: ٢٠٩؛ تاريخ الإسلام، حوادث (سنة ١٧١ ـ ١٨٠ هـ): ٣٥١، رقم ٢٦٩؛ البداية والنهاية ١٠: ١٧٧.

٣. تقريب التهذيب ٢: ٢٠٧؛ الطبقة الثامنة، الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، المصدر السابق ١: ٦.

الثَّقَفي وعَتّاب بن زياد المَروَزي، وعيسى بن خالد اليَمامي، وأبو نُعيم الفضل بن دُكَين، وقُتَيبة بن سعيد، ومحمّد بن الحارث، ومحمّد بن سنان العَوَقي، ومحمّد بن عبد الواهب الحارثي، وأبو عَون محمّد بن عَون الزِّيادي، ومُعاذ بن هانئ، ومَعن بن عيسىٰ القَزّاز، ومنصور بن زيد المَوصلي، وموسى بن داود الضَّبِّي، وأبو حُذَيفة موسى بن مسعود النَهدى، وهِشام بن بلال، والهَيثَم بن جَميل الأنطاكي، ويحيىٰ بن الأحمر الطائي، ويحيىٰ بن سُلَيم الطائفي، ويحيىٰ بن يحيىٰ النَّيسابوري، ويزيد بن هارون، ويَسَرة بن صفوان اللَّخمي الدِّمَشقي، وأبو أحمد الزُبيري، وأبو عامر العَقَدي، وأبو هشام المَخزومي.[1]

رواياته عند أصحاب الصِّحاح:

روىٰ عنه البخاري في تعاليقه ثلاث روايات،[2] وفي كتابه الأدب المفرد، روايتين[3]، ومسلمٌ روايةً واحدة[4]، والترمذيُّ روايةً واحدة[5]، وأبو داود

---

١. تهذيب الكمال ١٧: ٢١٦ و ٢١٧ رقم ٦١٩٣.

٢. صحيح البخاري ٣: ١٠٠٥، ح ٢٥٨٧؛ (كتاب الوصايا، باب وصايا وقول النبي: (وصية الرجل مكتوبة عنده).

المصدر السابق ٣: ١٤٠٥، ح ٣٦٥٦ (كتاب فضائل الصحابة، باب انشقاق القمر)؛ المصدر السابق ٦: ٢٦٤٥، ح ٦٨١٢ (كتاب التَّمني، باب مايجوز من اللّهو).

٣. الأدب المفرد: ١٩٢، ح ٥٤٧، باب العقل في القلب؛ و ٢٣٢، ح ٦٦٧، باب دعوات النبي.

٤. صحيح مسلم: ١٧٦، ح ٣٧٤، كتاب الطهارة، باب جواز أكل المحدث الطعام وأنّه لاكراهة فى ذلك وأنّ الوضوء ليس على الفور.

٥. الجامع الصحيح ٤: ١٢، ح ١٣٨٩، كتاب الديات، باب ما جاء فى الدية كم هى من الدراهم.

فى سننه أربعَ روايات[١]، وفي كتابه المراسيل روايةً واحدة[٢]، وفي كتابه الرَّدّ على أهل القدر روايتين،[٣] والنَسائي سبعة روايات،[٤] وابن ماجة خمسَ روايات.[٥]

كلمات أهل السنَّة حوله :

أكثر أهل السنّة وثّقوه وعدّواكتبه صحاحاً، وأثنوا عليه، إلّا أحمد بن

---

١. السُنَن لأبي داود ٣: ١٢٦، ح ٢٩١٤ (كتاب الفرائض، باب فيمن أسلم على ميراث)؛ ٣: ٢٠١، ح ٣١٦٤، (كتاب الجنائز، باب في الدفن بالليل)؛ ٣: ٣٠٨، ح ٣٦٠٩، (كتاب الاقضية، باب القضاء باليمين والشاهد)؛ ٤: ١٨٥، ح ٤٥٤٦ (كتاب الديات، باب الدية كم هي).

٢. المراسيل: ٣٣٣، ح ٤٨٠ / ١٩٤١٩، باب ماجاء فى العصبية وتعلّم النسب.

٣. ما وجدنا الكتاب، لكن نقلناها اعتماداً على ما قاله المِزّي الشافعى، راجع: تهذيب الكمال ١٧: ٢١٦ـ٢١٧، رقم ٦١٩٣.

٤. السنن الكبرى ٣: ١٠٤، ح ٤٦٤٩ و ٤٦٥٠، كتاب المزارعة، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر.

المصدر السابق ٣: ٤٩٠، ح ٦٠١٢، كتاب القضاء، باب ردّ اليمين وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل فيه.

المصدر السابق ٤: ٢٣٤ـ٢٣٥، ح ٧٠٠٦ و٧٠٠٧، كتاب القسامة، باب كم الدية من الورق.

المصدر السابق ٥: ٣٢١، ح ٩٠٠٦، كتاب عشرة النساء، باب ذكر حديث ابن عباس فيه واختلاف ألفاظ الناقلين عليه.

المصدر السابق ٦: ١١٤، ح ١٠٢٦٥، كتاب عمل اليوم والليلة، باب كم يتوب فى اليوم.

٥. السُنَن لابن ماجة ١: ٥٧٢، ح ١٧٩٤، كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ١: ٥٩٣، ح ١٨٤٧، كتاب النكاح، باب ماجاء فى فضل النكاح، ٢: ٨٣١، ح ٢٤٨٥، كتاب الرهون، باب قسمة الماء؛ ٢: ٨٧٨ـ٨٧٩، ح ٢٦٢٩ و٢٦٣٢، كتاب الديات، باب دية الخطأ.

حنبل (على أحد قولَيه) و النَّسائي. وإليك تلك الأقوال:

المادحون:

١) عبدالرحمن بن مهدي (١٩٨ هـ. ق)؛ يقول:

«كتبُ محمّدٍ صحاح».[١]

٢) معروف أو مُعَرّف بن واصل (القرن ٢ هـ. ق)؛ قال:

«رأيت سفيان الثوري يكتب بين يدي محمّد بن مسلم الطائفي».[٢]

٣) يحيى بن معين (٢٣٣ هـ. ق)؛ قال في مواضع متعددة:

«ليس به بأس»، «محمّد بن مسلم الطائفي ثقة»، «لم يكن به بأس».[٣]

٤) محمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ. ق)؛ أورده في تاريخه الكبير[٤] وهذا علامة وثاقة الرجل.

---

١. التاريخ الكبير ١: ٢٢٤، رقم ٧٠٠؛ المعرفة والتاريخ ٣: ٢١٤ و ٢١٥؛ كتاب الثقات ٧: ٣٩٩؛ تهذيب الكمال ١٧: ٢١٨، رقم ٦١٩٣؛ سير أعلام النبلاء ٨: ١٧٦؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٧١ ـ ١٨٠ ق): ٣٥١، رقم ٢٦٩؛ العبر ١: ٢٠٩؛ تهذيب التهذيب ٩: ٣٩٤، رقم ٧٣١.

٢. الكامل في ضعفاء الرجال ٦: ١٢٦، رقم ٩ / ١٦٣٠؛ سير أعلام النبلاء ٨: ١٧٦؛ تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٧١ ـ ١٨٠ هـ. ق): ٣٥١، رقم ٢٦٩.

٣. الكامل في ضعفاء الرجال ٦: ١٢٧، رقم ٩ / ١٦٣٠؛ الجرح والتعديل ٤: ٧٧، رقم ٣٢٢.

٤. التاريخ الكبير ١: ٢٢٣، رقم ٧٠٠.

٥) أحمد بن عبد الله العِجليّ (٢٦٩ هـ. ق)؛ قال:

«ثقةٌ».[١]

٦) أبوداود السَّجِستاني (٢٧٥ هـ. ق)؛ قال:

«ليس به بأس».[٢]

٧) يعقوب بن سفيان الفَسَوي الحنبلي (٢٧٧ هـ. ق)؛ قال:

«ثقة، لا بأس به...».[٣]

٨) أبو يحيى الساجي (٣٠٧ هـ. ق)؛ قال:

«محمّد بن مسلم صدوق، يَهِمُ في الحديث».[٤]

٩) ابن حِبّان البُستي الشافعي (٣٥٦ هـ. ق)؛ عدّه من الثقات.[٥]

١٠) ابن عديّ الجرجاني الشافعي (٣٦٥ هـ. ق)؛ قال بعد نقل رواياته:

«و لمحمّد بن مسلم الطائفي ـ غير ما ذَكَرْتُ ـ أحاديث حسان غرائب، وهو صالح الحديث، لا بأس به، ولم أرَ له حديثاً منكراً».[٦]

١١) شمس الدين الذهبي الشافعي (٧٤٨ هـ. ق)؛ نقل كلمات القدماء في

---

١. تاريخ الثقات: ٤١٤، رقم ١٥٠٣.

٢. تهذيب الكمال ١٧: ٢١٨، رقم ٦١٩٣؛ تهذيب التهذيب ٩: ٣٩٤، رقم ٧٣١.

٣. المعرفة والتاريخ ١: ٤٣٥ و ٣: ٢٤٠؛ تهذيب التهذيب ٩: ٣٩٤، رقم ٧٣١.

٤. تهذيب التهذيب ٩: ٣٩٤، رقم ٧٣١.

٥. كتاب الثقات ٧: ٣٩٩.

٦. الكامل في ضعفاء الرجال ٦: ١٢٨، رقم ٩/١٦٣٠.

شأنه، نحو كلام عبدالرحمن بن مهدي.[١]

١٢) ابن حجر العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ. ق)؛ قال:

«صدوق يخطئ».[٢]

الجارحون:

خالف في ذلك من أهل السنة أحمد بن حنبل والنَّسائيّ؛ إذْ ضعّفا محمّد بن مسلم وأحاديثه، وتابعه في ذلك العُقَيلي.

أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ. ق)؛ قال ابنه عبد الله:

«سمعت أبي يقول: محمّد بن مسلم الطائفي، ما أضْعَف حديثه. وضعّفه جدّاً».[٣]

و قال في موضع آخر مثل هذا الكلام إلا أنّه قال:

«و ضعّفه أبي جدّاً».[٤]

لكن مع ذلك يوجد تهافت بين أقوال أحمد بن حنبل وبين اعتماده على محمّد بن مسلم؛ فتارة يُضَعِّفه بقوله **«ما أضعف حديثه»** وأُخرى يعمل بروايته التى تفرَّد بها في النقل ،فتراه يعمل بهذه الرواية![٥]

---

١. تاريخ الإسلام حوادث سنة (١٧١ ـ ١٨٠ ق): ٣٥١، رقم ٢٦٩؛ العبر ١: ٢٠٩، سير أعلام النبلاء ٨: ١٧٦.

٢. تقريب التهذيب ٢: ٢٠٧، رقم ٧٠١.

٣. الجامع في العلل ومعرفة الرجال ١: ٨٩، رقم ١٦٧.

٤. المصدر السابق: ٢٥٠، رقم ١٧٤٣.

٥. الجامع الصحيح ٤: ١٢، ح ١٣٨٩.

وقد ضعّفه النَّسائيّ أيضاً في مواضع كثيرة.[١] وتابعهما العُقَيلي المكّي (٣٢٣ هـ. ق) في ذلك.[٢]

حصيلة الآراء:

إنّ محمّد بن مسلم الطائفي ثقة عند أكثر أهل السنّة، وكُتُبه صحاح وأحاديثه مقبولة، لكن هل هو المذكور نفسه عند الشيعة أو هما شخصان مشتركان في الاسم؟

لا يمكن أن يقال على نحو اليقين والقطع: إنّهما شخصان أو شخص واحد، لكن توجد قرائن وشواهد تؤيّد أنّهما شخصان مشتركان في الاسم، في حين أنّه لا يوجد دليل أو قرينة على أنّهما شخص واحد، وإليك تلك القرائن:

١. الاختلاف في سنة وفاته؛ وذلك لأنّ سنة وفاة محمّد بن مسلم عند الشيعة هي سنة ١٥٠ هـ. ق، ولكن عند أهل السنّة هي سنة ١٧٧ هـ. ق.

٢. عدم التعرّض لمذهبه؛ إذ لم يتعرّض أحد من أهل السنَّة في كتبهم إلىٰ أنّ محمّد بن مسلم شيعيّ أو رافضيّ.

٣. لم يعدّوه ممّن روىٰ عن الإمام الباقر أو الإمام الصادق عليهما السلام، مع أنّه من ملازمي الإمامين عليهما السلام وتلاميذهما.

٤. الاختلاف في اسم أبيه وجدّه؛ فهو عند الشيعة: محمّد بن مسلم بن

---

١. السنن الكبرى ٣: ٤٩٠، ح ٦٠١٢؛ و٤: ٢٣٤، ح ٧٠٠٦ و٧٠٠٧.

٢. الضعفاء الكبير ٤: ١٣٤، رقم ١٦٩٢.

رباح أو رياح، وعند أهل السنّة: محمّد بن مسلم بن حيّان أو محمّد بن سوسن وقيل سُوَسْ.... إلى آخره كما مرّ.

٥. الاختلاف فيمن روىٰ عنه، إذ لا تتطابق أسماء من روىٰ عن محمّد بن مسلم في كتب العامّة، مع من روىٰ عن محمّد بن مسلم في كتب الشيعة.

و هذه الأدلّة والشواهد ترشدنا إلى أنّ محمّد بن مسلم عند الشيعة ـ والذي قال عنه البرقي وابن داود الحلّي: أنّه روىٰ عنه العامّة ـ هو غير محمّد بن مسلم عند أهل السنَّة.

لكن يبقى السؤال: مَنْ هو محمّد بن مسلم عند أهل السنة؟

و بعد التتبّع في كتب أهل السنَّة، لم نعثر على اسم «**محمّد بن مسلم**» مع الخصوصيّات المذكورة عند الشيعة لكي يدلّنا ذلك على أنّه هو الذي عند الشيعة، نعم وجدنا اسماً آخر قريباً منه، وهو «**عمران بن مسلم بن رياح الثقفي الكوفي**» والذي تتّفق بعض خصوصيّاته مع محمّد بن مسلم عند الشيعة؛ نحو اسم الجدّ وألقابه ومن روىٰ عنه، إلّا أنّ اسم «**عمران بن مسلم**» هذا لا يوجد في كتبنا، ولهذا يحتمل أن يكون عمران بن مسلم عند أهل السنّة هو محمّد بن مسلم نفسه عند الشيعة، علماً بأنّ عمران بن مسلم هذا موثّق عند أهل السنّة، وقد روىٰ عنه أصحاب الصحاح سوى ابن ماجة.[1] ولكنّ ذلك بعيدٌ جدّاً.[2]

---

١. صحيح البخارى ١: ١٣٩، ح ٣٤٤، كتاب الصلاة، أبواب الصلاة فى الثياب، باب وجوب الصلاة فى الثياب؛ ٤: ١٥١٢، ح ٣٨٩٨، كتاب المغازى، باب غزوة ذات الرقاع؛ ٤: ١٦٤٢،

←

و إليك تلك الأقوال :

١) يحيىٰ بن مَعين (٢٣٣ هـ. ق) :

«عمران بن مسلم بن رياح ثقة» .[٣]

٢) محمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ. ق) ؛

ذكره البخاري في تاريخه ، وهذا يدلّ على وثاقته .[٤]

٣) ابن حِبّان البُستي الشافعي (٣٥٤ هـ. ق) ؛

عدّه من الثقات .[٥]

٤) ابن حجر العسقلاني الشافعي (٨٥٢ هـ. ق) ؛ قال :

« مقبول » .[٦]

← ح ٤٢٤٦ ، كتاب التفسير ، سورة البقرة آية ١٩٦ ؛ ٥ : ٢١٤٠ ، ح ٥٣٢٨ ، كتاب المرضى ، باب فضل من يُصرَع من الريح ؛ الأدب المفرد : ٤٠٨ ، ح ١١٩٣ ، صحيح مسلم : ٣٤٧ ، ح ٧٦٩ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ؛ ٥٧٢ ، ح ١٢٢٦ ، كتاب الحجّ ، باب جواز التمتّع ؛ ١٢٤٤ ، ح ٢٥٧٦ ، كتاب البرّ والصلة ، باب ثواب المؤمن فيما يُصيبُه من مرض أو حزن .. الجامع الصحيح ٤ : ٥٩٩ ، ح ٢٣٩٢ ، كتاب الزهد ، باب ما جاء في الحبّ في الله ؛ ٥ : ٤٩١ ، ح ٣٤٢٩ ، كتاب الدعوات ، باب ما يقول اذا دخل السوق ، السنن لأبي‌داود ١ : ٢٠٥ ، ح ٧٧٢ ، كتاب الصلاة ، باب مايستفتح به الصلاة من الدعاء ، السنن الكبرى ٦ : ٣٠٠ ، ح ١١٠٣٢ ، كتاب التفسير ، سورة آل عمران ٦ ؛ ٤١٩ ، ح ١١٣٦٤ ، كتاب التفسير ، سورة نور .

٢. تهذيب الكمال ١٤ : ٣٩٧ ، رقم ٥٠٨٥ .

٣. الجرح والتعديل ٣ : ٣٠٤ ، رقم ١٦٨٨ .

٤. التاريخ الكبير ٦ : ٤١٩ ، رقم ٢٨٣٩ .

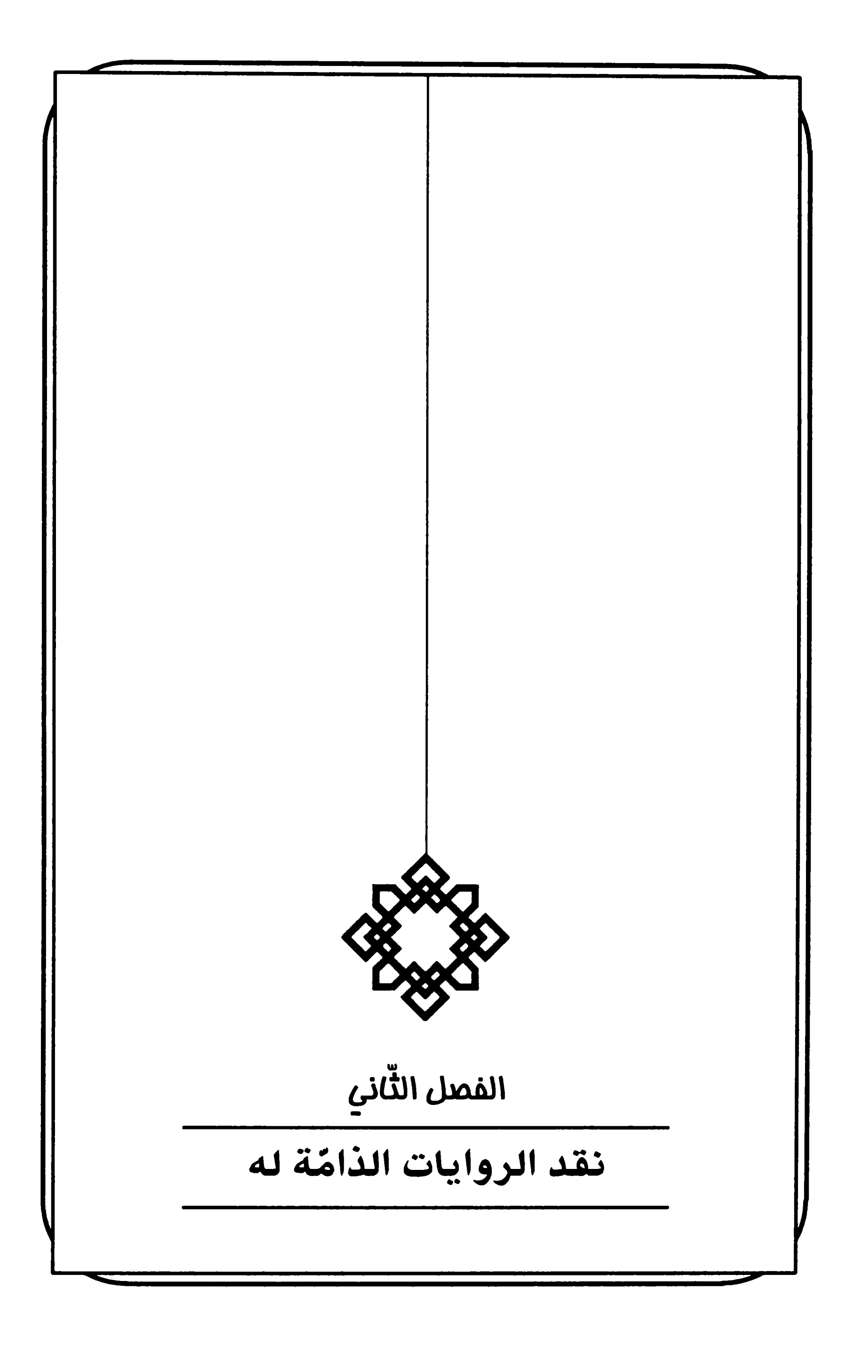
٥. كتاب الثقات ٥ : ٢٢٣ .

٦. تقريب التهذيب ٢ : ٨٤ ، رقم ٧٣٩ .

نتيجة البحث:

إنّ القرائن المذكورة على تعدد شخص محمّد بن مسلم غير كافية، ويمكن أن يقال كنتيجةٍ للبحث: إنّ محمّد بن مسلم عند أهل السنّة هو نفسه عند الشيعة بالبيان الآتي:

الذي يتبادر إلى الذهن أنّ محمّد بن مسلم عند السنّة هو نفسه عند الشيعة، ولكنّ الإمامَين الهُمامَين الباقر والصادق عليهما السلام حاولا الحفاظ عليه، لكي لا يتسرّب خبر تشيّعه إلى الآخرين من خلال ذمّه بثلاث روايات (إن صحّ السند)، ولهذا لم يستطع المخالفون معرفة مذهبه وعقيدته، بل كانوا يعتبرونه منهم، وهذا ما حصل من خلال ذمّ الإمام له تقيّةً، والشاهد على ذلك أنّه لم يُروَ نصٌّ من العامّة على أنّه شيعي أو رافضي، وهذا ما يقوّي احتمال التقيّة في الروايات الذامّة الآتية.



الفصل الثّاني

نقد الروايات الذامّة له

دراسة موضوعية حال الروايات الذامّة له

لا شكّ في وثاقة «**محمّد بن مسلم الطائفي**» وجلالته وعظم شأنه عند علمائنا، كيف لا وقد مدحه وأثنىٰ عليه أئمّتنا المعصومون (الإمام الباقر والإمام الصادق والإمام الكاظم عليهم السلام)، وهو من أصحاب الإجماع، وكان الملاذ والمرجع العلمي لروّاد الفقه والعلم والفضل، ويحتاج إليه ويقصده الموافق والمخالف.

هذا وقد ورد في الثناء عليه والمدح له من الروايات ما يربو على العشرين، بما فيها من روايات صحيحة السند، فهي المحور والأساس للقول بجلالته وعظمته وسموّ مقامه كما مرّت.

لكن في المقابل، أورد الكشّي روايات ثلاث مفادها قدحه والذمّ فيه، وهذه الروايات وإن كانت لا تُعَدّ معارضاً، ولكنّنا ـ وللأسف ـ نرىٰ بعضَ الجهّال من التيار السلفي يتمسّكون بهذا النمط من الروايات المعارضة، بغية الحطّ من مقام محمّد بن مسلم والقدح في رواياته، مستهدفين مذهب أهل البيت عليهم السلام وأُصوله ومبانيه، ونحن حسماً للشبهة نقوم بمناقشة الروايات الثلاث سنداً ودلالةً، لكن لا بدّ من الإشارة قبل

ذلك إلى أمرين:

الأوّل: إنّ هذه الروايات تعتبر قليلةً بالنسبة إلى الروايات المادحة ـ وهي ثلاث كما بيّنا ـ ولم يروها غير الكشّي.

الثاني: قيام الإجماع على جلالة محمّد بن مسلم وعظم شأنه، كما عدّه الشيخ المفيد «**من الفقهاء والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم ولا طريق إلى ذمّ واحدٍ منهم...**»[١]، وإنّ هذه الروايات مرفوضة ومردودة بالاتّفاق، وإن كان أُسلوب الردّ والنقاش للروايات مختلف عند علمائنا.

نَصّ الروايات الذامّة له:

ورد في حقّ محمّد بن مسلم ﵁ روايات كثيرة، وقد رتّبها وقسّمها السيّد أبو القاسم الخوئي ﵀ على ثلاثة أقسام:

١. روايات ليس فيها مدح ولاذم.

٢. روايات مادحة.

٣. روايات ذامّة له.[٢]

و قد روى الكشّي بسنده ثلاث روايات ذامّة في حقّ محمّد بن مسلم، وهي كما يلي:[٣]

١) قال الكشي: حدّثني محمّدبن مسعود قال: حدّثني جبرئيل بن

---

١. سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد ٩: ٢٥ (جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية).

٢. معجم رجال الحديث ١٧: ٢٤٩، رقم ١١٧٧٩.

٣. اختيار معرفة الرجال: ١٦٨ و ١٦٩، الأرقام ٢٨٤ و ٢٨٣ و ٢٨٢.

أحمد، عن محمّد بن عيسىٰ، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عَمِيرَة، عن عامر بن عبد الله بن جذاعة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

«إنّ امرأتي تقول بقول زرارة ومحمّد بن مسلم في الاستطاعة،[1] وترىٰ رأيهما! فقال عليه السلام: ما للنساء والرأي والقول لهما؟! إنّهما ليسا بشيء في ولاية (ولايتي).[2] قال: فجئتُ إلىٰ إمرأتي فحدّثتها، فَرَجَعتْ عن ذلك القول».

٢) وقال أيضاً: حدّثني محمّدبن مسعود، عن جبرئيل بن أحمد، عن محمّد بن عيسىٰ بن عبيد، عن يونس، عن أبي الصباح، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«يا أبا الصباح، هلك المتريّسون (المستريبون)[3] في أديانهم، منهم زُرارة، وبريد، ومحمّد بن مسلم، و...».

٣) وقال أيضاً: حدّثني محمّد بن مسعود، عن جبرئيل بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن عيسى بن سليمان وعدّة، عن مفضّل ابن عمر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«لعن الله محمّد بن مسلم، كان يقول: إنّ الله لا يعلم الشيء حتّىٰ يكون».

---

١. الاستطاعة عند المتكلمين، تعني قدرة الإنسان على أفعاله؛ أي أنّ الإنسان قادرٌ علىٰ أن يفعل أو لا يفعل، راجع: الموسوعة الفقهية الميسّرة ٢: ٣٢٦.

٢. هكذا في معجم رجال الحديث ١٧: ٢٥٥، رقم ١١٧٧٩.

٣. هكذا في قاموس الرجال ٩: ٥٧٨، رقم ٧٢٧٥.

موقف العلماء من هذه الروايات:

كما قلنا، فإنّ أسلوب الردّ مختلف عند علمائنا، فمنهم من لم يتعرّض لهذه الطائفة من الروايات: كالنجاشي[١]، والشيخ الطوسي[٢]، والبرقي[٣]، وابن شهر آشوب[٤]، وابن داود الحلّي[٥]، وشيخ الإسلام المجلسي الثاني[٦]، ومن المعاصرين محمّد أمين الكاظمي[٧]، والشيخ عبّاس القمي،[٨] والمحقّق التستري؛[٩] ما يُستشفّ منهم عدم الاكتراث بهذه الروايات وإلغاؤها عن الاعتبار.

و منهم من ناقش الأسانيد رأساً وضعّفها: كابن طاووس، والشهيد الثاني، وصاحب المعالم.[١٠]

ومنهم من ناقش الدلالة مؤوِّلاً أو حاملاً لها على التقية حقناً لدمه ودماء الشيعة: كالمحدّث الحرّ العاملي،[١١] والوحيد البهبهاني[١٢]، وأبي عليّ

---

١. رجال النجاشي: ٣٢٤ و ٣٢٣، رقم ٨٨٢.

٢. رجال الطوسي: ١٣٥، رقم ١ وما أورد اسمه في الفهرست.

٣. رجال البرقي: ٦٤، رقم ٤١١.

٤. مناقب آل أبي طالب ﷺ ٤: ٢١١.

٥. رجال ابن داود: ١٨٤، القسم الأول، رقم ١٥٠٤.

٦. رجال المجلسي: ٣١٤، رقم ١٧٨٢.

٧. هداية المحدّثين إلىٰ طريقة المحمدين، المعروف بـ«مشتركات الكاظمي»: ٢٥٣.

٨. منتهى الآمال ٢: ٣٢٤؛ تتمة المنتهىٰ: ١٧٩ و ١٨٠؛ الكنىٰ والألقاب ٢: ٤٤٦؛ سفينة البحار ١: ٧٦٢.

٩. قاموس الرجال ٩: ٥٧٩، رقم ٧٢٧٥.

١٠. التحرير الطاووسي: ٢٣٨، رقم ٣٤٩؛ نقد الرجال ٢: ٢٥٦، رقم ٢٠٢٧؛ تنقيح المقال ٣: ١٨٦.

١١. وسائل الشيعة ٣٠: ٣٧٤ و ٤٨٦.

١٢. تعليقة الوحيد البهبهاني علىٰ منهج المقال: ١٤١ و ٣١٩.

الحائري[١]، والسيّد الكاظمي،[٢] والمامقاني.[٣]
و منهم من ناقش هذه الروايات سنداً ودلالةً، وحملها على ما لا يتنافىٰ مع الروايات المادحة:[٤] كالميرزا محمّد بن علي الأسترآبادي، والشيخ عبد النبي الجزائري،[٥] والشيخ محمّد بن علي الأردبيلي الحائري[٦]، والمحقّق التفرشي[٧]، والشيخ العلياري[٨]، والسيّد ابوالقاسم الخوئي،[٩] والشيخ علي النمازي.[١٠]
وها نحن نتعرّض لهذه النصوص والآراء والأساليب بالتفصيل؛ وندرس السند أوّلاً ثمّ ندرس بعد ذلك الدلالة:

أوّلاً: دراسة في السند

عامر بن جذاعة، سيف بن عَمِيرَة، محمّد بن عيسى بن عُبيد، عيسى بن

---

١. منتهىٰ المقال ٦: ٢٠٠، رقم ٢٨٧٣.
٢. عُدّة الرجال ١: ٤٢٤.
٣. تنقيح المقال ٣: ١٨٤.
٤. منهج المقال: ٣٢٢.
٥. حاوي الأقول، ٢: ٢٨٠، رقم ٦٤٤.
٦. جامع الرواة ٢: ١٩٣.
٧. نقد الرجال ٤: ٣٢٢، رقم ٥٠٧٦.
٨. بهجة الآمال في شرح زبدة المقال ٦: ٦٣٦.
٩. معجم رجال الحديث ١٧: ٢٤٧، رقم ١١٧٧٩.
١٠. مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٣٢٤، رقم ١٤٤٩٤، مستطرفات المعالي: ٣١٢، رقم ٧٠١.

سليمان، جبرئيل بن أحمد، مفضّل بن عمر، وتضعيفهم على مبنىٰ علماء الرجال:

١. محمّد بن عيسى بن عبيد، مشترك في جميع أسانيد الروايات الذامّة، وعلى رأي ابن الوليد والشيخ الصدوق والشيخ الطوسي وابن طاووس والشهيد الثاني: «**ضعيف**»، ولا يمكن الاستدلال بهذه الروايات.

٢. جبرئيل بن أحمد مشترك في جميع أسانيد الروايات الذامّة، و على رأي السيّد ابوالقاسم الخوئي: «**ضعيف**»، ولا يمكن الاستدلال بهذه الروايات.

٣. عامر بن عبد الله بن جذاعة، يوجد في سند الرواية الأُولىٰ من الروايات الذامّة، وعلى رأي ابن طاووس والشهيد الثاني: «**ضعيف**»، ولا يمكن الاستدلال بالرواية الأُولىٰ فقط.

٤. سيف بن عَمِيرَة، يوجد في سند الرواية الأُولىٰ من الروايات الذامَّة، وعلى الرأي المنسوب إلى الشهيد الثاني وتصريح الفاضل الآبي: «**ضعيف**»، ولا يمكن الاستدلال بالرواية الأُولىٰ فقط.

٥. عيسى بن سليمان، يوجد في سند الرواية الثالثة من الروايات الذامّة، وعلى رأي الشيخ الأردبيلي والعلّامة المامقاني: «**مجهول ضعيف**»، ولا يمكن الاستدلال بالرواية الثالثة من الروايات فقط.

٦. مفضّل بن عمر، يوجد في سند الرواية الثالثة من الروايات الذامّة، وعلى رأي الشيخ الأردبيلي والسيّد ابوالقاسم الخوئي والقائلين بضعفه: لا يمكن الاستدلال بالرواية الثالثة من الروايات.

والنتيجة: الرواية الأُولىٰ في سندها ثلاثة أشخاص من الضعفاء، والرواية الثانية في سندها شخصان من الضعفاء، والرواية الثالثة في

سندها ثلاثة أشخاص أيضاً من الضعفاء.

١. محمّد بن عيسى بن عُبيد اليقطيني العُبَيْدي:

ضَعّف ابن الوليد والشيخ الصدوق رواياته عن يونس، ولكنّ الشيخ الطوسي وأتباعه ضعّفوا رواياته مطلقاً، وبالأخص ابن طاووس والشهيد الثاني.

أقوال العلماء فيه:

قال النجاشي:

> **«محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، مولى أسد بن خزيمة، أبوجعفر، جليلٌ في أصحابنا، ثقةٌ، عينٌ، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة ومشافهة، وذكر أبوجعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنّه قال: ما تفرّد به محمّد بن عيسىٰ من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه، ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون: «مَنْ مِثل أبي جعفر محمّد ابن عيسى!».[1]**

و قال الكشّي:

> **«قال نصر بن الصبّاح: إنّ محمّد بن عيسى بن عبيد من صغار من روىٰ عن ابن محبوب في السنّ.**

---

١. رجال النجاشي: ٣٣٣، رقم ٨٩٦.

علي بن محمّد القتيبي قال: كان الفضل يحبّ العبيدي ويثني عليه ويمدحه ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله.

جعفر بن معروف قال: صرتُ إلى محمّد بن عيسىٰ لأكتب عنه، فرأيته يتقلنس (يتعيّش) بالسوداء (بالسواد)، فخرجت من عنده ولم أعد إليه، ثمّ اشتدّت ندامتي لما تركتُ من الإستكثار منه لمّا رجعت، وعلمتُ أنّيَ قد غلطت».[1]

و أمّا الشيخ الطوسي فإنّه يضَعّفه، وإليك نصّه:

«محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ضعيفٌ، استثناه أبوجعفر محمّد بن عليّ بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختصّ برواياته، وقيل: إنّه كان يذهب مذهب الغلاة...».[2]

وقد عدّه في رجاله تارةً من أصحاب الرضا عليه السلام قائلاً:

«محمّد بن عيسى بن عُبيد البغدادي».[3]

و تارة في أصحاب الإمام الهادي عليه السلام قائلاً:

«محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، يونسي، ضعيف».[4]

---

١. اختيار معرفة الرجال: ٥٣٧، رقم ١٠٢١ و ١٠٢٢.

٢. الفهرست: ٢١٦، رقم ٦١١.

٣. رجال الطوسي: ٣٩٣، رقم ٧٦.

٤. المصدر السابق: ٤٣٥، رقم ٣.

و ثالثة فيمن لم يروِ عنهم عليهم السلام قائلاً :

«محمّد بن عيسى اليقطيني ضعيف».[١]

وكذلك فإنّه قد ضعّفه في سائر كتبه.[٢]

و أمّا صاحب المعالم فإنّه قد نقل في التحرير كلام عليّ بن محمّد القُتَيْبي وجعفر بن معروف في حقّ محمّد بن عيسى.[٣] وظاهرُه قبوله الرجل.

و أمّا العلّامة الحلّي فإنّه يقول :

«اختلف علماؤنا في شأنه ...».

ونقل كلام الشيخ وكلام النجاشي والكشّي في حقه ... وقال في نهاية الكلام :

«والأقوى عندي قبول روايته».[٤]

لكنّه قال في حقّه عند ترجمة بَكْر بن محمّد الأزْدي :

«و عندي في محمّد بن عيسى توقّف».[٥]

و نظراً لهذا التعارض في كلام العلّامة والتناقض فيه، فقد اعترض العلماء عليه؛ كالمحقّق التفرشي[٦]، والشيخ العلياري،[٧] والشيخ

---

١. المصدر السابق: ٥١١، رقم ١١١.

٢. راجع: الاستبصار ٣: ١٥٦، رقم الحديث ٥٦٨.

٣. التحرير الطاووسي: ٢٥٥، رقم ٣٧٩.

٤. خلاصة الأقوال: ٢٤٢ و ٢٤١، رقم ٨٢١.

٥. خلاصة الأقوال: ٨١.

٦. نقد الرجال ٤: ٢٩٣، رقم ٤٩٧٩.

٧. بهجة الآمال ٦: ٥٥٠ و ٥٤٩.

المامقاني[١]، والسيّد ابوالقاسم الخوئي[٢]، والظاهر أنّ أول من تنبّه لهذا التهافت هو المحقّق التفرشي، ثمّ تبعه الآخرون.

قال السيّد ابوالقاسم الخوئي:

«هذا تناقض ظاهر».[٣]

وجه الجمع: قال العلّامة المامقاني:

«و لعلّ ذلك، قبل تحقيق حال الرجل كما يكشف عنه كون ذلك قبل هذا»[٤]، والله العالم.

ودافع المجلسي الأوّل عن محمّد بن عيسى ووثّقه.[٥]

وقال الشيخ الحرّ العاملي في حقّ محمّد بن عيسىٰ:

«جليل في أصحابنا، ثقةٌ، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، قاله النجاشي، وقال الشيخ: إنّه ضعيف، استثناه ابن بابويه من رجال نوادر الحكمة، وقيل: كان غالياً، انتهىٰ. وقد عرفت وجه الاستثناء في محمّد بن أحمد بن يحيى [صاحب كتاب نوادر الحكمة]، ولا يلزم منه الضّعف، ويظهر أنّه منشأ التضعيف، وحينئذٍ فلا

---

١. تنقيح المقال ٣: ١٦٨.

٢. معجم رجال الحديث ١٧: ١٢٠، رقم ١١٥٠٩.

٣. المصدر السابق.

٤. تنقيح المقال ٣: ١٦٨.

٥. روضة المتقين ١٤: ٥٤.

توقّف في توثيقه ولا معارض له، ونَقَل الكشّي عن الفضل أنّه كان يحبُّ العبيدي ويثني عليه ويميل إليه ويقول: ليس في أقرانه مثله، وهذا فوق التوثيق، وهو يبطل نسبة الغلوّ إليه، والعلّامة نقل الجميع ثمّ قال: والأقوىٰ عندي قبول روايته».[1]

وقال العلّامة المجلسي: «**ثقة**».[2]

وأمّا السيّد أحمد بن طاووس فقد جزم في مواضع بضعفه.[3]

وضعّفه السيّد جمال الدين بن طاووس.[4]

وقال الشهيد الثاني بعد نقل الروايات القادحة في زُرارة بن أعين:

«فقد ظهر اشتراك جميع الأخبار القادحة في استنادها إلى محمّد بن عيسى، وهو قرينة عظيمة على ميل وانحراف منه علىٰ زرارة، مضافاً إلى ضعفه في نفسه، وقد قال السيّد جمال الدين بن طاووس ونِعْمَ ما قال: ولقد أكثَر محمّد بن عيسى من القول في زرارة، حتّى لو كان بمقام عدالة كادت الظنون تسرع إليه بالتهمة، فكيف وهو مقدوح فيه».[5]

---

١. وسائل الشيعة ٣٠: ٤٨٢.

٢. رجال المجلسي: ٣١١، رقم ١٧٥٢.

٣. راجع: جامع الرواة نقلاً عنه: ٢: ١٦٦.

٤. نقد الرجال، ٢: ٢٥٦، رقم ٢٠٢٧؛ تنقيح المقال، ٣: ١٦٧.

٥. نقد الرجال ٢: ٢٥٦، رقم ٢٠٢٧ و ٤: ٢٩٣، رقم ٤٩٧٩؛ جامع الرواة ٢: ١٦٧.

و وثّقه الشيخ محمّد الجيلاني الملقّب بالسراب (أُستاذ صاحب جامع الرواة) ضمن بحث طويل بعبارات لا مجال لنقلها.[١]

و وثّقه الوحيد البهبهاني.[٢]

و ينقل المحقّق التفرشي كلمات العلماء فيه مدحاً وقدحاً؛ وظاهرهُ قدحه.[٣]

لكنّ الشيخ عبد النبي الكاظمي يدافع عنه ويقول في حقّه:

«فالطّعْن في الرجل محلّ كلام... والحقّ عدالته لتوثيق النجاشي وما نقله الكشّي عن الفضل وغيره».[٤]

وأورده الشيخ عبد النبي الجزائري في الصحاح وقال:

«و تقييد الردّ بهذا القيد يعطي أنّ الطعن ليس فيه نفسه، وإذا ثبت ذلك فتوثيق النجاشي وثناء الفضل «الثقة الجليل» هذا النبيل مع عدم صلاح المعارض وثبوت ما قيل».[٥]

و وثّقه الميرزا الأسترآبادي وقال في حقّه:

«وحَسْبك هذا الثناء من الفضل».[٦]

---

١. جامع الرواة ٢: ١٦٦.

٢. تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣١٣.

٣. نقد الرجال ٤: ٢٩٢ و ٢٩٣، رقم ٤٩٧٩.

٤. تكلمة الرجال ٢: ٤٥٥ـ٤٥٧.

٥. حاوي الأقول ٢: ٢٤٦، رقم ٦٠٣.

٦. منهج المقال: ٣١٣.

و وثّق الشيخ العلياري الرجلَ وضعّف الأقوالَ والمستندات القادحة في حقّ محمّد بن عيسى.[١]

أمّا أبوعلي الحائري فهو أيضاً قد وثّق الرجل وضعّف الأقوال والمستندات القادحة في حقّه.[٢]

وأمّا العلّامة المامقاني فقد دافع عن الرجل ووثّقه.[٣]

وقال المحقّق التستري بعد نقله منشأ التضعيفات:

«أمّا من تقدّم على ابن الوليد أو من عاصره أو من تأخّر عنه، غير تابعيه ـ من الفضل بن شاذان وبورق الورع والقتيبي وجعفر بن معروف والكشّي وابن نوح والنجاشي ـ فمجمعون على جلاله، ويكفي في فضله ثناء مثل الفضل عليه، كما قاله النجاشي. هذا، وتحريفات أخبار الكشّي لا تخفىٰ».[٤]

وقال الشيخ علي النمازي الشاهرودي:

«مختلَفٌ فيه».[٥]

ولكنّه قال في موضع آخر:

«هو ثقة جليل ...».[٦]

---

١. المصدر السابق: ٥٤٠ الى ٥٥٠.

٢. منتهى الرجال ٦: ١٥٢، رقم ٢٨١٤.

٣. تنقيح المقال ٣: ١٦٧، ١٧٠.

٤. قاموس الرجال ٩: ٥٠٣، رقم ٧١٤٥.

٥. مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٢٧٦، رقم ١٤٢٣٧.

٦. مستطرفات المعالي: ٣٠٧، رقم ٦٩٢.

و قال المحقّق النوري:

«... والسند صحيح... سوى محمّد بن عيسى الذي ضَعَفَّه بعضهم وتوقّف فيه آخرون، والحقّ أنّه ثقة ثبت جليل لقوّة مادلّ عليه وضعف ماجرحوه به...».[1]

ووثّق السيّد أبوالقاسم الخوئي الرجلَ، وناقش في أدلّة القائلين بضعفه.[2]
وضعّفه جمع كثير من الفقهاء مستندين إلى كلام الشيخ الصدوق وابن الوليد، منهم: المحقّق الحلّي[3]، والعلّامة الحلّي[4] (مع أنّه يقبل روايته كما مرّ)، والشهيد الأوّل[5]، وابن فهد الحلّي[6]، والمحقّق الكركي[7]، والشهيد الثاني[8]، والسيّد محمّد العاملي[9]، والمحقّق السبزواري[10]،

١. خاتمة المستدرك ٤: ١٣٧، رقم ٣١، و ٥: ١٨٥.
٢. معجم رجال الحديث ١٧: ١١٥، رقم ١١٥٠٩.
٣. المعتبر في شرح المختصر ١: ٨١، ١٢٥، ٢١٠، ٢١١، ٣٥٨، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٧؛ ٢: ٦٧٧، يظهر من بعض كلمات المحقّق تضعيفه مطلقا؛ المعتبر ١: ٢٨٩.
٤. مختلف الشيعة ١: ٦٢، ٣: ٣٠١، ٥: ٤١٣، ٨: ٤٣٨؛ منتهى المطلب ١: ٦، ١١٧، ٢٦١، ٢٦٢.
٥. ذكرى الشيعة ١: ٧١، ٧٢، ١٧٣، ٢٥٦ و ٣: ٤٧٠.
٦. المُهَذَّب البارع في شرح مختصر النافع ٣: ٥٦٦.
٧. جامع المقاصد في شرح القواعد ٢: ٣١٢.
٨. رَوض الجنان في شرح إرشاد الأذهان: ٦٩.
٩. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام ١: ١١١، ٣٥٠؛ ٢: ٢٨، ١٦٩، ٢٨٩؛ ٣: ٣٥٠، ٤٢٠؛ ٤: ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٠؛ ٥: ٣١٢، ٣٣٤، ٣٣٥؛ ٦: ٥٩٦.
١٠. ذخيرة المعاد في شرح الارشاد: ٩، ٣٤، ٣٩، ٦٧، ٧١، ٩٠، ١١٢، ١٤٧، ١٥٦، ١٨٧، ٢٦٩، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٥٦، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨١، ٤٥٨، ٤٧٠، ٤٧١.

وجمال الدين الخوانساري[١]، والمحقّق القمّي.[٢]

لكنّ بعض الفقهاء يدافعون عن محمّد بن عيسىٰ ويوثّقونه؛ كالفاضل الهندي[٣] والسيّد جواد العاملي.[٤]

منشأ التضعيف:

الأمر الأول: إنّ تضعيف الشيخ مبنيٌّ علىٰ استثناء الصدوق وابن الوليد من جملة الذين روىٰ عنهم صاحب نوادر الحكمة[٥]، والذي ظهر لنا من

---

١. مشارق الشموس في شرح الدروس: ٨٧، ١٣١، ٤٠٨، ٤٢٠. وان كان ظاهر بعض كلماته قبول روايته؛ المصدر السابق: ٢٧٣.

٢. غَنائم الأيّام في مسائل الحلال و الحرام ٢: ٤٩٦، ٥٢٠.

٣. كشف اللثام عن قواعد الأحكام ٩: ٢٦٩.

٤. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلاّمة ٧: ٤٤٢؛ ٩: ٥٤٩؛ ١٠: ٥٢٨؛ ١٢: ٣٦٧.

٥. كتاب نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى بن عمران القمّي الذي كان ينسب إلى الأشاعرة، ذكرهُ الطوسي في باب من لم يروِ والكتاب مؤلّف من مجموعة كتب فقهية وأخلاقية.

قال النجاشي: «و لمحمد بن أحمد بن يحيى كتب ـ منها كتاب نوادر الحكمة، وهو كتاب حسن (كبير) يعرفه القميّون بدبّة شبيب، قال: وشبيب فاميٌّ، كان بقم له دبّة ذات بيوت، يعطي منها ما يطلب منه من دهن، فشبّهوا هذا الكتاب بذلك».

و قال أيضاً: «كان ثقة في الحديث، إلّا أنّ اصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي عمّن أخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء. وكان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمّد بن أحمد بن يحيىٰ ما رواه عن محمّد بن موسى الهمداني ... أو عن محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع ... قال أبوالعباس بن نوح (ثقة، من مشايخ

←

كلامهما أنّهما لم يناقشا في محمّد بن عيسى بن عبيد نفسه، وإنّما ناقشا في رواياته عن خصوص يونس فيما يرويه عنه بإسناد منقطع ... أمّا في غير ذلك فلم يظهر من ابن الوليد ولا من الصدوق ترك العمل بروايات محمّد بن عيسى بن عبيد فيتحصّل لنا من هذا الأمر:

أوّلاً: هذا التضعيف من ابن الوليد في خصوص روايات محمّد بن عيسى عن يونس، لا كلّ روايات محمّد بن عيسى، وتبعه الصدوق في الاستثناء المزبور.

ثانياً: إنّ معاصري الشيخ الصدوق وشيخه يُنكرون هٰذا الاستثناء كما قاله النجاشي.

و المتحصّل أنّ ابن الوليد والصدوق لم يضعّفا محمّد بن عيسىٰ نفسه، ولم يناقشا فيه، وقد روىٰ ابن الوليد نفسه عن الصفّار عن محمّد بن عيسى بن عبيد عن غير يونس ...

ثالثاً: إنّ الشيخ الطوسي قد غفل عن خصوصية كلام ابن الوليد وتخيّل أنّ ترك ابن الوليد رواية ما يرويه محمّد بن عيسىٰ بن عُبَيد عن يونس بإسناد منقطع، أو ما ينفرد بروايته عنه، مُبْتَنٍ على ضَعْفِ محمّد بن عيسى، فحكم بضعفه تبعاً له، ولكنّ الأمر ليس كما تخيّل، وإنّما

← النجاشي، معجم رجال الحديث ٢١: ٢٠٨، رقم ١٤٤٣٦): وقد أصاب شيخنا أبوجعفر محمّد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه، وتبعه أبوجعفر بن بابويه على ذلك، إلّا في محمّد بن عيسى بن عبيد، فلا أدري مارأيه فيه؛ لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة». (رجال النجاشي: ٣٤٨، رقم ٩٣٩. راجع الذريعة ٢٤: ٣٤٦).

قال الشيخ الطوسي: «جليل القدر، كثير الرواية». (الفهرست: ٢٢١، رقم ٦٢٢).

و أمّا السيّد ابوالقاسم الخوئي فهو يناقش في صحّة كتاب نوادر الحكمة. (معجم رجال الحديث ١٥: ٤٨ و ٤٧، رقم ١٠١٥٦).

الاستثناء مبنيٌ علىٰ اجتهاد ابن الوليد ورأيه.

رابعاً: وهذا أقوى شاهد علىٰ أنّ الاستثناء غير مبتنٍ على تضعيف محمّد بن عيسى بن عبيد نفسه وإنّما هو لأمرٍ يختصّ برواياته عن يونس، وهذا الوجه مبنيٌّ على اجتهاد ابن الوليد ورأيه، ووجهه عندنا غير ظاهر.

الأمر الثاني: نسبة الغلوّ إلىٰ محمّد بن عيسى بن عبيد.

أولاً: أوّل مَنْ نسب إليه هو الشيخ الطوسي، حيث نسبه إلىٰ قائل مجهول.

ثانياً: إنّ هذا القول خلاف الواقع؛ لقول ابن نوح (عن النجاشي): إنّه كان على ظاهر العدالة والثقة، وقد عرفْت مِنْ كلام النجاشي وغيره جلالة الرجل من دون غمز في مذهبه.

الأمر الثالث: كلام الشهيد الثاني والسيّد جمال الدين بن طاووس في حقّه بالنسبة إلى نقله لروايات ذامّة في حقّ جماعة من الأكابر. وكان سبباً لتضعيفه.

قال السيّد ابو القاسم الخوئي:

«و قد يتخيّل: أنّ هذه الروايات هي التى توجب القدح في محمّد بن عيسى بن عبيد، لكنّه خيالٌ فاسد لا أساس له، فإنّ هذه الروايات بين ما هي ضعيفةٌ لم تثبت، وبين ما هي صحيحة قد صدرت من المعصوم سلام الله عليه لحكمة، كما ذكرنا ذلك في ترجمة زرارة، فكيف يكون هذا قدحاً في محمّد بن عيسى بن عبيد ...».[١]

---

١. المقتبس من معجم رجال الحديث ١٧: ١١٥ ـ ١٢٠، رقم ١١٥٠٩.

خلاصة الآراء:

إنّ محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ثقةٌ، جليل القدر، وقد صرّح بذلك الكثير من علمائنا وإنْ ضعّفه آخرون.

فأمّا القائلون بوثاقته فهم:

فضل بن شاذان، جعفر بن معروف، ابن نوح، النجاشي، الكشّي، ابن الوليد، الشيخ الصدوق، العلّامة الحلّي، الشيخ الحرّ العاملي، الوحيد البهبهاني، المجلسي الثاني، صاحب المعالم، الشيخ محمّد الجيلاني، الأردبيلى الحائري، أبو علي الحائري، الشيخ العلياري، الميرزا الأسترآبادى، الشيخ عبد النبي الجزائري، الشيخ عبد النبي الكاظمي، الشيخ المامقاني، المحقّق التستري، المحدّث النوري، السيّد أبو القاسم الخوئي والشيخ علي النمازي.

و أمّا القائلون بضعفه فهم:

الشيخ الطوسي، الشهيد الثاني، السيّد جمال الدين بن طاووس، المحقّق التفرشي، السيّد أحمد بن طاووس، المحقّق الحلّي، العلّامة في المختلف، السيّد في المدارك، صاحب الذخيرة، والشهيد الثاني في روض الجنان.

ما استُدلّ به على تضعيفه:

الأول: كلام ابن الوليد والشيخ الصدوق.

الثاني: الغلوّ في مذهبه.

الثالث: نقله الروايات الذامة لجماعة من أكابر الأصحاب.

و قد عرفت ضعف هذه الأدلّة.

حصيلة البحث :

إنّ روايات محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس علی رأي ابن الوليد والشيخ الصدوق، لا يعتمد عليها. وأمّا رواية محمّد بن عيسى عن عليّ بن الحكم فتبقىٰ على قوّتها.

وأمّا على رأي الشيخ وأتباعه فمحمّد بن عيسى ضعيف مطلقاً، فيضعف رواياته عن يونس وعن عليّ بن الحكم.

وأمّا على رأي السيّد ابوالقاسم الخوئي فمحمّد بن عيسى ثقةٌ، فيوثق رواياته عن يونس وعن عليّ بن الحكم.

٢. جبرئيل بن أحمد الفاريابي :[١]

هو أبو محمّد جبرئيل بن أحمد السوراوي.[٢]

والإشكال عليه طَرَحَهُ السيّد ابوالقاسم الخوئي.

أقوال العلماء فيه:

قال الشيخ الطوسي :

«جبرئيل بن أحمد الفاريابي، يكنّى أبا محمّد، وكان

---

١. الفاريابي : نسبة إلى فارياب، بلدة مشهورة بخراسان من أعمال جوزجان ببلخ، بينها وبين بلخ ستّة مراحل، وقد تسمّى فرياب (معجم البلدان، ٤ : ٢٢٩).

٢. مستدركات علم رجال الحديث ٢ : ١١٦، رقم ٢٤٢٨.

مقيماً بكشّ[١]، كثير الرواية عن العلماء بالعراق وقمّ وخراسان».[٢]

وأمّا الكشّي فقد قال السيّد ابوالقاسم الخوئي عنه أنّه:

«يروي عنه كثيراً ويعتمد عليه ويروي ما وجده بخطّه ...».[٣]

وقال العلّامة المجلسي: «**ممدوح**».[٤]

ونقل الشيخ الحرّ العاملي كلام الشيخ والعلّامة حوله.[٥]

وقال الأردبيلي ما قاله الشيخ في رجاله.[٦]

وقال الناقد التفرشي أيضاً ما قاله الشيخ في رجاله.[٧]

وقال الوحيد البهبهاني:

«عدّه خالي(المجلسي الثاني) ممدوحاً، والظاهر أنّه لأنّه كثير الرواية... وأيضاً هو معتمد الكشّي، حتّى على ما وجد بخطّه، ويشعر ذلك بالجلالة بل الوثاقة».[٨]

---

١. كَشّ: قرية علىٰ ثلاثة فراسخ من جرجان على جبل (معجم البلدان ٤: ٤٦٢).

٢. رجال الطوسي: ٤٥٨، رقم ٩، باب في من لم يروعن الأئمة ﷺ.

٣. معجم رجال الحديث ٤: ٣٣، رقم ٢٠٤٦.

٤. رجال المجلسي: ١٧٣، رقم ٣٣٢.

٥. وسائل الشيعة ٣٠: ٣٣٠.

٦. جامع الرواة ١: ١٤٦.

٧. نقد الرجال ١: ٣٢٩، رقم ٩٠٣.

٨. تعليقة الوحيد البهبهاني: ٨٠.

قال أبوعلي الحائري عن حواشي المجمع من المصنف (القهبائي):

«يظهر من ذكره (أي الكشّي) والنقل عنه، اعتباره والاعتماد عليه وعلىٰ خطّه وكتابه».[١]

والظاهر قبول رواياته عند أبي علي الحائري.

وعدّه ابن داود من رجال القسم الأوّل.[٢]

وقال السّيد الدماد ـ بعد ذكر ضبط فارياب ونقل كلام الشيخ في رجاله ـ:

«و أورده الحسن بن داود كذلك في قسم الممدوحين مِن كتابه، ومن دَيْدن الأصحاب أنّ المشيخة المذكورين في باب (لم يرو عن الأئمة) لا يعتبرون فيهم صريح التوثيق إليه، بل يكتفون فيهم بالمدح، وإذا لم يكن في أحدهم مطعن وغميزة كان حديثه معدوداً من الصحاح عندهم».[٣]

وقال الشيخ القهبائي:

«جبريل بن أحمد ضابط الأحاديث وكاتبها، يذكر كثيراً مؤخّراً ومقدّماً».[٤]

وقال العلّامة المامقاني بعد نقل كلمات الشيخ والقهبائي والمجلسي

---

١. مجمع الرجال ٢: ١٦؛ منتهى المقال ٢: ٢٢٢، رقم ٥١٩.

٢. رجال أبي داود: ٨٠، رقم ٢٨٩.

٣. تعليقة السيّد الداماد على رجال الكشي ١: ٣٢.

٤. مجمع الرجال ٢: ١٦.

والوحيد البهبهاني واعتماد الكشّي عليه وعلىٰ خطّه وكتابه:

«و هو في محلّه، فروايته من الحسان أقلاً، إن لم نَعُدّهُ من الثقات». [١]

و أمّا المحقّق التستري فإنّه بعد نقله لكلام الشيخ والقهبائي، شَرَحَ كلام القهبائي «**لا يذكر مقدّماً ومؤخّراً**» فقال:

«إنّ الكشّي قد يروي عنه بلا واسطة... وقد يروي عنه مع الواسطة... فروىٰ فيها عن العياشي عنه. والتحقيق، أنّه كان شيخ العياشي وأنّ الكشّي روى عنه بواسطته أو نقل عن خطّه، وفي غير ذلك سقط العياشي من النسخة حسب باقي التحريفات التي فيها من الزيادة والنقصان والتبديل». [٢]

وظاهر كلام المحقّق مدح جبرئيل.

وقال الشيخ النمازي بعد نقل كلام الشيخ:

«و الكشّي يروي عنه كثيراً ويعتمد عليه، ويروي ما وجده بخطّه». [٣]

لكن قال السيّد ابوالقاسم الخوئي:

«الكشّي يروي عنه كثيراً ويعتمد عليه، ويروي ما وجده

---

١. تنقيح المقال ١: ٢٠٧.

٢. قاموس الرجال ٢: ٥٦٤ و ٥٦٥، رقم ١٣٦١.

٣. مستدركات علم رجال الحديث ٢: ١١٥، رقم ٢٤٢٧؛ مستطرفات المعالي: ٥٣، رقم ١١٦.

بخطّه، لكنّك عرفت غير مرّة أنّ اعـتماد القـدماء عـلى رجل لا يدلّ على وثاقته ولا على حسـنه، لاحـتمال أن يكون ذلك من وجهة بنائهم على أصالة العدالة».[١]

فيصير مجهولاً.

خلاصة الآراء:

إنّ أكثر العلماء يمدحونه، ودليلهم: اعتماد الكشّي عليه وعـلى كـتابه، وهذا دَيْدن العلماء، وبعض العـلماء نـحو الوحـيد البـهبهاني والسـيّد الداماد يعتقدون بوثاقته.
ولكنّ بعض العلماء كالمحقّق الخوئي صرّح بعدم حسنه وعدم وثاقته، ودليله أنّ اعتماد القدماء على رجل لا يدلّ على وثاقته أو حُسـنه، وإلى هذا الرأي أشار الشيخ العلياري.[٢]

حصيلة البحث:

على رأي الأكثر: لا يمكن قدح الروايات الذامّـة فـي حـقّ مـحمّد بـن مسلم بسبب جبرئيل بن أحمد. ولكـن عـلى مـبنى السـيّد ابـوالقـاسم الخوئي: يمكن القدح في تلك الروايـات بسـبب جـبرئيل بـن أحـمد لأنّه مجهولٌ.

---

١. معجم رجال الحديث ٤: ٣٣، رقم ٢٠٤٦.

٢. بهجة الآمال ٢: ٥٠٠.

٣. عامر بن عبد الله بن جذاعة

ـ أو جداعة ـ الأزدى، عربيّ:

و الإشكال عليه طرحه السيّد ابن طاووس والشهيد الثاني.

أقوال العلماء فيه:

قال النجاشي: «**روى عن أبي عبد الله ﵇، له كتابٌ ...**».[١]

و قال الشيخ الطوسي: «**له كتابٌ ...**».[٢]

و قال في رجاله: «**عربيٌ كوفيٌّ**».[٣]

و قال الكشّي: «**إنّه من حواريّ الباقر والصادق ﵉**».

و لكن ورد في حقّه روايات مادحة وذامّة، وإليك تلك الروايات:

روىٰ الكشّي عن محمّد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف، حدّثني عليّ بن سليمان بن داود الرازي، حدّثنا عليّ بن أسباط، عن أبيه أسباط بن سالم قال، قال أبوالحسن موسى بن جعفر ﵇:

«إذا كان يوم القيامة نادىٰ منادٍ:... أين حواريّ محمّد بن علي؟ وحواريّ جعفر بن محمّد؟ فيقوم... عامر بن عبدالله بن جذاعة وحجر بن زائدة ...».[٤]

---

١. رجال النجاشي: ٢٩٣ و ٢٩٤، رقم ٧٩٤.

٢. الفهرست: ١٩٥، رقم ٥٥٦.

٣. رجال الطوسي: ٢٥٥، رقم ٥١٦.

٤. اختيار معرفة الرجال: ١١، رقم ٢٠.

و أمّا الروايات الذامّة في حقّه فهي :

١) الكشّي ، عن عليّ بن محمّد ، حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، يرفعه عن عبد الله بن الوليد ، قال :

« قال لي أبو عبد الله عليه السلام : ما تقول في المفضّل؟ قلت : وما عَسَيْتُ أن أقول فيه بعد ما سمعت منك! قال : رحمه الله ، لكنّ عامر بن جذاعة وحجر بن زائدة أتياني فعاباه عندي ، فسألتهما الكفّ عنه فلم يفعلا ، ثمّ سألتهما أن يكفّا عنه وأخبرتهما بسروري بذلك فلم يفعلا ، فلا غفرالله لهما » .[١]

٢) ورواه الكشّي بسند آخر ؛ عن محمّد بن مسعود ، عن إسحاق بن محمّد البصري قال : أخبرنا محمّد بن الحسين ، عن محمّد بن سنان ، عن يسير[٢] الدهّان قال :

« قال أبو عبد الله عليه السلام لمحمد بن كثير الثقفي : ما تقول في المفضّل بن عمر؟ قال : ما عسيت أن أقول فيه ، لو رأيت في عنقه صليباً وفي وسطه كستيجاً[٣] لعلمتُ أنّه على الحقّ بعدما سمعتك تقول فيه ما تقول ، قال عليه السلام : رحمه الله ، لكنّ حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة أتياني فشتماه

---

١. المصدر السابق : ٤٠٧ ، رقم ٧٦٤.

٢. بشير على بعض النسخ .

٣. هو خيط غليظ يشدّه الذمّي فوق ثيابه دون الزنار .

عندي، فقلت لهما: لا تفعلا فإنّي أهواه، فلم يقبلا، فسألتهما وأخبرتهما أنّ الكفّ عنه حاجتي! فلم يفعلا، فلا غفر الله لهما».[1]

٣) روى الشيخ الكليني، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن الحسين بن سعيد، جميعاً عن ابن أبي عُمير، عن حسين بن أحمد المنقري، عن يونس بن ظبيان، قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألا تَنهىٰ هٰذين الرجُلين عن هذا الرجل؟ فقال: من هذا الرجل ومن هذين الرجلين؟ قلت: ألا تَنهى حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة عن المفضّل بن عمر؟ فقال: يا يونس، قد سألتهما أن يكفّا عنه فلم يفعلا، فدعوتهما وسألتهما وكتبت إليهما وجعلته حاجتي إليهما فلم يكفّا عنه، فلا غفرالله لهما... أما والله لو أحبّاني لأحبّا من أُحِبّ».[2]

قال العلّامة الحلّي بعد نقل رواية الكشّي في مدح عامر، وأنّه من حواريّي الإمام الباقر والصادق عليهما السلام:

«رُوي حديثٌ مرسلٌ ينافي ذلك والتعديل أرجح».[3]

---

١. اختيار معرفة الرجال: ٣٢١ و ٣٢٢، رقم ٥٨٣.

٢. الروضة من الكافي ٨: ٣٧٣ و ٣٧٤. وقال العلّامة المجلسي حول هذا الحديث: ضعيف، راجع: مرآة العقول ٢٦: ٥٦٠.

٣. خلاصة الأقوال: ٢١٧ و ٢١٨، رقم ٧١٧.

لكنّ الشهيد الثاني في تعليقته على خلاصة العلّامة يقول:

«في كون التعديل أرجح نظرٌ، لأنَّ في طريق حديث المدح عليّ بن سليمان، وأسباط بن سالم، وهما مجهولا العدالة، وحديث الجرح تضمّن دعاء الصادق عليه السلام بعدم المغفرة في مرسلة الحسين بن سعيد، وهو لا يقصر عن مقاومة التعديل إن لم يرجّح عليه كما لا يخفىٰ، وبالجملة فحال الرجل مجهولٌ لعدم صحّة الخبرين».[1]

وتَبِعه المحقّق التفرشي، فهو بعد كلام العلّامة في الخلاصة؛ ضعَّف رواية الكشّي في مدح عامر وذمّه وضَعَّف كلام العلّامة وقال: «**فيه نظر**».[2] وقال العلّامة المجلسي: «**مختلف فيه**»،[3] وضعّف رواية مدح الكشّي حول عامر[4] ورواية ذمّه.

وقال الشيخ الحرّ العاملي:

«رویٰ الكشّي مدحه وذمّه، ورجّح العلاّمة تعديله، ولعلّ الوجه فى الذمّ ما مرّ فى زرارة (الحمل على التقية)».[5]

---

١. راجع: جامع الرواة ١: ٤٢٨؛ بهجة الآمال ٥: ٩٤؛ تنقيح المقال ٣: ١٨٦.

٢. نقد الرجال ٣: ١١ و ١٢، رقم ٢٧٢٦.

٣. رجال المجلسي: ٢٣١، رقم ٩٦٠.

٤. مرآة العقول ٢٦: ٥٦٠.

٥. وسائل الشيعة ٣٠: ٣٩٦.

وقال الشيخ العلياري التبريزي بعد تضعيف خبر المدح:

«و علىٰ كلّ حال يضعّف خبر الذمّ لشمول ذمّه لحجر بن زائدة، وهو مقبولٌ غير مطعون عند أصحابنا».[١]

وأمّا صاحب المعالم فهو يعتقد على أنّه مختلف فيه.[٢]

وقال الوحيد البهبهاني بعد نقل كلام العلّامة:

«لكن مع ذلك لا يبعد ترجيح التعديل لما ذكر المصنّف، مضافاً إلى أنّ الظاهر مقبوليّة خبر الحواريّين، ومعروفيّتها وشهرتها».[٣]

وظاهر الأسترآبادي التوقّف.[٤]

وقال الشيخ عبد النبي الكاظمي:

«الأُولىٰ التوقّف لتكافؤهما سنداً».[٥]

وأمّا الشيخ عبد النبي الجزائري فقد أورده في الضعاف وعدّه ضعيفاً.[٦]

وظاهر الأردبيلى التوقّف.[٧]

---

١. بهجة الآمال ٥: ٩٤.

٢. التحرير الطاووسي: ١٨٨، رقم ٢٦٥.

٣. تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٨٦.

٤. منهج المقال: ١٨٧ ـ ١٨٦.

٥. تكملة الرجال ٢: ٨ و ٩.

٦. حاوي الأقوال ٤: ١٥٤، رقم ١٨٩٨.

٧. جامع الرواة ١: ٤٢٨.

وقال أبوعلي الحائري بعد نقل كلام الشهيد :

« يضعّف خبر الذمّ لشموله ذمّ حجر بن زائدة، وهو مقبول عند أصحابنا غير مطعون ».[١]

وقال العلّامة المامقاني بعد نقله لكلام الشهيد الثاني في تعليقته على الخلاصة:

« قد ذكرنا في ترجمة حجر بن زائدة قصور أسانيد أخبار الذمّ، فيبقىٰ خبر المدح بغير معارض، وحيث أنّه لا توثيق صريحاً في الرجل، كان عَدّه من الحسان أقرب من عدّه من الثقات ».[٢]

وقال المحقّق التستري :

«ظاهر الكشي ترجيح ذمّه، حيث إنّه اقتصر في عنوانه علىٰ خبر ذمّه، ومرّ نقل الخبر في ذاك العنوان، وهو الأظهر، حيث إنّه روىٰ الطعن أيضاً في جمع من الأجلّة ... وأمّا حجر بن زائدة فلم يشاركه إلّا في الأخير، مع أنّ الأخير مختلف فيه أيضاً ».[٣]

و قال السيّد ابوالقاسم الخوئي :

«فالمتحصّل أنّه لم يَثبت مدحه ولا قدحه، نعم، ترحّم

---

١. منتهى المقال ٤: ٥١، رقم ١٥١٦.

٢. تنقيح المقال ٢: ١١٦.

٣. قاموس الرجال ٥: ٦١٨، رقم ٣٨١٦.

عليه الإمام الصادق عليه السلام... من كامل الزيارات، إلّا أنّك قد عرفت أنّ الترحّم لا يَدُلّ على المدح فضلاً عن الوثاقة، ولكن مع ذلك فهو ثقة لشهادة جعفر بن قولويه بوثاقته».[1]

و وثّق الشيخ النمازي عامرَ بن عبد الله، وقال حول الروايات الذامّة:

«المذكور في هذه الروايات هو عامر بن جذاعة لا عامر بن عبد الله بن جذاعة المعدود في حواريّيهما، عليهما السلام فالظاهر تعدّدهما كما عن ظاهر الشيخ وغيره، ولا يبعد أن يكون لجذاعة ابنان: عبد الله وعامر، ثم يكون لعبد الله ابن يسمّى بعامر، فلا وجه لتوهّم الاتّحاد، فيختصّ الذمّ بعامر بن جذاعة عمّه، والذمّ أيضاً مرجوحٌ للرواية الأخيرة، لصحّة سند الأخيرة (الرواية المادحة)، وضعف ما تقدّم سنداً ودلالةً».[2]

خلاصة الآراء:

إنّ عامراً مختلَفٌ فيه، فمنهم من يوثّقه ويرتضيه، ومنهم من يضعّفه ولا يرتضيه، وإليك أسماء الطرفين:

---

١. معجم رجال الحديث ٩: ١٩٨، رقم ٦٠٩٢.

٢. مستطرفات المعالي: ١٦٦، رقم ٣٥٩.

راجع: مستدركات علم رجال الحديث ٤: ٣١٨، رقم ٧٣٢٧.

من قال بعدالته أو وثاقته :

العلّامة الحلّي : يعدلّه ؛ بسبب إرسال الرواية الذامّة .

الشيخ المامقاني والنمازي : يحسّناه ؛ بسبب إرسال الرواية الذامّة ، وعدم المعارض للرواية المادحة .

السيّد الخوئي : يُوثّقه ؛ لشهادة ابن قولويه بوثاقته ، مع ضعف الروايات المادحة والذامّة .

الوحيد البهبهاني : يُعَدِّله ؛ لمقبوليّته ، وشهرة الرواية المادحة .

والشيخ الحرّ العاملي كذلك .

من توقّف فيه أو قال بضعفه :

منهم من يكتفي بنقل الخلاف والاختلاف فيه ، ومنهم من يصرّح بضعفه :

أ) الذين يقولون بأنّه مختلف فيه : الشهيد الثاني ، المجلسي الثاني ، أحمد بن طاووس ، صاحب المعالم ، أبوعلي الحائري ، المحقّق التفرشي ، الشيخ العلياري ، الأردبيلي ، الشيخ عبد النبي الكاظمي والأسترآبادي .

ب) الذين يقولون بضعفه : الكشّي ، واستظهر ضَعفَه من كلام الكشّي : المحقّق التستري ، الشيخ عبد النبي الجزائري .

حصيلة البحث :

هل إنّ عامر بن عبد الله بن جذاعة ثقةٌ أو مختلف فيه؟

على رأي العلّامة والوحيد البهبهاني والمامقاني والسيّد أبوالقاسم

الخوئي، لا يمكن جرح سند الروايات الذامّة في حقّ محمّد بن مسلم، بسبب عامر بن جذاعة.

و أمّا على رأي الشهيد الثاني وأتباعه، فيمكن جرح الروايات بسبب عامر بن جذاعة.

٤. سيف بن عَمِيرَة:

ضَعْفه منسوب إلى الشهيد الثاني، وقد صرّح بضعفه الفاضل الآبي.

أقوال العلماء فيه:

قال النجاشي:

> **«سيف بن عَمِيرَة النخعي، عربي، كوفي، (ثقة)، روىٰ عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام».[١]**

وقال السيّد ابوالقاسم الخوئي:

> **«كلمة ثقة في عبارة النجاشي غيرُ موجودة في بعض النُسخَ، لكنّها موجودة في نسخة ابن داود (٧٤٠) جعله من القسم الأول، والسيّد التفرشي والمولى عناية الله القهبائي وكذلك في الخلاصة على ما نقل عنه الميرزا في رجاله الكبير».[٢]**

---

١. رجال النجاشي: ١٨٩، رقم ٥٠٤.

٢. معجم رجال الحديث ٨: ٣٦٤، رقم ٥٦٥٨؛ راجع: رجال ابن داود: ١٠٨، رقم ٧٥١.

و قال الشيخ الطوسي :

« سيف بن عَمِيرَة ثقة ، كوفي ، نخعي ، عربي » .[١]

و عدّه الشيخ في رجاله تارةً في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٢]، و تارة في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام .[٣]

وعدّه البرقي في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام قائلاً :

« سيف بن عَمِيرَة النخعي ، عربي ، كوفي ... » .

وفي أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام ، قائلاً :

« سيف بن عَمِيرَة » .[٤]

و قال ابن شهر آشوب :

« سيف بن عَمِيرَة، ثقةٌ، من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام ، واقفي ، له كتاب » .[٥]

و قال العلّامة الحلّي :

« سيف بن عَمِيرَة ... ثقة » .[٦]

---

١. الفهرست : ١٤٠ ، رقم ٣٣٣.

٢. رجال الطوسي : ٢١٥ ، رقم ٢٠٩.

٣. رجال الطوسي : ٣٥١ ، رقم ٣.

٤. رجال البرقي : ١٠٣ رقم ٦٦٤ و ١١٦ ، رقم ٢٤.

٥. معالم العلماء : ٥٦ ، رقم ٣٧٧.

٦. خلاصة الأقوال : ١٦٠ ، رقم ٤٦٨.

وقال العلّامة المجلسي:

« **ثقة** ».[١]

وقال الشهيد الأوّل:

« **و ربّما ضَعَّفَ بعضهم سيفاً، والصحيح أنّه ثقةٌ** ».[٢]

والقول المنسوب إلى الشهيد الثاني؛ وهو مستفادٌ من هذه العبارة:

« **و رواية سيف ـ مع ضعف سندها بابن أبي حمزة ـ أخصّ من المدّعىٰ** ».[٣]

والفاضل الآبي يضعّف سيفاً، ويقول في حقّه:

«**كان مطعوناً** ».[٤]

وقال المحقّق التفرشي:

« **سيف بن عَمِيرَة النخعي، عربي، كوفي، ثقة، روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام** ».[٥]

ونقل الشيخ الحّر العاملي توثيقه عن العلّامة والشيخ وابن شهرآشوب والنجاشي، ونقل دفاع الشهيد الأول عن سيف بن عَمِيرَة.[٦]

---

١. رجال المجلسي: ٢٢٤، رقم ٨٧٩.

٢. غاية المراد ٣: ٥٦؛ راجع: جامع الرواة ١: ٢٩٥.

٣. مسالك الأفهام ١٠: ٢٨٨.

٤. كشف الرموز ١: ١١٥؛ راجع: غاية المراد ٣: ٥٦.

٥. نقد الرجال ٢: ٣٨٨، رقم ٢٥٠٦.

٦. وسائل الشيعة ٣٠: ٣٩٠.

وأمّا المجلسي الأوّل فهو يوثق الرجل، وبالنسبة إلى وقفه يقول:

«اِعلم أنّه نقل عن شيخنا محمّد بن شهر آشوب أنّه قال: إنّه واقفي، ولم نَر مِنْ أصحاب الرجال وغيرهم شيئاً يدلّ على وقْفه، وكأنّه وقع عنه سهواً».[1]

وقال الوحيد البهبهاني:

«قال جدّي (المجلسي الأول): لم نَرَ من أصحاب الرجال وغيرهم ما يدلّ علىٰ وقفه، وكأنّه وقع عنه سهواً».[2]

وقال الشيخ العلياري:

«سيف بن عَمِيرَة، ثقة، كوفي، نخعي، عربي».[3]

وقال الشيخ عبد النبي الكاظمي:

«ثقة».[4]

وقال حفيد الشهيد الثاني:

«سيف ثقة».[5]

وأورده الشيخ عبد النبي الجزائري في الصحاح ووثّقه.[6]

---

١. روضة المتقين ١٤: ١٤٦ و ١٤٧.

٢. تعليقة الوحيد البهبهاني: ١٧٨.

٣. بهجة الآمال ٤: ٥٢٧.

٤. تكملة الرجال ١: ٥٩٧ و ٥٩٨.

٥. المصدر السابق نقلاً عن شرح الاستبصار وهو مخطوط.

٦. حاوي الأقوال ١: ٤٢٠، رقم ٣١٠.

وقال الشيخ صالح المازندراني:

«سيف بن عميرة هو ثقة عند الأكثر».[١]

وظاهر الميرزا الأسترآبادي توثيقه والتأمّل في وقفه.[٢]

ووثّق أبوعلي الحائري سيفاً وردّ وقفه، وبالنسبة إلى لفظ «ثقة» في كتاب النجاشي وكلام الميرزا يقول:

«قول الميرزا ما في النجاشي ليس فيه توثيق، لا يخفىٰ أنّ التوثيق موجودٌ في نسختي، ونقله عنه في نقد الرجال وحاوي الأقوال ومجمع الرجال».[٣]

وقال الشيخ عبد الله المامقاني؛ بعد أن نقل التوثيقات وسائر كلمات الميرزا، وردّه كلام ابن شهرآشوب في وقفه:

«وكلمات الفقهاء قد اضطربت في حقّ الرجل، فنقل عن الشهيد الثاني تضعيفه، وعن موضع من كشف الرموز أنّه مطعون فيه، وعن موضع آخر أنّه ملعون، وهو من الغرائب، فإنّا لم نقف في كلمات علماء الرجال على ما يشهد بضعفه والطعن فيه، ونسبة ابن شهرآشوب إليه الوقف قد عرفت كونها اشتباهاً، وعلى كلّ حال فقد وثّقه

---

١. شرح الكافي ١: ٨٦.

٢. منهج المقال: ١٧٧ ـ ١٧٨.

٣. منتهى المقال ٣: ٤٣٣ ـ ٤٣٥، رقم ١٤١٣؛ راجع: نقد الرجال ٢: ٣٨٨، رقم ٢٥٠٦؛ حاوي الأقوال ١: ٤٢٠، رقم ٣١٠؛ مجمع الرجال ٣: ١٨٦، ١٨٧.

في الفهرست... وعن شرح الاستبصار لسبط الشهيد الثاني توثيقه، وعن الإيضاح والمهذّب البارع والمسالك والروضة وغيرها أيضاً وصف حديثه بالصحة، والحق أنّ الرجل إثنا عشري ثقة ...».[1]

و أمّا المحقّق التستري فهو يُوثِّق الرجل ويناقش في كلام ابن شهرآشوب ويقول:

«و لم أقف على مدرك له ...».[2]

و قال الشيخ علي النمازي:

«ثقة ... ولم يثبت وقفه».[3]

وقال في موضع آخر:

«من أصحاب الصادق والكاظم صلوات الله عليهما، له كتاب، ثقة كما قاله النجاشي والمجلسي وغيرهما، وقيل إنه من فقهاء الشيعة».[4]

فالمستفاد ممّا تقدّم:

أوّلاً: إنّ سيفاً من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام والإمام الكاظم عليه السلام، ولم يذكر

---

١. تنقيح المقال ٢: ٧٩، والمراد بالاثني عشري عدم الوقف فيه.

٢. قاموس الرجال ٥: ٣٧٨، رقم ٣٥١١.

٣. مستدركات علم رجال الحديث ٤: ١٩٠، رقم ٦٧٧٧.

٤. مستطرفات المعالي: ١٤٥ و١٤٦، رقم ٣٢٨.

أحدٌ أنّه أدرك الإمام الرضا عليه السلام فضلاً عن التعرّض لكونه واقفيّاً، فما في المعالم من أنّه واقفيّ هو من سهو القلم أو من غلط الناسخ.
ثانياً: إنّه نُسِبَ إلى الشهيد الثاني تضعيف سيف بن عَمِيرَة، ولا وجه لذلك إلاّ توهم أنّه كان واقفيّاً، وقد عرفت الحال في ذلك، علىٰ أنّ الوقف لا ينافي الوثاقة، فالتضعيف باطل جزماً.[1]

أدلّة التضعيف:

١. عدم ذكر لفظ «ثقةٌ» في رجال النجاشي.
٢. نسبته إلى الوقف.

الجواب عليها:

أمّا الإجابة عن الإوّل: إنّ في سائر نُسخ النجاشي يوجد لفظ «ثقة» كما صَرّح بذلك علماء الرجال.
و أمّا الجواب عن الثاني:
١. عدم إدراك الإمام الرضا عليه السلام.
٢. عدم منافاة الوقف للوثاقة.

خلاصة الآراء:

القائلون بوثاقته:

النجاشي، الطوسي، البرقي، ابن شهرآشوب، العلّامة الحليّ، المجلسي

١. معجم رجال الحديث ٨: ٣٦٥ و ٣٦٦، رقم ٥٦٥٨.

الأوّل والثاني، الشهيد الأوّل، المحقّق التفرشي، الشيخ الحرّ العاملي، الشيخ العلياري، الوحيد البهبهاني، أبوعلي الحائري، المامقاني، التستري، الشيخ علي النمازي، سبط الشهيد الثاني، المحقّق الكركي، المحقّق الحلّي، ابن فهد الحلّي، الميرزا الأسترآبادي، حفيد الشهيد الثاني، الشيخ عبد النبي الكاظمي، الشيخ عبد النبي الجزائري، الشيخ صالح المازندراني.

القائلون بضعفه:

الفاضل الآبي، والمنسوب إلى الشهيد الثاني.

حصيلة البحث :

أوّلاً: تضعيف سيف في آثار الشهيد الثاني (منسوب إليه) والفاضل الآبي، ونسبته إلى الوقف صريح عبارة ابن شهرآشوب.

ثانياً: عبارة ابن شهرآشوب غلط أو سهوٌ من قلم الناسخ... فلا يعتمد عليها.

وعلى أيّ حال، فإن الرجل على رأي الجمهور موثّق، ولا يمكن تضعيف الروايات الذامّة في حقّ محمّد بن مسلم بسبب سيف بن عَمِيرَة.

ولكن على رأي الشهيد الثاني (منسوب اليه) والفاضل الآبي، يمكن تضعيفه، وقد عرفت ضعف هذا الرأي.

٥. عيسىٰ بن سليمان (النحّاس أو النخّاس):

و الإشكال عليه طرحه الميرزا الأسترآبادي ﷺ.

أقوال العلماء فيه:

قال الأسترآبادي:

«عيسى بن سليمان غير مذكور في الرجال، ولا معلوم الحال، علىٰ أنّ عامّة أصحاب المفضّل ضعفاء... وفيه قول أيضاً...».[1]

وقال السيّد ابوالقاسم الخوئي:

«روىٰ عن المفضّل بن عمر وروى عن الوشّاء... الكافى ١/ كتاب الحجة ٤ باب صلة الإمام عليه السلام ١٢٩ الحديث ٢».[2]

وقال النمازي الشاهرودي:

«وقع فى طريق الكشّي فى روايتين فى ترجمة المفضّل بن عمر وترجمة يونس، تدلّان على حسن عقيدته وكماله».[3]

وقال أيضاً:

«لم يذكروه، وقع في طريق الكليني في الكافي، ج ١،

١. منهج المقال: ٣٢٢؛ راجع: جامع الرواة ٢: ١٩٤.

٢. معجم رجال الحديث ١٣: ١٩٠، رقم ٩١٨١؛ قال العلامة المجلسي: «الحديث ضعيفٌ على المشهور» مرآة العقول ٦: ٢٤٣.

٣. مستطرفات المعالي: ٢٤٦، رقم ٥٥٦.

باب صلة الإمام، ص ٥٣٧، عن الوشّاء عنه عن المفضّل بن عمر، ما يفيدُ حُسْن عقيدته».[١]

و أمّا على مبنى النمازي في مقدمته في الفائدة السابعة، مراده من «لم يذكروه»، يعني لم يذكره العلّامة المامقاني والأردبيلي والخوئي في كتابهم، ولكن بعد الفحص رأينا خلاف مبنى المحقّق النمازي، حيث أنّ العلّامة المامقاني والخوئي ذكراه في كتابيهما، ولكن بالنسبة إلى المحقّق الأردبيلي، وكلام الشيخ النمازي صحيح.

و قال العلّامة المامقاني:

«عيسى بن سليمان قد وقع فى طريق الكشّي في روايتين، روىٰ إحداهما في ترجمة المفضّل بن عمر، والأُخرىٰ في ترجمة يونس بن عبدالرحمن[٢]، وإليهما أشار المولىٰ الوحيد بقوله في التعليقة: يظهر من روايته حُسْنُ عقيدته وربّما يقال: عيسى بن السلم. والوجه في دلالتهما على حُسن عقيدته هو دلالة الأول على جزمه بأنّ الإمام يعلم بإذن الله تعالى بالمغيب، ودلالة الثانية على نقله عن يونس إمامة الرضا بعد الكاظم عليه السلام».[٣]

لكنّ ظاهر هذا الكلام والاستظهار من أحاديث عيسى بن سليمان لا يقنع

---

١. مستدركات علم رجال الحديث ٦: ١٦٠، رقم ١١٣٥٣.

٢. اختيار معرفة الرجال: ٣٢٩، رقم ٥٩٧: ٤٨٩.

٣. تنقيح المقال ٢: ٣٦١.

العلّامة المامقاني، ولذلك فهو يقول في الإجابة عن الروايات الذامّة حول محمّد بن مسلم: «**مضافاً إلى ما في السند...**».[١]

و أمّا المحقّق التستري فلم يقل شيئاً حول وثاقة الرجل.[٢]

أدلّة التضعيف:

أولاً: عيسى بن سليمان مهملٌ أَوْ مجهولٌ.

ثانياً: هو من أصحاب المفضّل، وعامّة أصحاب المفضّل ضُعفاء.

حصيلة البحث:

١. أوّل من جرح هذا الرجل ورماه بالجهل هو الميرزا الأسترآبادي.

٢. إنّ الوحيد البهبهاني والشيخ علي النمازي وظاهر العلّامة المامقاني استفادوا من الروايتين اللَّتَيْن رواهما عيسى بن سليمان حُسْن عقيدته لِكَي يُخرجاه من الجهالة والإهمال.

٣. بالنسبة إلىٰ روايته عن المفضّل في لعن محمّد بن مسلم، فإنّهم سكتوا ولم يقولوا شيئاً.

٤. لم يذكره النجاشي والشيخ الطوسي وأكثر القدماء والمتأخّرين سوىٰ المعاصرين.

فيمكن جرح الروايات الذامّة في حقّ محمّد بن مسلم على رأي المحقّق

---

١. المصدر السابق ٣: ١٨٦.

٢. قاموس الرجال ٨: ٣١٨، رقم ٥٧٩٧.

الأردبيلي، ولايمكن جرحه على مبنى الوحيد البهبهاني والشيخ علي النمازي.

٦. مفضّل بن عُمَر، أبوعبد الله الجعفي :

و الإشكال عليه طرحه ابن الغضائري والنجاشي.

أقوال العلماء فيه:

قال النجاشي :

«أبوعبد الله، وقيل: أبو محمّد، الجُعفي، كوفي، فاسد المذهب، مضطربُ الرواية، لا يُعْبَأ به. وقيل: إنّه كان خطّابياً[١]. وقد ذكرت له مصنّفات لا يعوّل عليها، وإنّما ذكرناه للشرط الذي قدّمناه».[٢]

---

١. الخَطّابية: من الغلاة، وهم أتباع أبي الخطّاب محمّد بن مقلاص بن راشد المنقري، بزار أجدع أسديّ كوفي، الذي ادّعىٰ النبوة، وبعد وفاة ابنته قال يونس بن ظبيان لها: السلام عليكِ يا بنت رسول الله....

قال الكشي: قال الإمام الصادق عليه السلام: «لعن الله أبا الخطاب، ولعن الله من قُتل معه، ولعن الله من بَقِيَ منهم، ولعن الله من دخل قلبه رحمة لهم».

يعتقدون أولاً نبوة الأئمة، وثانياً بألوهيّتهم.

قُتِل بيد عيسى بن موسى والي الكوفة، وقتله وسبعين من أصحابه في مسجد الكوفة.

الخطابية يقولون: «إنّ الله يأمركم أن تذبحوا بقرة: يعني عائشة».

«إنّما الخمر والميسر والأنصاب»: يعنى أبا بكر وعمر وعثمان.

معنى الجِبت والطاغوت، عمرو بن العاص ومعاويه. (فرهنگ فرق اسلامى: ١٨٢ و ١٨٣).

٢. رجال النجاشي: ٤١٦، رقم ١١١٢.

وروىٰ الكشّي عدّة روايات بعضها في مدحه وبعضها في ذمّه، وبعضها لا مادحة ولا ذامّة.[١]

وقال الشيخ الطوسي:

«له وصيّة يرويها... وله كتاب».[٢]

وعدّه الشيخ في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام قائلاً:

«مفضّل بن عمر الجعفي الكوفي».[٣]

وأُخرى في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام قائلاً:

«مفضّل بن عمر لقي أبا عبد الله عليه السلام».[٤]

وعدّه الشيخ من الممدوحين.[٥]

وعدّه البرقي في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام قائلاً:

«المفضّل بن عمر الجعفي مولىٰ، كوفي».[٦]

وقال ابن الغضائري:

«ضعيف، متهافت، مرتفع القول، خطّابي، وقد زيد عليه شيءٌ كثيرٌ، وحمل الغلاة في حديثه حَمْلاً عظيماً،

---

١. اختيار معرفة الرجال: ٢١٦ و ٤٦١ و ٥٠٢ و ٥٨١ إلى ٥٩٢.

٢. الفهرست: ٢٥٠، رقم ٧٥٨.

٣. رجال الطوسي: ٣١٤، رقم ٥٥٤.

٤. المصدر السابق: ٣٦٠، رقم ٢٣.

٥. راجع: الغيبة: ٣٤٦، رقم ٢٩٧؛ تهذيب الأحكام ٧: ٣٦١، رقم ١٤٦٤.

٦. رجال البرقي: ٩٠، رقم ٤٦٩؛ راجع: معجم رجال الحديث ١٨: ٢٩٣، رقم ١٢٥٨٦.

ولا يجوز أن يكتب حديثه، وروىٰ عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام».[1]

عدّه الشيخ المفيد من خاصة أبي عبد الله عليه السلام وبطانته، وثقاته الفقهاء الصالحين، ممّن روىٰ النصّ بالإمامة عن أبي عبد الله عليه السلام على ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام.[2]

وعدّه ابن شهرآشوب من خواصّ أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.[3]

وعدّه من الثقات الذين رووا صريح النصّ على الإمام موسى بن جعفر عليه السلام من أبيه.[4]

وذكر ابن شهرآشوب أيضاً أنّ المفضّل بابَ موسى بن جعفر عليه السلام.[5]

وقال:

«مفضّل بن عمر، له كتاب الوصية وله كتاب الإهليلجة من إملاء الصادق عليه السلام في التوحيد».[6]

وعدّه ابن داود في القسم الثاني وضعّفه.[7]

وقال العلّامة الحلّي:

«أبوعبدالله، ضعيفٌ، كوفيٌ، فاسد المذهب، مضطرب

---

١. رجال ابن الغضائري: ٨٧، رقم ١١٧.

٢. الإرشاد: ٢٨٨، باب ذكر الإمام القائم بعد أبي عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام.

٣. مناقب آل أبي طالب عليه السلام ٤: ٢٨١.

٤. مناقب آل ابي طالب ٤: ٣٢١.

٥. مناقب ٤: ٣٢٥.

٦. معالم العلماء: ١٢٤، رقم ٨٣٦.

٧. رجال ابن داود: ٢٨٠، رقم ٥١٢؛ راجع: تنقيح المقال ٣: ٢٣٨.

الرواية لا يعبأ به، متهافت، مرتفع القول، خطّابي، وقد زيد عليه شيء كثير، وحمل الغلاة في حديثه حملاً عظيماً، ولا يجوز أن يُكْتَب حديثه، روىٰ عن أبي عبدالله عليه‌السلام وأبي الحسن عليه‌السلام، وقد أورد الكشّي أحاديث تقتضي مدحه والثناء عليه، وأحاديث تقتضي ذمّه والبراءة منه، وقد ذكرناهما في كتابنا الكبير (كشف المقال في معرفة الرجال)».[1]

وقال صاحب المعالم: «**ورد في مدحه وذمّه آثار...**» وناقش في أسانيد روايات ذامّة في حقّ مفضل بن عمر.[2]

وقال المجلسي الأوّل؛ بعد نقل كلام الشيخ المفيد والشيخ الطوسي وتضعيف النجاشي وابن الغضائري:

«واعْلَم أنّ الباعث لهما على القدح فيه افتراء الغلاة عليه كما تقدّم، ويظهر من كلامهما، وقد نقل عنه المشايخ الثلاثة الذين عليهم الاعتماد في أخبار أُصول الدين وفروعه، ولم ينقل عنه خبر يدلّ على ارتفاع القول، فكيف الغلو؟! وروىٰ الكشّي أخباراً في مدحه وجلالة قدره وأخباراً في ذمّه، فأنا متوقّف في شأنه وليس هو كما تقدّم، ويمكن الجمع بأن يكون أوّلاً خطّابياً أو

---

١. خلاصة الأقوال: ٤٠٧، رقم ١٦٤٧.

٢. التحرير الطاووسي: ٥٩٠، رقم ٣٩٢.

مرتفعاً، ثمّ كان رجع كما يظهر منها أيضاً، أو يكون على العكس، ويكون عمل الأصحاب بالأخبار التي نقلها في حال استقامته والله تعالى يعلم، وشهادة المصنّف على أنّ كتابه معتمد يدلّ على أنّه لو كان مذموماً ما كانوا يعتمدون على كتابه كغيره من المذمومين...».[1]

وقال المجلسي الثاني: «مختلف فيه».[2]

ودافع الوحيد البهبهاني عن المفضّل بعد نقله لكلمات المادحين والذامّين وقال:

«(رواية مُعَلّىٰ بن خُنَيْس في حقّه) إن هذا يقتضي وصفه بالعدالة، وما أدري لأيِّ سبب لم يعتبره، مع أنّ المفضل أولىٰ بذلك، لما سنذكر، ولأنّه كثير الرواية وسديدها، بل الكتب المعتبرة مملوة من أخباره ورواياته متلقاة مفتى بها، إلى غير ذلك...

نقل روايات المناكير ـ التأمل في القدح فيه ـ إذْ لا يخفىٰ على المتأمّل ما في هذا التعليل من الفساد. والظاهر أنّ المناكير أمثال هذه الرواية أوْ ما يدل على زيادة قدر الأئمة، وفيه ما فيه، و قوله: خطّابياً ظهر من رواية حماد المتقدمة رجوعه، ويؤيّده ملاحظة الأخبار الكثيرة

---

١. روضة المتقين ١٤: ٢٨١ و ٢٨٢.

٢. رجال المجلسي: ٣٢٥، رقم ١٩١٤.

السليمة الصادرة عنه الدالة على حُسْن عقيدته المشعرة بجلالته، ولا يبعد أن يكون رميه بالغلو من هذه الجهة، ومن أنّ الغلاة يروون عنه.

و بالجملة رواياته الكثيرة في كتب الأخبار والرجال صريحة في خلاف الغلو، ومن العجب الإتيان برواية شريك الملعون قدحاً فيه...».

ويردّ روايات ذامّةٍ في حقّه، ويثبت جلالته ووثاقته.[١]

وذكر الناقد التفرشي قول النجاشي وكلام الشيخ في الفهرست وقول ابن الغضائري وكلام الشيخ المفيد في الإرشاد وأحاديث الكشّي في مدح المفضّل وذمّه[٢]، وظاهره التوقّف فيه.

وظاهر الميرزا الأسترآبادي؛ التوقّف.[٣]

وأمّا الشيخ الحرّ العاملي فقد نقل كلمات الشيخ المفيد والكشّي والحسن بن عليّ بن شعبة فى مدحه وجلالته، وكلمات النجاشي والعلّامة فى ذمّه، لكن دافع عن المفضّل وحمل روايات ذامّة في حقّ المفضّل على التقية.[٤]

وقال المحدث النوري:

«فالكلام فيه طويل، وعند المشهور ضعيفٌ، وعندنا

---

١. تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٤٠.

٢. نقد الرجال ٤: ٤٠٧ و ٤٠٨، رقم ٥٤٠٠.

٣. منهج المقال: ٣٤١ـ٣٤٣.

٤. وسائل الشيعة ٣٠: ٤٩٦.

ـ تبعاً لجملة من المحقّقين ـ من أجلّاء الرواة وثقات الأئمة الهداة عليهم السلام، ويدلّ عليه أُمور، الأوّل: الأخبار الكثيرة».

وبعد نقل الأخبار يقول:

«هذه جملة من الأخبار التي وقفت عليها في مدح المفضّل، بل جلالة قدره ونيابته، رواها مثل ثقة الإسلام الكليني ورئيس المحدّثين الصدوق، والصفّار، والشيخ المفيد، وشيخ الطائفة، و أبوعمرو الكشي في كتبهم بأسانيد فيها صحيح وغيره، ومن أصحاب الإجماع، ومثل أحمد بن محمّد بن عيسى المعلوم حاله في شدّة التوقّي عن الرواية عمّن ليس بأهله، وغيره، فلا مجال للتأمُّل والتشكيك فيها، وأمّا ما ورد في ذمّه فغير قابل للمعارضة من وجوه... وذكر وجوهها...».[1]

ووثّق الشيخ عبد النبي الكاظمي المفضّلَ بن عمر ولم يوافق على تضعيفه.[2]

وأمّا الشيخ عبد النبي الجزائري فقد أورده في الضعاف، وضعّف أخبار المدح حول المفضّل سنداً ودلالةً.[3]

---

١. خاتمة المستدرك ٤: ٩٥ إلى ١٣٧.

٢. تكملة الرجال ٢: ٥٢٩ و ٥٣٠.

٣. حاوي الأقوال ٤: ٣٠٨ و ٣٠٧، رقم ٢١٧١.

وقال المحقّق الأردبيلي بعد نقل كلمات العلماء حول المفضّل:

«و رُوِيَ روايات غير نقيّة الطريق في مدحه، وأورد الكشّي أحاديث تقتضي مدحه والثناء عليه، لكنّ طرقها غير نقية كلّها، وأحاديث تقتضي ذمّه والبراءة منه... وهي أقرب إلى الصحّة، فالأولى عدم الاعتماد، والله أعلم بحاله».[1]

ووثّقه الشيخ أبوعلي الحائري وناقش في روايات ذامّة في حقّه.[2]

وأمّا العلّامة المامقاني فإنّه قال بعد أن نقل كلمات القائلين وحجّتهم على مدحه وذمّه:

«إنّ الرجل صحيح الاعتقاد، ثقةٌ جليل؛ لتوثيق الشيخ المفيد والمحقّق الوحيد... ويقيم دلائل على جلالة ووثاقة المفضّل».[3]

وقال المحقّق التستري:

«و أمّا الكشّي فلا يعلم هل هو اختار مدحه أو القدح... ثمّ الروايات من الصادق ﵇ وإن كانت فيه مختلفة، إلا أنّها عن الكاظم ﵇ متّفقة في مدحه... والظاهر تحريف ما في الكشّي ككثير من أخباره هنا وفي مواضع أُخر،

---

١. جامع الرواة ٣: ٢٥٩.

٢. منتهى المقال ٦: ٣١٠، رقم ٣٠٢٩.

٣. تنقيح المقال ٣: ٢٤٢.

وكتابه المعروف بتوحيد المفضّل الذي عَبّر عنه النجاشي بقوله: «كتابُ فَكِّرِ» أقوى شاهد عملي على استقامته، فإنّه يقهر كل ملحد على أن يكون موحّداً. وبالجملة: الحقّ كون مدحه محقّقاً وقدحه غير محقّق».[1]

أمّا الشيخ النمازي فقد نقل كلمات الشيخ المفيد، والشيخ الطوسي، والوحيد البهبهاني، وصاحب نخبة المقال (السيّد البروجردي)، والمامقاني، وكلام صاحب الوسائل، وتوثيق المفضّل بكلام حسن بن علي بن شعبه في كتابه، وكلام الشيخ الصدوق في مشيخة الفقية وعدّه في المعتمدين، وكلام المحدّث النوري والمحقّق صدر الدين العاملي.[2] وقد صرّح في كتابه الآخر بوثاقته وجلالته.[3]

قال السيّد ابوالقاسم الخوئي:

«أولاً: إنّ نسبة التفويض والخطّابية إلى المفضّل بن عمر لم تثبت؛ فإنّ ذلك وإن تقدّم عن ابن الغضائري، إلّا أنّ نسبة الكتاب إليه لم تثبت كما مرّت الإشارة إليه غير مرّة، وظاهر كلام الكشّي وإن كان يوهم أنّ المفضّل كان مستقيماً ثمّ صار خطّابياً، إلّا أنّ هذا لا شاهد عليه.

ويؤكّد ذلك كلام النجاشي حيث قال: «**و قيل: إنّه كان خطّابياً**»، فإنّه يُشعِر بعدم ارتضائه، وإنّه قول قاله قائل.

---

١. قاموس الرجال ١٠: ٢١٥، رقم ٧٦٩٧.

٢. مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٤٧٨، رقم ١٥١٣٩.

٣. مستطرفات المعالي: ٣٣٠، رقم ٧٥٣.

ثانياً: وأمّا ما تقدّم من الروايات الواردة في ذمّه فلا يتعدّ بما هو ضعيف السند منها، نعم إنّ ثلاث روايات منها تامّة السند، إلّا أنّه لا بُدّ مِن ردّ علمها إلى أهلها؛ فإنّها لا تقاوم ما تقدّم من الروايات الكثيرة المتظافرة التي لا يبعد دعوى العلم بصدورها من المعصومين إجمالاً، على أنّ فيها ما هو الصحيح سنداً، فلا بدّ من حملها على ما حملنا عليه ما ورد من الروايات في ذمّ زرارة ومحمّد بن مسلم ويزيد بن معاوية وأضرابهم.

ثالثاً: ويؤكّد ذلك أنّ الاختلاف إنّما هو في الروايات التى رويت عن الصادق ﵇، وأمّا ما رُوِي عن الكاظم والرضا ﵉، فكلّها مادحة على ما تقدّم، وهذا يكشف عن أنّ القدح الصادر عن الصادق ﵇ إنّما كان لعلّة.

ويكفي في جلالة المفضّل تخصيص الإمام الصادق ﵇ إيّاه بكتابه المعروف بتوحيد المفضّل، وهو الذي سمّاه النجاشي بكتاب فَكِّر، وفي ذلك دلالةٌ واضحةٌ على أنّ المفضّل كان من خواصّ أصحابه ومورد عنايته.

رابعاً: توثيق ابن قولويه والشيخ المفيد ايّاه صريحاً ومن عدّ الشيخ إيّاه من السفراء الممدوحين.

خامساً: وأمّا ما ذكره النجاشي من أنّه كان فاسد المذهب، فيعارضه ما تقدّم من الشيخ المفيد من عدّه من الفقهاء الصالحين ومن خاصّة أبي عبد الله ﵇ وبطانته، ولا يسعنا إلّا ترجيح كلام الشيخ المفيد على كلام النجاشي من جهة معاضدته بما تقدّم من الروايات التي لا يبعد دعوى التبادر الإجمالي فيها.

وأمّا قوله: «**مضطرب الرواية**» فهو -إن صحّ- لا يكشف عن عدم الوثاقة.

و أمّا قوله: «**و قد ذُكِرت له مصنّفات لا يعوّل عليها**» فهو مبنيٌّ على ما ذكره من أنّه فاسد المذهب مضطرب الرواية، وقد عرفت الحال فيه، على أنّ

ظاهر كلامه أنّ هذه المصنّفات لم يعلم أنّها مصنّفات المفضّل وإنّما هو أمرٌ مذكور، والطريق الذي ذكره إلى كتبه ضعيف.

والنتيجة: أنّ المفضّل بن عمر جليل ثقة.[١]

ولا يخفىٰ عليك أنّ هذا الكلام في حقّ المفضّل بن عمر، مخالف لما في المعجم، ج ١٧، ص ٢٥٥، الذي يضعّفه.

خلاصة الآراء:

القائلون بوثاقته:

اعتماد المشايخ الثلاثة، ابن قولويه، الشيخ المفيد، ابن شهرآشوب، الشيخ الطوسي (عدّه من الممدوحين)، صاحب المعالم، الوحيد البهبهاني، المامقاني، المحقّق التستري، الشيخ علي النمازي، الشيخ الحرّ العاملي، صاحب نخبة المقال في علم الرجال (السيّد البروجردي)، صدرالدين العاملي، السيّد ابوالقاسم الخوئي، الشيخ عبد النبي الكاظمي.

المتوقّفون:

المجلسي الأوّل (بالنسبة إلى المفضّل، وأمّا بالنسبة إلى الكتاب فهو يدافع عن الكتاب)، المجلسي الثاني، المحقّق التفرشي، الميرزا الأسترآبادي.

القائلون بضعفه:

النجاشي، ابن الغضائري، العلّامه الحلّي، المحقّق الأردبيلي، ابن داود، الشيخ عبد النبي الجزائري، المحدّث النوري.

---

١. معجم رجال الحديث ١٨: ٣٠٣ و ٣٠٤، رقم ١٢٥٨٦.

حصيلة البحث :

على رأي القائلين بتوثيق المفضّل بن عمر، لا يـمكن جـرح الروايـات الذامّة في حقّ مـحمّد بـن مسـلم، وأمّـا عـلى رأي القـائلين بـضعفه أو المتوقّفين، فيمكن جرح الروايات وتضعيفها.

خلاصة الدراسة :

لنا ستّة رواة في أسانيد الروايات الذامّة في حقّ محمّد بن مسلم، وبعض هؤلاء الرواة مشترك في جميع أسانيد هذه الروايات؛ مثل: مـحمّد بـن عيسى بن عبيد وجبرئيل بن أحمد، وبعضهم ورد في سند واحد مـن أسـناد هذه الروايات، وإليك خلاصة الآراء وحصيلة البحث بالنسبة إليهم:

١. محمّد بن عيسى بن عُبَيد

على رأيٍ لابن الوليد والشيخ الصدوق، فإنّ روايات محمّد بن عيسى عن يونس ضعيفة ولا يعتمد عليها، وأمّا روايته عن عليّ بن الحكم فتبقى على قوّتها.

و على رأي الشيخ الطوسي وابن طاووس والشهيد الثاني، فإنّ محمّد بن عيسى ضعيف مطلقاً.

و أمّا على رأي الأكثر والسيّد ابوالقاسم الخوئي، فإنّ محمّدبن عيسىٰ بن عبيد ثقةٌ مطلقاً، فتُوثَّق رواياته عن يونس وعليّ بن الحكم.

٢. جبرئيل بن أحمد

على رأي الأكثر جبرئيل ممدوح، وعلى رأي البعض (نحو الوحيد والسيّد الداماد) موثّق؛ وعلى هذا تكون رواياته صحاح، وأمّا على رأي السـيّد

ابوالقاسم الخوئي والبعض الآخر (الشيخ العلياري) فهو مجهول، لذا يمكن قدح رواياته.

٣. عامر بن عبد الله بن جذاعة

على رأي العلّامة والوحيد والمامقاني والسيّد ابوالقاسم الخوئي هو ثقة أو عدلٌ أو حسنٌ، ولا يمكن جرح الروايات بسببه.

و على رأي الشهيد الثاني وأتباعه، فإنّ عامراً مختلف فيه (مجهول)، ويمكن جرح الروايات بسببه.

٤. سيف بن عَمِيرَة

على رأي الأكثر ثقة، ولا يمكن جرح الروايات الذامّة بسببه.

و على الرأي المنسوب إلى الشهيد الثاني، وقول الفاضل الآبي، يمكن جرح الروايات الذامّة.

٥. عيسى بن سليمان النّحاس أو النّخاس

على رأي الميرزا الأسترآبادي والأكثر هو مجهولٌ، فيمكن جرح الروايات.

وعلى رأي الوحيد والشيخ علي النمازي يمكن أن يدافع عن عيسىٰ ويخرج عن الجهالة.

٦. مفضّل بن عمر

على رأي القائلين بتوثيقه، لا يمكن جرح الروايات.

و على رأي القائلين بضعفه أو المتوقّفين في حقّه، يمكن جرح الروايات.

ثانياً : دراسة في الدلالة

كما قلنا في أوّل البحث : إنّ بعض العلماء وجّه الإشكال على دلالة

الروايات فقط؛ كالوحيد البهبهاني، وأبي علي الحائري، والعلّامة المامقاني (كما ضعّف هو سند إحدىٰ الروايات)، وبعض العلماء وجّه الإشكال على السند ودلالة الروايات الثلاث؛ كالأردبيلي، والناقد التفرشي، والشيخ العلياري، والسيّد ابوالقاسم الخوئي، والشيخ علي النمازي.

وأمّا الإشكال الدلالي فهو ببيانات مختلفة؛ فبعض العلماء يحملون الروايات على التقية حقناً لدمه؛ كالمحدّث الحرّ العاملى، والوحيد البهبهاني، وأبي علي الحائري، والناقد التفرشي، والسيّد الكاظمى، والسيّد ابوالقاسم الخوئي، كما ضعّف الأخيران أيضاً أسانيد الروايات.

و بعضٌ آخر ينفون دلالة الروايات على الذمّ فتصير الروايات بمعزل عن ذمّ محمّد بن مسلم؛ كالشيخ الأردبيلي (كما ضعّف هو سند إحدىٰ الروايات أيضاً)، والشيخ العلياري التبريزي.

و بعض آخر يحملون بعض الروايات الذامّة على التقيّة، وينفون دلالة البعض الآخر على الذمّ؛ كالعلّامة المامقاني (كما ضعّف هو سند إحدىٰ الروايات)، والشيخ علي النمازي (وإنْ ضعّف أسانيد الروايات الثلاث).

و فيما يلي نصّ كلماتهم.

أقوال العلماء:

المُحَدِّث الحُرّ العاملي:

«روىٰ أحاديث في ذمّه ينبغي حملها على التّقية بَلْ يتعيّن».[1]

---

١. المصدر السابق ٣٠: ٣٧٣ و ٤٨٦.

الوحيد البهبهاني :

بعد نقل جواب ابن طاووس والشهيد الثاني عن الروايات الذامّة وإيرادهما في سند الروايات، قال :

« هذا الجواب عندي محلّ نظر، والجواب عن مثل هذه الأحاديث ذكرناه في ترجمة زرارة ... ».[١]

وقال في ترجمة زُرارة :

« لا يخفى أنّي لم أذكر ثَمّ كلامه ؛ لأنّ جلالة أمثال هؤلاء كالنور على الطور، وملخّص جوابه هناك يؤول إلى ما أجاب به الصادق عليه السلام عن ذمّ زرارة بقوله : « إنّما أعيبك دفاعاً منّي عنك ».[٢]

أبو علي الحائري :

قال بعد كلام الوحيد البهبهاني :

« و هذا هو الحقّ في الجواب ».[٣]

الناقد التفرشي :

قال :

« روىٰ الكشي أيضاً روايات كثيرة تدلّ على جلالة قدره وعلوّ مرتبته، وأورد في ذمّه ثلاثة أخبار

١. تعليقة الوحيد البهبهاني : ٣١٩.

٢. المصدر السابق : ١٤١.

٣. منتهى المقال ٦ : ٢٠٠ رقم ٢٨٧٣.

ضعيفه السند، ومع هذا محمولة على التقيّة ودفع الضرر عنه...».[١]

السيّد الكاظمى:

قال ما قاله الوحيد البهبهانى.[٢]

السيّد ابوالقاسم الخوئي:

قال بعد تضعيف أسناد الروايات الثلاث الذامّة في محمّد بن مسلم:

«و لو صحّت أسانيد هذه الروايات لم يعتدّ بها في قبال الروايات المستفيضة المتقدّمة، وقد ذكرنا في ترجمة زرارة ما دلّ من الروايات علىٰ أنّ المعصوم عليه السلام ربّما كان يصدر منه ذمّ أصحابه حفظاً لهم».[٣]

الميرزا الأسترآبادي:

قال: بعد تضعيف أسناد الروايات:

«(الحديث الأوّل): إنّ الظاهر أنّ المراد بقوله: "إنّهما ليسا بشيء في ولاية"، إنّهما أو قولهما ورأيهما ليسا بشيء، لا يتمّ الولاية بدون متابعته أو القول به، أو يجب فى الولاية ذلك ولا طعن حينئذٍ.

(الحديث الثاني): ليس صريحاً في الطعن، بل لا يبعد

---

١. نقد الرجال ٤: ٣٢٤ رقم ٥٠٧٦.

٢. عُدّة الرجال ١: ٤٢٤.

٣. معجم رجال الحديث ١٧: ٢٥٥، رقم ١١٧٧٩.

أن يكون عن شفقة عليهم لحسد الناس وعداوتهم لهم، أو ترهيباً عن إفشاء الأمر وترغيباً في التقيّة وإخفاءِ الأمر عن المخالفين، أو الاحتياط في الفتوىٰ.
(الحديث الثالث): ظاهر «كان» في قوله «كان يقول»: إنّه رجع، فلاطعن حينئذٍ، أو إنّه يكون قد مات، وليس؛ فإنّه مات بعد أبي عبد الله عليه السلام».[1]

الشيخ العلياري التبريزي:

قال ما قاله الشيخ الأردبيلي.[2]

العلّامة المامقاني:

قال بعد أنْ ضعّف سند واحدة من الروايات الثلاث:

«الحديث ألأوّل: لا ذمّ فيه لهما، بل الذمّ نسبة القول والرأي الى المرأة، وأمّا قوله: ''إنهما ليس بشيء في ولاية'' قيل: إنّه ظاهرٌ في أنّهما وقولهما أو رأيهما ليس بشيء لا يتمّ الولاية بدون متابعتة أو القول به، أو يجب في الولاية ذلك.
الحديث الثالث: مضافاً إلى ما في السند، بأنّ كلمة ''كان'' بعد وضوح حياة محمّد بن مسلم يومئذٍ ـ حيث أنّه مات في زمان الكاظم عليه السلام ـ تدلّ على أنّه كان يقول

---

١. منهج المقال: ٣٢٢؛ راجع جامع الرواة ٢: ١٩٤.
٢. بهجة الآمال ٦: ٦٤٣.

بذلك وقد رجع، فلا ذمّ، لكنّ الإنصاف أنّ الذمّ في اللّعن، فالحقّ في الجواب ما عرفت.

و الجواب عن الحديث الثاني، وكلّ الأحاديث: الحمل على التقية حفظاً لنفسه، ولنفس محمّد بن مسلم، وزرارة، وحقناً لدمهما وتبريداً لحقد الحاسد...».[1]

الشيخ علي النمازي:

يقول:

«... وأمّا الروايات الثلاثة الضعيفة متناً وسنداً الواردة في ذمّة، فمؤوّلة أو محمولة على التقية حفظاً لدمه كأخيه زرارة».[2]

و قال في موضع آخر:

«... وأمّا الروايات الثلاث الضعيفة السند الدالّة في بدء النظر على ذمّه فمؤوّلة أو محمولة على التقية حفظاً لدمه كما تقدّم في نظيره زرارة...».[3]

تتمّة

ثمّ اعلم أنّ مواجهة هذه الروايات الذامّة تلقّت أدواراً مختلفة وبأساليب

---

١. تنقيح المقال ٣: ١٨٦.

٢. مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٣٢٧.

٣. مستطرفات المعالي: ٣١٣، رقم ٧٠١.

شتّى ؛ فالقدماء : كالنجاشي ، والشيخ الطوسي ، والبرقي ، وابن شهر آشوب ، وبعض المتأخرين ؛ كابن داود الحلّي ، وشيخ الإسلام المجلسي الثاني ، أهملوا هذه الروايات بالمرّة ولم يذكروها .

و أمّا في الدور الثاني فإننا نرىٰ أنّ المتأخّرين تعرّضوا لهذه الروايات بالنقاش الدلالي فضلاً عن النقاش السندي ؛ كالوحيد البهبهاني والناقد التفرشي ، وأبي علي الحائري ، والأردبيلي ، والشيخ العلياري ، والسيّد ابوالقاسم الخوئي ، والشيخ علي النمازي ، وبعض المعاصرين تابعوا القدماء في الإهمال وعدم ذكر الروايات ؛ كالشيخ محمّد أمين الكاظمي والشيخ عبّاس القمّي .

حصيلة الدراسة :

يمكن الدفاع عن محمّد بن مسلم من خلال طرق ثلاث :

الأوّل : إجماع العلماء على وثاقته وجلالته والروايات المادحة له .

الثاني : ضعف الروايات الذامّة له .

الثالث : حمل الروايات الذامّة على ما لا ينافي جلالته على فرض صحّة سندها .

الرابع : تضعيف محمّد بن مسلم الطائفى ، خلاف مبنى أهل السنة وذلك أوّلا :لتصريح علمائهم بوثاقته ، وثانيا : لوجود رواياته فى الصحاح ممّا يدلُّ على وثاقته واعتباره .

و هذا معنىٰ كلام الشيخ المفيد ﷺ الذي قال في حقه : «**كان من الّذين لا يطعن عليهم ولا طريق الى ذمّ واحدٍ منهم**» كما مرّ .

فهرس المراجع والمصادر

١. إختيار معرفة الرجال (رجال الكشّي)، للشيخ الطوسي، أبي جعفر محمّد بن الحسن بن علي (٤٦٠ هـ. ق). تحقيق: حسين المصطفوي، جامعة مشهد، سنة ١٣٤٨ هـ. ش، مشهد ـ ايران.

٢. إختيار معرفة الرجال، (رجال الكشي)، مع تعاليق ميرداماد الأستر آبادي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، سنة ١٤٠٤ هـ. ق، قم ـ ايران.

٣. الاختصاص، للشيخ المفيد، أبي عبد الله محمّدبن محمّدبن النعمان العكبري البغدادي (٤١٣ هـ. ق)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، منشورات جامعة المدرسين، الطبعة الأُولىٰ، قم ـ ايران.

٤. الإرشاد فى معرفة حجج الله على العباد ،للشيخ المفيد، محمّد بن محمّدبن النعمان العكبري البغدادي (٤١٣ هـ. ق)، منشورات مكتبة بصيرتي، الطبعة الأُولىٰ، قم ـ ايران.

٥. الاستبصار ،للشيخ الطوسي، أبي جعفر محمّد بن الحسن (٤٦٠ هـ. ق) تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخراساني، دارالكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٤ هـ. ق، طهران ـ ايران.

٦. البداية والنهاية، لابن كثير الشافعي، أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٤ هـ. ق)، دارالكتب العلمية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٧ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٧. التاريخ الأوسط، للبخاري، محمّد بن إسماعيل (٢٥٦ هـ. ق)، مكتبة الرشد، الطبعة الأُولىٰ سنة ١٤٢٦ هـ. ق، الرياض ـ السعودية.

٨. التاريخ الكبير، للبخاري، محمّد بن إسماعيل (٢٥٦ هـ. ق)، دارالفكر، بيروت ـ لبنان.

٩. التحرير الطاووسي، لحفيد الشهيد الثاني، الشيخ حسن بن زين الدين (١٠١١ هـ. ق)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٨ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

١٠. التعليقة علىٰ كتاب الكافي، للمحقق الداماد (١٠٤١ هـ. ق) مطبعة خيّام، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٣ هـ. ق، قم ـ ايران.

١١. التعليقة على منهج المقال، للوحيد البهبهاني (١٢٠٦ هـ. ق) الطبعة الحجريّة.

١٢. الجامع في العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (٢٤١ هـ. ق)، رواية عبد الله بن أحمد، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٠هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

١٣. الجرح والتعديل، لأبي حاتم الرازي الشافعي، أبومحمّد عبد الرحمن (٣٢٧هـ. ق)، دارالفكر الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٣٧٢ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

١٤. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للشيخ آغا بزرگ الطهراني (١٣٨٩هـ. ق)، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٣٨٧ هـ. ق، طهران ـ ايران.

١٥. الرجال، لابن الغضائري، أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم أبي الحسين الواسطي البغدادي (المتوفّىٰ في القرن الخامس من الهجرة)، تحقيق: السيّد محمّدرضا الحسيني الجلالي، دارالحديث، الطبعة الأُولىٰ سنة ١٤٢٢ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٦. الشافي في شرح أُصول الكافي، للشيخ المظفر ،عبدالحسين، مطبعة الغري الحديثة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٩ هـ. ق، النجف الأشرف ـ العراق.

١٧. الضعفاء الكبير، للعقيلي، أبي جعفر محمّد بن عمرو بن موسىٰ بن حمّاد المكّي (٣٢٢ هـ. ق)، دارالكتب العلمية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٤ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

١٨. الطبقات الكبرىٰ، لابن سعد، محمّد بن سعد البصري (٢٣٠ هـ. ق)، دارصادر، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٨ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

١٩. العبر في خبر مَنْ غَبَر، للذهبي الشافعي، شمس الدين (٧٤٨هـ. ق)، دارالكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٢٠. الغيبة، للشيخ الطوسي، أبي جعفر محمّد بن الحسن (٤٦٠ هـ. ق)، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١١ هـ. ق، قم ـ ايران.

٢١. الفهرست، للشيخ الطوسي، أبي جعفر محمّد بن الحسن بن علي (٤٦٠هـ. ق)، تحقيق: الشيخ جواد القيّومي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢ هـ. ق، قم ـ ايران.

٢٢. الكاشف، للذهبي الشافعي، شمس الدين (٧٤٨هـ. ق)، شركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٣ هـ. ق، جدّة ـ السعودية.

٢٣. الكافي، لثقة الإسلام الكليني، أبي جعفر محمّدبن يعقوب بن إسحاق الرازي (٣٢٩هـ. ق)، تصحيح و تعليق: علي أكبر الغفاري، دارالكتب الإسلامية، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٠٤ هـ. ق، طهران ـ ايران.

٢٤. الكامل في التاريخ، لابن الأثير الجزري الشافعي (٦٣٠ هـ. ق)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٨ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٢٥. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الشافعي، أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥ هـ. ق)، دارالفكر، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٩ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٢٦. الكنى والألقاب، للشيخ عبّاس القمي (١٣٥٩ هـ. ق)، منشورات مكتبة الصدر، الطبعة الخامسة، سنة ١٣٦٨ هـ. ش، طهران ـ ايران.

٢٧. المعارف، لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ. ق)، منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٥ هـ. ق، قم ـ ايران.

٢٨. المعجم المفهرس لألفاظ أحاديث بحارالأنوار، لمركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، نشر مكتب الإعلام الاسلامي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٣هـ. ق، قم ـ ايران.

٢٩. المعرفة والتاريخ، للفسوي الحنبلي، يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ. ق)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٣٠. المنتظم في تواريخ الملوك والأمَم، لابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧ هـ. ق)، دارالفكر، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٥ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٣١. المنخول مِنْ تعليقات الأُصول، للغزالي الشافعي، أبي حامد محمّد (٥٠٥ هـ. ق)، دارالفكر، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ. ق، دمشق ـ سوريا.

٣٢. الموسوعة الفقهية الميسّرة، للشيخ الأنصاري، محمّد علي، مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٨ هـ. ق، قم ـ ايران.

٣٣. الوافي بالوفيات، للصَفَدي الشافعي (٧٦٤هـ. ق)، النشرات الإسلامية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٣٨١ هـ. ق، ألمانيا.

٣٤. إيضاح الاشتباه، للعلّامة الحلي، أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسدي (٧٢٦ هـ. ق)، تحقيق: الشيخ محمّد الحسون، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٥ هـ. ق، قم ـ ايران.

٣٥. أحوال الرجال، للجوزجاني، أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب (٢٥٩ هـ. ق)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأُولىٰ سنة ١٤٠٥ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٣٦. بحارالأنوار الجامعة لدُرر أخبار الأئمّة الأطهار عليهم السلام، لشيخ الإسلام المجلسي، محمّدباقر بن محمّد تقي (١١١١ هـ. ق)، مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٣٧. بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، للشيخ العلياري، ملاّعلي التبريزي (١٣٢٧ هـ. ق)، نشر بنياد فرهنگ اسلامى كوشا نبور.

٣٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي الشافعي، شمس الدين (٧٤٨هـ. ق)، دارالكتب العربي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١١ ق، بيروت ـ لبنان.

٣٩. تاريخ الأُمم والملوك، للطبري، محمّد بن جرير (٣١٠ هـ. ق)، دارالكتب العلمية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٤٠. تاريخ الثقات، للعجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن (٢٦١ هـ. ق)، دارالكتب العلمية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٥هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٤١. تاريخ الخلفاء، للسيوطي الشافعي، جلال الدين (٩١١ هـ. ق)، منشورات الرضي، قم ـ ايران.

٤٢. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لأبي زرعة الدمشقي الحنبلي (٢٨١هـ. ق)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٠ هـ. ق، دمشق ـ سوريا.

٤٣. تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (٣٨٥ هـ. ق)، دارالكتب العلمية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٦ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٤٤. تاريخ أسماء الضعفاء والكذّابين، لابن شاهين (٣٨٥ هـ. ق)، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٩ هـ. ق، المدينة المنوّرة ـ السعوديّة.

٤٥. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي الشافعي (٤٦٣ هـ. ق)، دارالكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٤٦. تاريخ خليفة بن خيّاط، لخليفة بن خيّاط، أبي عمرو شباب العَصفري (٢٤٠ هـ. ق)، دارالكتب العلمية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٥ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٤٧. تتمّةالمنتهىٰ في تاريخالخلفاء، للشيخ عبّاس القمي (١٣٥٩هـ. ق)، الدار الإسلامية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢١ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٤٨. تذكرة الحفّاظ، للذهبي الشافعي، شمس الدين (٧٤٨هـ. ق)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٤٩. تذهيب تهذيب الكمال، للذهبي الشافعي، شمسالدين (٧٤٨هـ. ق)، نشر الفاروق الحديثة، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٥ هـ. ق، القاهرة ـ مصر.

٥٠. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني الشافعي، شهاب الدين أحمد بن علي (٨٥٢هـ. ق)، دار المعرفة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٥هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٥١. تكملة الرجال، للشيخ الكاظمي، عبدالنبي (١٢٥٦ هـ. ق)، أنوار الهدىٰ، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٥ هـ. ق، قم ـ ايران.

٥٢. تنقيحالمقال في علمالرجال، للشيخ المامقاني، عبدالله (١٣٥١هـ. ق)، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف ـ العراق.

٥٣. تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي، أبي جعفر محمّدبن الحسن (٤٦٠هـ. ق)، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخراساني، دارالكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥ هـ. ق، طهران ـ ايران.

٥٤. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني الشافعي، شهاب الدين أحمد بن علي (٨٥٢هـ. ق)، دارالفكر، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٤ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٥٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزّي الشافعي، جمال الدين أبي الحجّاج يوسف (٧٤٢هـ. ق)، دارالفكر، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٤هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٥٦. جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والأسناد، للأردبيلي، محمّد بن علي الغروي الحائري (القرن ١٢ هـ. ق)، مكتبة المصطفوي، الطبعة الأُولىٰ، قم ـ ايران.

٥٧. حاوي الأقوال، للشيخ الجزائري، عبد النبي (١٠٢١ هـ. ق)، مؤسسة الهداية لإحياء التراث، رياض الناصري، الطبعةالأُولىٰ، سنة ١٤١٨ هـ. ق، قم ـ ايران.

٥٨. حياة الحيوان الكبرىٰ، للدَمِيري القاهري الشافعي (٨٠٨ هـ. ق)، ناصر خسرو، طهران ـ ايران.

٥٩. خاتمة مستدرك الوسائل، للنوري، الميرزا حسين الطبرسي (١٣٢٠ هـ. ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٥ هـ. ق، قم ـ ايران.

٦٠. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال،للعلّامة الحلّي، أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (٧٢٦ هـ. ق)، تحقيق: الشيخ جواد القيومى، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٧ هـ. ق، قم ـ ايران.

٦١. دُوَل الإسلام، للذهبي الشافعي، شمس الدين (٧٤٨هـ. ق)، دار صادر، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٩٩٩ ميلادية، بيروت ـ لبنان.

٦٢. ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي الشافعي، شمس الدين (٧٤٨هـ. ق)، دارالقلم، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٨ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٦٣. كتاب الرجال، لابن داود الحلي، تقي الدين حسن بن علي بن داود (٧٠٧هـ. ق)، منشورات الرضي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٣٩٢ هـ. ق، قم ـ ايران.

٦٤. كتاب الطبقات (رجال البرقي)، للشيخ البرقي، أبي جعفر أحمد بن محمّد بن خالد (٢٨٠ هـ. ق أو ٢٧٤ هـ. ق) تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٩ هـ. ق، قم ـ ايران.

٦٥. رجال السيّد بحرالعلوم، للسيد محمّد مهدي بحرالعلوم الطباطبائي (١٢١٢هـ.ق)، منشورات مكتبة الصادق، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٣٦٣هـ.ش، طهران ـ ايران.
٦٦. رجال الشيعة في أسانيد السنّة، للشيخ الطبسي، محمّد جعفر، مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٠ هـ.ق، قم ـ ايران.
٦٧. رجال الطوسي، للشيخ الطوسى، أبي جعفرمحمّد بن الحسن علي (٤٦٠هـ.ق)، منشورات المكتبة الحيدرية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٣٨١هـ.ق، النجف الأشرف ـ العراق.
٦٨. رجال المجلسي، لشيخ الإسلام المجلسي، محمّد باقر بن محمّد تقي (١١١١ هـ.ق)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٥هـ.ق، بيروت ـ لبنان.
٦٩. رجال النجاشي، لأبى العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي (٤٥٠ هـ.ق) تحقيق: السيّد موسىٰ الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة السادسة سنة ١٤١٨ هـ.ق، قم ـ ايران.
٧٠. رجال صحيح مسلم، لابن مَنجويه، أحمد بن علي الأصبهاني(٤٢٨هـ.ق)، دار المعرفة الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٧ هـ.ق، بيروت ـ لبنان.
٧١. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، للمجلسي، المولىٰ محمّد تقي (١٠٧٠ هـ.ق)، تحقيق وتعليق: السيّد حسين الموسوي الكرماني والشيخ علي پناه الاشتهاردي، الناشر: بنياد فرهنگ اسلامي كوشانبور، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦ هـ.ق، قم ـ ايران.
٧٢. سفينة البحار ومدينة الحِكَم والآثار، للشيخ عبّاس القمي (١٣٥٩ هـ.ق)، تحقيق: مجمع البحوث الإسلامية، مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية المقدسة، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٦ هـ.ق، مشهد ـ ايران.

٧٣. سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد (٤١٣ هـ. ق)، دارالمفيد، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٧٤. سير أعلام النبلاء، للذهبي الشافعي، شمس الدين (٧٤٨ هـ. ق)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشرة، سنة ١٤١٧ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٧٥. سؤالات السُلَمي للدارقطني الشافعي، أبي عبد الرحمن محمّد بن الحسين السُلَمي (٤١٢ هـ. ق)، مؤسسة الجريسي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٧ هـ. ق، الرياض ـ السعودية.

٧٦. شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، لابن عماد الحنبلي (١٠٨٩ هـ. ق)، دار الفكر، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٤ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٧٧. شرح أُصول الكافي، للمازندراني، المولىٰ محمّد صالح (١٠٨١ هـ. ق) مع تعاليق الميرزا أبوالحسن الشعراني، مكتبة الإسلامية، ١٣٨٢ هـ. ق، طهران ـ ايران.

٧٨. طبقات الحفّاظ، للسيوطي الشافعي، جلال الدين (٩١١ هـ. ق)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٣ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٧٩. طبقات الفقهاء، للشيرازي الشافعي، أبي إسحاق (٤٧٦ هـ. ق) دار القلم، بيروت ـ لبنان.

٨٠. غاية المراد في شرح نُكَت الإرشاد، للشهيد الأول (٧٨٦هـ. ق) وحاشية الإرشاد للشهيد الثاني (٩٦٥ هـ. ق)، تحقيق: رضا المختاري، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٤ هـ. ق، قم ـ ايران.

٨١. فرهنگ فرق اسلامى، للدكتور محمّد جواد مشكور، آستان قدس رضوي، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٧٥هـ. ش، مشهد ـ ايران.

٨٢. قاموس الرجال، للشيخ التُستَري، محمّد تقي (١٤١٥ هـ. ق)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٠ هـ. ق، قم ـ ايران.

٨٣. كتاب الثقات، لابن حِبّان الشافعي، أبي حاتم محمّد البُستي (٣٥٤ هـ. ق)، دار الفكر، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠١ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٨٤. كتاب الضعفاء، لأبي نُعَيم الأصبهاني الشافعي (٤٣٠ هـ. ق)، دار الثقافة، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٥ هـ. ق، المغرب.

٨٥. كتاب الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧ هـ. ق)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٦ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٨٦. كتاب الضعفاء والمتروكين، للنَسائي، أحمد بن شعيب (٣٠٣ هـ. ق)، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٨٧. كتاب الطبقات، لخليفة بن خيّاط، أبي عمرو شباب العَصفري (٢٤٠ هـ. ق)، دار طيبة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢ هـ. ق، الرياض ـ المملكة العربيّة السعوديّة.

٨٨. كتاب المجروحين، لابن حِبّان الشافعي، أبي حاتم محمّد البُستي (٣٥٤ هـ. ق)، دارالمعرفة، سنة ١٤١٢ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٨٩. كشف الرموز في شرح المختصر النافع، للفاضل الآبي (٦٧٦ هـ. ق)، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧ هـ. ق، قم ـ ايران.

٩٠. لسان العرب، لابن منظور الأفريقي (٧١١ هـ. ق)، دارالفكر، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٩١. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني الشافعي، شهاب الدين أحمدبن علي (٨٥٢ هـ. ق)، دارالكتب العلمية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٦ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٩٢. مجمع الرجال، للقهبائي، زكي الدين مولىٰ عناية الله بن علي (بين القرن ١٠ والقرن ١١ هـ. ق)، مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الثانية، سنة ١٣٦٤ هـ. ش، قم ـ ايران.

٩٣. مرآة الجنان، لليافعي اليمني الشافعي (٧٦٨هـ. ق)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٧ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

٩٤. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، لشيخ الإسلام المجلسي، محمّد باقر بن محمّد تقي (١١١١ هـ. ق) تصحيح: السيّد هاشم الرسولي المحلّاتي، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤ هـ. ق، طهران ـ ايران.

٩٥. مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، للشهيد الثاني (٩٦٥هـ. ق)، مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٧هـ. ق، قم ـ ايران.

٩٦. مستدركات علم رجال الحديث، للنمازي الشاهرودي، الشيخ علي (١٤٠٥هـ. ق)، الناشر، ابن المؤلّف، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٢ هـ. ق، طهران ـ ايران.

٩٧. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، للنوري، الميرزا حسين الطبرسي (١٣٢٠ هـ. ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٧ هـ. ق، قم ـ ايران.

٩٨. مستدرك سفينة البحار، للنمازي الشاهرودي، الشيخ علي (١٤٠٥هـ. ق)، منشورات: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٩٨ هـ. ق، طهران ـ ايران.

٩٩. مستطرفات المعالي أو منتجب المقال والأقوال في علم الرجال، للنمازي الشاهرودي، الشيخ علي (١٤٠٥ هـ. ق)، تحقيق وتصحيح: الشيخ حسن بن علي النمازي، الناشر: ابن المؤلف مع نشر النبأ، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٢هـ. ق، طهران ـ ايران.

١٠٠. معالم العلماء، لابن شهرآشوب، أبي جعفر رشيد الدين محمّد بن علي السّروي المازندراني (٥٨٨ هـ. ق)، منشورات المطبعة الحيدرية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٣٨٠هـ. ق، النجف الأشرف ـ العراق.

١٠١. معاني الأخبار، للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (٣٨١ هـ. ق)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٨ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٠٢. معجم البلدان، لياقوت الحموي البغدادي (٦٢٦ هـ. ق)، دار إحياء التراث العربي الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٣٩٩ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

١٠٣. معجم الرموز والإشارات، للشيخ المامقاني محمّد رضا، الناشر المؤلّف، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١١ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٠٤. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، للسيّد الخوئي، أبو القاسم الموسوي (١٤١٣ هـ. ق)، منشورات مدينة العلم، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٣ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٠٥. مَلاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، لشيخ الإسلام المجلسي، محمّد باقر بن محمّد تقي (١١١١ هـ. ق)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، نشر مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي ﵁، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٦ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٠٦. مناقب آل أبي طالب ﵈، لابن شهرآشوب، أبي جعفر رشيد الدين محمّد بن علي السَروي المازندراني (٥٨٨ هـ. ق)، مؤسسة نشر العلّامة، الطبعة الأُولىٰ، قم ـ ايران.

١٠٧. منتهى الآمال في تواريخ النبي والآل، للشيخ عبّاس القمي (١٣٥٩ هـ. ق)، مؤسسة الهجرة، الطبعة التاسعة، سنة ١٣٧٥ هـ. ش، قم ـ ايران.

١٠٨. منتهى المقال في أحوال الرجال، لأبي علي الحائرى، محمّد بن إسماعيل المازندراني (١٢١٦ هـ. ق)، مؤسسة آل البيت ﵈ لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٦ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٠٩. من لا يحضره الفقيه، للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (٣٨١ هـ. ق)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسوي الخراساني، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الخامسة، طهران ـ ايران.

١١٠. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، للأسترآبادي، ميرزا محمّد بن علي (١٠٢٨ هـ. ق) الطبعة الحجريّة.

١١١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي الشافعي، شمس الدين (٧٤٨هـ. ق)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

١١٢. نقد الرجال، للتفرشي، السيّد مصطفى بن الحسين الحسيني (القرن ١١هـ. ق)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٨هـ. ق، قم ـ ايران.

١١٣. وسائل الشيعة إلىٰ تحصيل مسائل الشريعة، للشيخ الحر العاملي، محمّد بن الحسين (١١٠٤ هـ. ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤ هـ. ق، قم ـ ايران.

١١٤. وفيات الأعيان، لابن خلّكان الشافعي (٦٨١ هـ. ق)، دار صادر، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٣٩٨ هـ. ق، بيروت ـ لبنان.

١١٥. هداية المحدّثين إلىٰ طريقة المحمّدين (المعروف بـ: مشتركات الكاظمي)، للشيخ الكاظمي، محمّد أمين بن محمّد علي بن فرج الله (ما بين القرن ١١ والقرن ١٢هـ. ق) تحقيق مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي رحمه الله، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٥ ق، قم ـ ايران.

١١٦. هديّة الأحباب في ذكر المعروفين بالكنىٰ والألقاب والأنساب، للشيخ عبّاس القمي (١٣٥٩ هـ. ق)، ترجمة الشيخ هاشم الصالحي، نشر الفقاهة، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٠ هـ. ق، قم ـ ايران.

١١٧. مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الاذهان: للمحقق الأردبيلي، الشيخ أحمد المقدّس (٩٩٣ هـ. ق)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٣ هـ. ق، قم ـ ايران.

١١٨. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة : للعلّامة الحلّي، الحسين بن يوسف بن المُطَهَّر (٧٢٦ هـ. ق)، تحقيق ونشر : مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٢ هـ. ق، قم ـ ايران.

١١٩. ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد : للسبزواري، ملّا محمّد باقر (١٠٩٠ هـ. ق)، الطبعة الحجريّة، مؤسسة آل البيت ﵈ لإحياء التراث، قم ـ ايران.

١٢٠. صلاة الجمعة : لليزدي، محمّد مقيم (١٠٨٤ هـ. ق)، مطبعة گلبهار، يزد.

١٢١. فائق المقال في الحديث والرجال : للبصري، أحمد بن عبد الرضا (١٠٨٥ هـ. ق)، تحقيق : غلامحسين قيصريّه ها، دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٢ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٢٢. إعلامُ الورىٰ بأعلام الهدىٰ : لأمين الإسلام الطَبْرسي، الشيخ أبي الفضل بن الحسين (٥٤٨ هـ. ق)، تحقيق ونشر : مؤسسة آل البيت ﵈ لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ سنة ١٤١٧ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٢٣. المعتبر في شرح المختصر : للمحقّق الحلّي، نجم الدين جعفر بن الحسين يحيى (٦٧٦ هـ. ق)، مؤسسة سيد الشهداء، قم ـ ايران.

١٢٤. سماء المقال في تحقيق علم الرجال : للكلباسي، أبو الهدىٰ (١٣٥٦ هـ. ق)، تحقيق : السيّد محمّد الحسينى القزويني، نشر : مؤسسة ولي العصر ﵇ للدراسات الإسلامية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٩ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٢٥. مقباس الهداية في علم الدراية : للمامقاني، شيخ عبد الله (١٣٥١ هـ. ق)، تحقيق : الشيخ محمّد رضا المامقاني، نشر : مؤسسة آل البيت ﵈ لإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٢٦. مستدركات مقباس الهداية في علم الدراية : للمامقاني، الشيخ محمّد رضا، مؤسسة آل البيت ﵈ لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٣ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٢٧. نتائج مقباس الهداية في علم الدراية: للمامقاني، الشيخ محمّد رضا، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٤ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٢٨. الغدير في الكتاب والسنة والأدب: للعلّامة الأميني، الشيخ عبد الحسين (١٣٩٠ هـ. ق)، تحقيق ونشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٦ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٢٩. المراجعات: للإمام شرف الدين العاملي، السيّد عبد الحسين (١٣٧٧ هـ. ق)، تحقيق السيّد حُسَين الراضي، نشر: المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٢ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٣٠. قوانين الأُصول: للمحقق القمي، ميرزا أبو القاسم (١٢٣١ هـ. ق)، نشر: علمية إسلامية، الطبعة الحجرية، طهران ـ ايران.

١٣١. الفوائد المدنيّة: للأسترآبادي، محمّد أمين (١٠٣٣ هـ. ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٤ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٣٢. الوافية: للفاضل التوني، الملا عبد الله بن الحاج محمّد البُشروئي الخراساني (١٠٧١ هـ. ق)، تحقيق: سيد محمّدحسين الرضوي الكشميري، نشر: مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٢ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٣٣. عُدّة الرجال: للكاظمي، سيد محسن بن الحسن الحسيني الأعرجي (١٢٢٧ هـ. ق)، تحقيق: مؤسسة الهداية لإحياء التراث، نشر: إسماعيليان، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٥ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٣٤. ثقات الرواة: للموسوي الإصفهاني، سيد حسن، مؤسّسة الإمام المنتظر (عج) الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٣٨٢ هـ. ش، قم ـ ايران.

١٣٥. تفسير القمّي: للقمّي، أبي الحسن عليّ بن إبراهيم (القرن ٣ هـ. ق)، تحقيق:

السيّد طيب الموسوي الجزائري، نشر: دار السرور، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١١ هـ.ق، بيروت ـ لبنان.

١٣٦. العُدّة في أُصول الفقه: للشيخ الطوسي، أبي جعفر محمّد بن الحسن (٤٦٠ هـ.ق)، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمي، نشر: المحقّق، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٧ هـ.ق، قم ـ ايران.

١٣٧. الفوائد الرجالية: للشيخ الكجوري الشيرازي (١٢٩٣ هـ.ق)، تحقيق: محمّد كاظم رحمان ستايش، نشر: دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٤ هـ.ق، قم ـ ايران.

١٣٨. ذكرىٰ الشيعة في أحكام الشريعة: للشهيد الأوّل، محمّد بن جمال الدين مكّي العاملي (٧٨٦ هـ.ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٩ هـ.ق، قم ـ ايران.

١٣٩. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: للعاملي، السيّد محمّد بن علي الموسوي (١٠٠٩ هـ.ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٠ هـ.ق، قم ـ ايران.

١٤٠. منتهى المطلب في تحقيق المذهب: للعلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر (٧٢٦ هـ.ق)، تحقيق ونشر: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٢ هـ.ق، مشهد ـ ايران.

١٤١. كشف اللثام عن قواعد الأحكام: للفاضل الهندي، الشيخ بهاء الدين محمّد بن الحسن الإصفهاني (١١٣٧ هـ.ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٣ هـ.ق، قم ـ ايران.

١٤٢. المهذّب البارع في شرح المختصر النافع: لابن فهد الحلّي، جمال الدين أبي العباس (٨٤١ هـ.ق)، تحقيق: الشيخ مجتبىٰ العراقي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١١ هـ.ق، قم ـ ايران.

١٤٣. غنائم الأيّام في مسائل الحلال والحرام: للمحقق القمي، الميرزا أبي القاسم (١٢٢١ هـ. ق)، تحقيق: عبّاس تبريزيان، نشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤١٨ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٤٤. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلاّمة: للعاملي، السيّد محمّد جواد (١٢٢٦ هـ. ق)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر الخالصي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسيّن، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٤ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٤٥. روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان: للشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي (٩٦٥ هـ. ق)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الحجريّة، قم ـ ايران.

١٤٦. كفاية الأحكام (كفاية الفقه): للمحقق السبزواري، المولى محمّد باقر بن محمّد مؤمن (١٠٩٠ هـ. ق)، تحقيق: الشيخ مرتضىٰ الواعظي الأراكي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي، التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٢٣ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٤٧. مشارق الشموس في شرح الدروس: للخوانساري، حسين بن جمال الدين محمّد الحسين (١٠٩٩ هـ. ق)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الحجريّة، قم ـ ايران.

١٤٨. جامع المقاصد في شرح القواعد: للمحقق الثاني الكركي، الشيخ علي بن الحسين (٩٤٠ هـ. ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، سنة ١٤٠٨ هـ. ق، قم ـ ايران.

١٤٩. صحيح البخاري: للبخاري، محمّد بن إسماعيل (٢٥٦ هـ. ق)، دار ابن كثير، الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٤ هـ. ق، دمشق ـ سوريا.

١٥٠. الجامع الصحيح (سنن الترمذي): للترمذي، أبي عيسىٰ محمّد بن عيسىٰ بن سورة (٢٩٧ هـ. ق)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

١٥١ . صحيح مسلم : لمسلم بن الحجّاج لأبي الحسين القُشيري النيشابوري (٢٦١ هـ. ق)، دار طيبة ، الطبعة الأُولىٰ ، سنة ١٤٢٧ هـ. ق ، الرياض ـ السعودية .
١٥٢ . سُنن أبي داود : لأبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ هـ. ق)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان .
١٥٣ . السنن الكبرىٰ : للنَسائي ، أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعيب (٣٠٣هـ. ق)، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأُولىٰ ، سنة ١٤١١ هـ. ق ، بيروت ـ لبنان .
١٥٤ . سُنَن إبن ماجة : لابن ماجه ، أبي عبد الله محمّد بن يزيد القزويني (٢٧٥ هـ. ق)، دار الفكر ، بيروت ـ لبنان .
١٥٥ . المراسيل : لأبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ هـ. ق)، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤١٨ هـ. ق ، بيروت ـ لبنان .
١٥٦ . رجال صحيح البخاري : للكلاباذي ، أبي نصر أحمد بن محمّد ، سنة ١٤٠٧ هـ. ق ، بيروت ـ لبنان .
١٥٧ . الأدب المفرد : للبخاري ، محمّد بن إسماعيل (٢٥٦ هـ. ق)، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٤٠٩هـ. ق ، بيروت ـ لبنان .

فهرس المحتويات

الفصل الأوّل

شخصيّة محمّد بن مسلم رحمه الله / ١٥

الفصل الثّاني

نقد الروايات الذامّة له / ٨٧